المكتب الفني للتطوير الجامعي

نشأته ودوره وإنجازاته

« ١٩٧٩ - ١٩٩٢م »

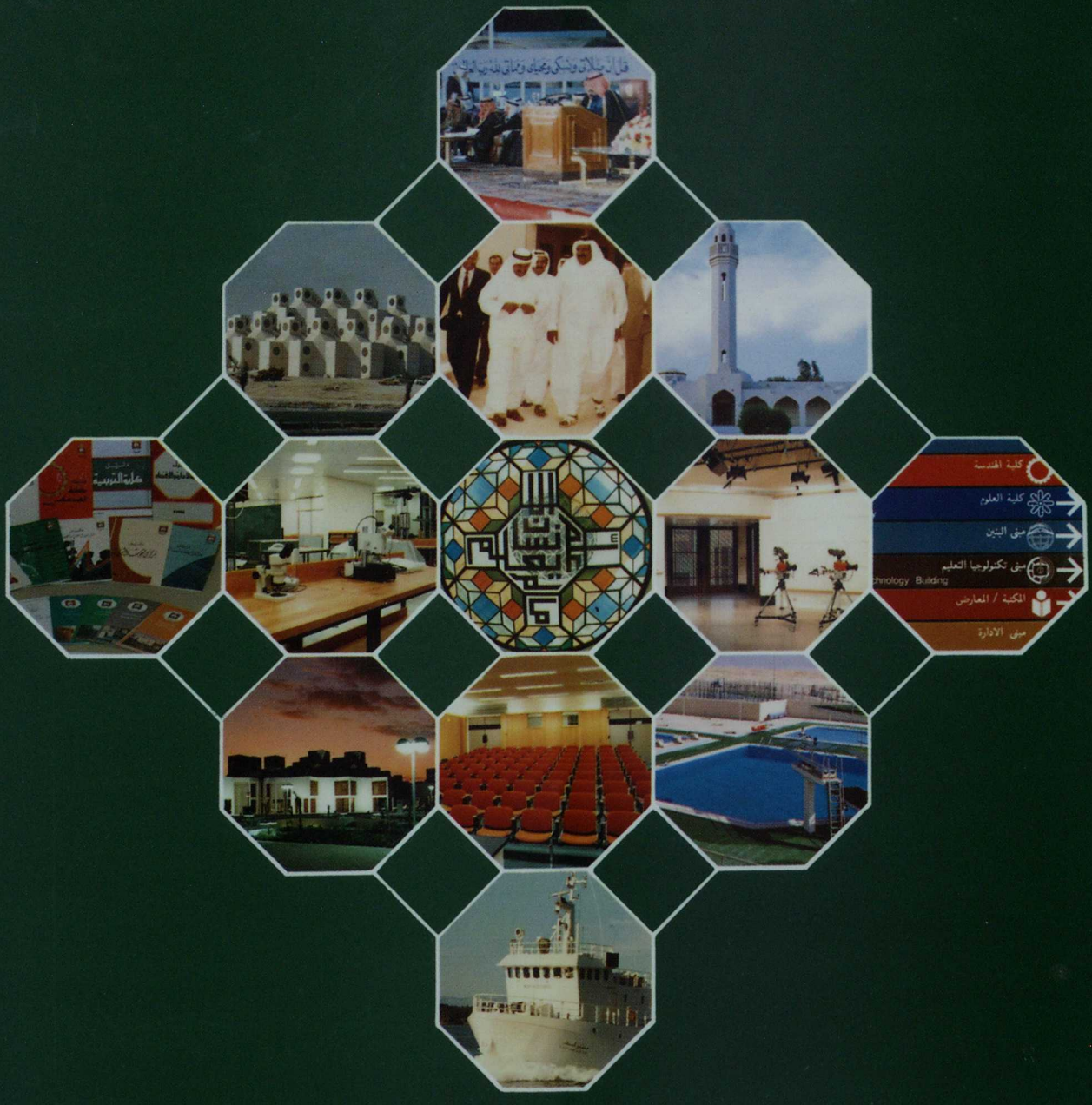

المكتب الفني للتطوير الجامعي

نشأته ودوره وإنجازاته

« ١٩٧٩ - ١٩٩٢م »

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

الإشراف العام والمتابعة
المكتب الفني للتطوير الجامعي - جامعة قطر
ص . ب : ٢٧١٣ - الدوحة - قطر

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية
٢٧٨ / ١٩٩٣م

مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين

صدق الله العظيم

حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر - الرئيس الأعلى للجامعة

سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

ولي العهد ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة

محتويات الكتاب

- تقديم لسعادة الدكتور مدير الجامعة ١
- مقدمة للأستاذة الدكتورة مقررة المكتب ٥

الفصل الأول
المكتب الفني للتطوير الجامعي
النشأة والتشكيل والاختصاصات ونظام العمل

أولاً : نشأة المكتب ٩

ثانياً : تشكيل المكتب ٩

ثالثاً : اختصاصات المكتب ١١

رابعاً : نظام ومنهجية عمل المكتب ١٣

الفصل الثاني
إسهامات المكتب من خلال لجانه

أولاً : لجان مشروع الحرم الجامعي : ٢١

- خلفية تاريخية ٢١
- التطور الزمني لبناء الحرم الجامعي ٢٢
- المخطط العام والتصميم المعماري للمباني الجامعية ٢٥
- مكونات المخطط العام للحرم الجامعي ٢٨
- الإشراف الفني والإداري على مراحل مشروع الحرم الجامعي : ٣٦

(أ) المكتب الفني للديوان الأميري ٣٦

(ب) المكتب الفني للتطوير الجامعي ودوره في مراحل التخطيط والتنفيذ والانتقال والمتابعة ٣٦
١ - لجنة المباني : ٤٠
تكوين اللجنة ٤٠
مهام اللجنة ٤٠
إنجازات اللجنة : ٤٠
- إنجازات اللجنة بالنسبة للمباني المؤقتة للجامعة ٤١
- إنجازات اللجنة بالنسبة للمباني الدائمة للجامعة ٤٢
- الخطوات التي تمت لدراسة التعديلات وإعادة التخطيط ٤٢
- إسهامات المكتب في المباني الجامعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والأشغال العامة ٤٦
(١) تحديث المخطط العام للحرم الجامعي ٤٧
(٢) إنشاء المسجد ٥٠
(٣) إنشاء مكتبة البنين ٥٢
(٤) إقامة المنشآت الرياضية ٥٤
(٥) إنشاء مدخل وموقف السيارات لمبنى الحرم الجامعي للطالبات ٥٧
(٦) مشروع مباني كلية العلوم للطالبات ٦٠
(٧) إنشاء مخازن للكيماويات ٦٥
(٨) مشروع إسالة الغاز ٦٥
٢ - لجنة التجهيزات والأثاث : ٦٨
تكوين اللجنة ٦٨
مهام اللجنة ٦٩
إنجازات اللجنة : ٧١
- في مجال التجهيزات ٧١
- في مجال الأثاث ٧٤
٣ - لجنة الاستعداد للانتقال للمباني الدائمة : ٧٨
التطور الزمني لعملية الانتقال ٧٨
تكوين اللجنة ٧٨
مهام اللجنة ٧٩
إنجازات اللجنة : ٧٩
(١) نقل التجهيزات والمعدات الموجودة في المباني المؤقتة إلى المباني الدائمة ٧٩
(٢) نقل التجهيزات الجديدة للمباني الدائمة ٨٠
(٣) وضع الخطة العامة لعملية الانتقال للمباني الدائمة ٨٠

صيانة مباني وتجهيزات الحرم الجامعي : ٨٦
(أ) صيانة المباني : ٨٦
(١) إنشاء إدارة الصيانة بالجامعة ٨٦
(٢) لجنة الخدمات الإضافية لمباني الجامعة ٨٨
تكوين اللجنة ٨٨
مهام اللجنة ٨٨
إنجازات اللجنة ٨٩
(ب) صيانة التجهيزات : ٩٠
(١) إنشاء ورشة صيانة التجهيزات العلمية ٩٠
(٢) لجنة صيانة الأجهزة العلمية ٩٠

ثانيا : لجان دائمة أخرى للمكتب : ٩٢
١ - اللجنة الفرعية للحاسب الآلي ٩٢
٢ - لجنة اللوائح الجامعية ٩٦
تكوين اللجنة ٩٦
إنجازات اللجنة : ٩٦
- إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة ٩٦
- إعداد مشروعات اللوائح الداخلية للكليات ٩٨
- إعداد مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز العلمية ٩٩
- إعداد مشروع لائحة المكتبات الجامعية ١٠٠
- إعداد مشروع الهيكل التنظيمي للجامعة ١٠١
- تنظيم المراقبة العامة للشئون الثقافية والخدمات بالجامعة ١٠٢

٣ - لجنة الإتحادات والمجالس الجامعية : ١٠٣
تكوين اللجنة ١٠٣
إنجازات اللجنة ١٠٣
٤ - لجنة المطبوعات الجامعية : ١٠٦
تكوين اللجنة ١٠٦
إنجازات اللجنة ١٠٦
٥ - لجنة التعليم المستمر وخدمة المجتمع : ١٠٨
تكوين اللجنة ١٠٩
إنجازات اللجنة ١٠٩

ثالثاً : لجان مؤقتة : ١١١
١ - لجنة تسمية القاعات الدراسية ١١١
٢ - لجنة تطوير مكتبات مراكز البحوث ١١١

رابعاً : لجان جامعية شارك فيها المكتب : ١١٤
١ - لجنة التنظيم واللوائح ١١٤
٢ - لجان الحاسب الآلي ١١٥
٣ - لجنة ترشيد الإنفاق ١٢١
٤ - لجنة الإشراف على إعداد دليل الجامعة ١٢٣
٥ - لجنة التعريب ١٢٤

الفصل الثالث
دراسات خاصة قام بها المكتب

أولاً : إنشاء مطبعة جامعية ١٢٧
ثانياً : إنشاء مركز للمعلومات ١٢٧
ثالثاً : الكفاءة التعليمية ١٣٠
رابعاً : مشروع الضمان الاجتماعي ١٣٦
خامساً : الإسكان الطلابي ١٣٩
سادساً : نظام التغذية بالجامعة ١٤٢
سابعاً : تطور أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في الفترة من عام ١٩٧٨/٧٧ إلى عام ١٩٨٣/٨٢م ١٤٤
ثامناً : القدرة الإستعابية للقاعات الدراسية والمختبرات بالمبنى الدائم ١٤٦
تاسعاً : تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الجامعة ١٤٦
عاشراً : وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ١٥٣
حادي عشر : حساب متوسط التكلفة السنوية لطلاب جامعة قطر للأعوام الدراسية ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٨/٨٧م ١٥٥
ثاني عشر : تكلفة الأساتذة الزائرين للجامعة للأعوام الدراسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩م ١٥٨
ثالث عشر : تقدير أعداد الطلاب المتوقع قبولهم بالجامعة خلال المدة من ١٩٧٩/٨٨ - ١٩٩٣/٩٢م ١٦٠

الفصل الرابع
إسهامات أخرى للمكتب

أولاً : إنشاء مكتبة للمكتب الفني للتطوير الجامعي ١٦٥
ثانياً : إعداد التقارير السنوية للجامعة ١٦٦
ثالثاً : إعداد مشروعات الاتفاقيات الثقافية للجامعة ١٦٧
رابعاً : سفينة البحوث (مختبر البحار) ١٦٨
خامساً : مشروع إنشاء النادي البحري ١٨١
سادساً : الإسهام في إعداد تقرير مجموعة الخبراء الاستشاريين البريطانيين ١٨٢
سابعاً : مشروع تشجير السور الخارجي للجامعة ١٨٣

الفصل الخامس
المهام الحالية والمستقبلية
للمكتب الفني للتطوير الجامعي

أولاً : إعداد مشروع الخطة الثلاثية للجامعة ١٩٥
ثانياً : المهام المستقبلية للمكتب الفني ١٩٨

خـــاتمة ٢٠٥

نبذة عن أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي والعاملين به ٢٠٩

ملحـــق

الحرم الجامعي في صور

أولاً : الحرم الجامعي في طور الإنشاء .

(أ) المباني الجامعية خلال مراحل الإنشاء .

(ب) لقطات من زيارات بعض المسئولين لمواقع العمل .

- زيارة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع .
- زيارة سعادة مختار أمبو مدير منظمة اليونسكو .
- إحدى زيارات أعضاء لجنة الاستعداد للانتقال .

ثانياً : الحرم الجامعي بعد استكمال الإنشاء .

(أ) بعض لقطات للمباني الجامعية من الخارج .

(ب) بعض لقطات للمباني الجامعية من الداخل .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

لسعـادة الدكتـور مـدير الجامعة

يسعـدني غاية السعـادة أن أكتب هذا التقـديم لكتاب عن نشأة المكتب الفني للتطوير الجامعي ودوره وإنجازاته خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢ . فالحقيقة أن تاريخ المكتب هو تاريخ الإنجـازات والعطاءات المستمرة . فلقد تحمل المكتب مسئوليته منذ نشأته بقرار من الأستـاذ الـدكتـور محمـد إبـراهيم كاظم مدير الجامعة السابق في أواخر عام ١٩٧٩ بأمانة وإخلاص والتزام ومثابرة ، وأخذ على عاتقه دراسة كل ما يتعلق بالحرم الجامعي الجديد من مبانٍ وأجهزة ومختبرات وورش وقاعات دراسية .

وتمثل الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ مرحلة قائمة بذاتها ، فهي تعبر عن تجربة ثرية في تاريخ المكتب ، حيث استـطاع التعامل بنجاح مع بيوت خبرة عالمية يتصل عملها بمشروع الجـامعـة . وقـد اكتسب المكتب خبرة لا تقدر بثمن ، في إدارة الحوار والتخطيط الواضح لإنجاز المشاريع وبرمجتها من منظور أكاديمي مستقبلي .

وكان الهدف الأساسي للمكتب في ذلك الوقت يتبلور في إيجاد بيئة جامعية متكاملة النواحي والأنشطة ، ومن هنا فقد أعطى المكتب اهتماماً خاصاً لشئون التسجيل واللوائح والساعات المكتسبة والشئون الأكاديمية والإدارية وكافة الأنشطة الطلابية ، كما أن المكتب أدخل الكثير من التعديلات على مشروع مباني الحرم الجامعي التي كانت قائمة عند إنشائه ، وأسهم في كثير من الشئون الجامعية المختلفة .

وإضافة إلى اختصاصات المكتب المحددة في قرار إنشائه ، فقد تولى المكتب القيام بعدد من الأعباء الإضافية خارج اختصاصه حيث لم تكن وحدات الجامعة قد استكملت بعد ، ومن تلك الأعباء على سبيل المثال لا الحصر إعداد مشروع الاتفاقيات الثقافية ، وإعداد التقارير السنوية للجامعة ، ودراسة أية موضوعات أخرى يكلفه بها مجلس الجامعة أو مديرها .

وبمـرور السنـين نمت خبرة المكتب وتـطورت بنمـو الجامعة واتساع تجربتها في المجال الأكاديمي والإداري ، وبدأ المكتب بتنفيذ مشاريعه الأكاديمية تباعاً بعد أن استقرت الجامعة في مبناها الدائم . فطرح مشروع الحوار حول رفع الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الذي

تحول إلى برنامج عمل شمل جميع كليات الجامعة ، ثم بعد ذلك تم طرح صياغة أهداف الجامعة من خلال تجربة العمل الواقعي والرصد المباشر لممارسة الشئون الأكاديمة خلال ما يقرب من خمسة عشر عاماً . وتوج ذلك كله بإنجاز مشروعي استراتيجية الجامعة وخطتها الثلاثية . وتنفيذاً لأهداف الجامعة واستراتيجيتها أعاد المكتب بتاريخ ٢٥/١١/ ١٩٩٢ صياغة مهامه وأسلوب عمله بما تتطلبه المرحلة القادمة من تركيز مباشر على تطوير الجوانب المختلفة للعمل الأكاديمي ، وستشهد المرحلة المقبلة دراسات علمية تقويمية للعمل الأكاديمي والإداري بهدف التحسين والتطوير ومساعدة إدارة الجامعة ومجلس الجامعة في اتخاذ قرارات مستقبلية مبنية على نتائج البحوث والدراسات .

ولقد كان من حظي أن أحظى بشرف المشاركة مع زملاء كرام وأخوة أعزاء في تحمل مسئوليات هذا المكتب ، الذي كان أعضاؤه يعملون في صمت وتفان وشعور بالمسئولية ، إضافة إلى أعمالهم الجامعية الأخرى ، دون انتظار لثواب أو مكافأة أو حتى كلمة شكر ، فقد كانوا جميعهم حريصين على تقديم نموذج طيب للعمل الجماعي المتميز الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بمستوى الأداء والكفاءة في جامعتهم الطموحة .

وما دمنا نتحدث عن جامعة قطر وعن تاريخ جامعة قطر ، فعلينا أن نقدر لكثير من الشخصيات جهدها في صنع هذا التاريخ . وقد يصعب في هذا المقام أن نذكر بالاسم معظم الشخصيات التي لها دور بارز في بناء جامعة قطر وبلورة مستقبلها . ومن هذه الشخصيات التي تركت بصماتها العميقة في كل جزء من بناء الجامعة ونسيجها الاجتماعي والثقافي والمادي هما المرحومان الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم والأستاذ الدكتور كمال الكفراوي ، فهاتان الشخصيتان العملاقتان قامتا بأدوارٍ هامةٍ في حياة الجامعة ، فالأول كان له دور أساسي في صياغة فلسفة النظام الأكاديمي ، وإرساء القواعد والأعراف والتقاليد الأكاديمية كمدير للجامعة منذ نشأتها ، والثاني صاغ هذا الفن المعماري المتميز بفلسفته العربية الإسلامية وبتكامله الرائع كبيئة أكاديمية ترتاح لها النفس ، وتقر بها العين .

وإذا كان للتاريخ أن يسجل ، فلا بد أن نذكر بكل اعتزاز وفخر الرعاية الكريمة التي أولاها للجامعة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد الرئيس الأعلى للجامعة ، وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع . فلولا هذه الرعاية الدائمة للجامعة والتي كان من مظاهرها حرص سمو الأمير على تشريف حفلات التخرج السنوية ، وبدون ذلك الدعم المستمر لاحتياجات الجامعة ومشروعاتها ، وتلك التوجيهات السديدة والحكيمة لمختلف شئونها ، ما قُدِرَ لهذا البناء أن يعلو ، ولهذه القلعة العلمية والثقافية أن تشع أضواءها في جنبات الخليج ، بتوفيق من الله ورعايته .

ولا شك أن هذا الكتاب بما تضمنه من معلومات سوف يكون تأريخاً لمرحلة هامة من حياة الجامعة ، حيث يتضمن رصداً دقيقاً لإسهامات المكتب في مشروع الحرم الجامعي ، وأنشطة اللجان الدائمة والمؤقتة بالمكتب خاصة فيما يتعلق بالمباني والتجهيزات واللوائح والحاسب الآلي والمطبوعات الجامعية ، إضافة إلى ما قام به المكتب من دراسات وإسهامات عديدة أخرى .

وقد أحسن المكتب صنعاً بإصدار هذا الكتاب الذي يرصد هذه التجربة ، التي تمثل جانباً من جوانب الجهد الجامعي ، خاصة وأن هذا الكتاب يعبر عن تجربة يتصل فيها الماضي بتفاعلات الحاضر واستشراقات المستقبل .

وإذ أحيي هذا الجهد الكبير الذي بذله المكتب في إعداد الكتاب والذي استغرق أكثر من عامين ، آملين أن يستمر المكتب قائماً بدوره بنفس النشاط والحماس والتفاني الذي تميزت به المرحلة السابقة ، وأن يعطي الاهتمام الأكبر لدراسات التخطيط والتحديث ، وأن يقوم بدراسات متعمقة حول الاستخدام الأمثل لإمكانات الجامعة والنهوض بالعملية التعليمية ومتابعة قضايا التطوير الجامعي .

﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾

وفقكم الله ، وجعل من جهدكم وعملكم عوناً للجامعة في تحقيق أهدافها وطموحاتها .

ذو الحجة ١٤١٣هـ
يونيو ١٩٩٣م

د. عبدالله جمعة الكبيسي

طبه

مدير جامعة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
للأستاذة الدكتورة مقررة المكتب

يسرني ويسعدني أن أكتب هذه الكلمات القليلة عن هذا الملف الوثائقي الشامل عن نشأة المكتب الفني للتطوير الجامعي ودوره وإنجازاته خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢م .

وترجع فكرة إعداد هذا الكتاب إلى ثلاث سنوات خلت عندما رأى أعضاء المكتب - بعد مرور عشر سنوات على إنشاء المكتب - ضرورة إنجاز هذا العمل الهام الذي يعتبر في الحقيقة رصداً وتوثيقاً لجزء هام من أنشطة الجامعة نفسها خلال الفترة المذكورة ، حيث يتناول الكتاب عرضاً دقيقاً لإسهامات المكتب في مشروع الحرم الجامعي ، كما يتضمن أنشطة لجان المباني والتجهيزات والأثاث والاستعداد للانتقال للمباني الدائمة للجامعة ، إضافة إلى أنشطة اللجان الدائمة الأخرى للمكتب وهي : اللجنة الفرعية للحاسب الآلي ، ولجنة اللوائح الجامعية ، ولجنة الاتحادات والمجالس الجامعية ، ولجنة المطبوعات الجامعية ، ولجنة التعليم المستمر وخدمة المجتمع ، فضلا عن اللجان المؤقتة ، واللجان الجامعية التي شارك فيها المكتب ، وثلاثة عشر دراسة خاصة قام بها المكتب ، وسبعة إسهامات أخرى للمكتب في مجالات متعددة .

وقد استغرق إعداد هذا الملف الشامل لنشاط المكتب - خلال ثلاثة عشر عاماً - أكثر من عامين كاملين ساهم أعضاء المكتب جميعهم في إعداده ، حيث تولى كل منهم إعداد بعض مادته ، وكان حصاد هذا العمل يعرض على إجتماعات المكتب أولاً بأول لإدخال مايراه من تعديلات .

ومنذ عام تقريباً رأى المكتب أن يعهد إلى لجنة مصغرة مكونة من الأستاذ الدكتور عادل غنيم والدكتور عصام رشدي إعداد المشروع في صورته الأخيرة على ضوء ما أبداه الأعضاء من ملاحظات ، وقد استغرق هذا العمل أكثر من ستة أشهر تعاون مع اللجنة خلالها الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي حيث تمت مراجعة المشروع أكثر من مرة ، وأضيفت بعض النقاط المستجدة ، كما تم وضع الصور المناسبة في أماكنها ، وتولى الدكتور عصام رشدي الجوانب التنظيمية والفنية للكتاب .

وحرصاً على أن يصدر الكتاب في أفضل صورة ممكنة ، فقد تم عرضه على سعادة الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مدير الجامعة والسيد الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم أمين عام الجامعة ، والأستاذة الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى مستشارة الشئون الأكاديمية لجامعة قطر بواشنطن للاستئناس بملاحظاتهم ، إذ كانوا من الأعضاء المؤسسين للمكتب ، وعايشوا وساهموا في كثير من نشاطاته ، حيث أبدوا عدداً من الملاحظات التي تم الأخذ بها . كما أسهم السيد الدكتور عبدالحميد الأنصاري عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وعضو المكتب السابق في إعداد هذا العمل .

وقد تفضل سعادة الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مدير الجامعة بالموافقة على طبع الكتاب ، وكان يتابع هذا العمل منذ بدايته ، ويحفز المكتب لسرعة الانتهاء من إعداده ، إدراكاً من سعادته لأهمية الموضوع باعتباره جزءاً هاماً من تاريخ جامعة قطر .

وأود في النهاية أن أعبر عن خالص شكري لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل من أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي والعاملين به خاصة السيدة بدرية العماري المساعدة الإدارية بالمكتب التي بذلت جهداً كبيراً في جمع المادة المطلوبة من محاضر المكتب ومستنداته ، والسيد/ نصر محمد جعفر السكرتير بالمكتب الذي تولى كتابة هذا العمل أكثر من مرة وأخرجه في صورة طيبة .

ولا شك أن هذا الكتاب بما توفر له من مادة كبيرة مستقاة من وثائق المكتب ومحاضره سوف يكون أحد المراجع الهامة التي تضم رصداً وتوثيقاً لقطاع هام من أهم قطاعات الجامعة ، ممثلاً في المكتب الفني للتطوير الجامعي ، الذي كان ومايزال يقدم الخبرة والاستشارة والدراسة لكثير من الموضوعات الجامعية الهامة .

والله ولي التوفيـــق

ذو الحجة ١٤١٣هـ
يـونيـو ١٩٩٣م

مقررة المكتب الفني

أ.د. لطيفة إبراهيم الحوطي

الفصل الأول

المكتب الفني للتطوير الجامعي

النشأة والتشكيل والاختصاصات ونظام العمل

النشأة والتشكيل والاختصاصات ونظام العمل

أولا : نشأة المكتب :

كان من الضروري بعد صدور القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر أن تفكر الجامعة في وسيلة لتكوين هيئة فنية تتولى مسئوليات التطوير الجامعي ، وتسهم في تنظيم شئون الجامعة ، فقد رأى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم مدير الجامعة في ذلك الوقت انشاء مكتب إستشاري يقوم بدراسة الموضوعات المتعلقة بتطوير الجامعة ، ولذلك كان صدور قراره رقم (٢٣) لسنة ١٣٩٩هـ في السابع والعشرين من أكتوبر من سنة ١٩٧٩م ، بإنشاء وتشكيل المكتب الفني للتطوير الجامعي استجابة منطقية لهذه الضرورة .

ويعتبر المكتب الفني للتطوير الجامعي هيئة استشارية تتبع مدير الجامعة ، يرفع إليه اقتراحات وتوصيات المكتب المتمثلة أساساً في محاضر اجتماعاته ، كما يقوم المكتب بإعداد بعض الدراسات المطلوبة للجامعة سواء بمبادرة منه أو بتكليف من مجلس الجامعة أو مدير الجامعة .

ثانياً : تشكيل المكتب :

وقد تم تشكيل المكتب في البداية في ١٣٩٩/١٢/١٦هـ الموافق ١٩٧٩/١٠/٢٧م من بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهم :

- السيد الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي — مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي — عضواً
- السيدة الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى — عضواً
- السيدة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي — عضواً
- السيد الدكتور عادل حسن غنيم — عضواً

وتقرر في ١٤٠٠/٧/٢٦هـ الموافق ١٩٨٠/٦/٩م ضم الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم لعضوية المكتب ، كما تم في ١٤٠١/٥/٨هـ الموافق ١٩٨١/٣/١٤م ضم كل من الدكتور عبدالحميد الأنصاري والدكتور جبر فضل مهنا النعيمي ، لكن الدكتور جبر النعيمي لم يرغب في الاستمرار في عضوية المكتب بسبب ظروفه الخاصة .

ونظراً لتولي الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مسئولياته كمدير للجامعة بالنيابة في أواخر عام ١٩٨٦م ، وانشغال الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم بمهامه كأمين عام للجامعة ، وتعيين الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى مستشاراً للشئون الأكاديمية للجامعة في واشنطن ، فقد

أعيد تشكيل المكتب الفني للتطوير الجامعي للمرة الثانية في ١٤٠٧/٨/١هـ الموافق ١٩٨٧/٣/٣٠م حيث أصبح تشكيله على النحو التالي :

- الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي عضواً
- الدكتور عادل حسن غنيم عضواً
- الدكتور عبدالحميد الأنصاري عضواً
- الدكتور عصام حسين رشدي عضواً
- الدكتور عبدالعزيز عبدالرحمن كمال عضواً
- الدكتورة فوزية عبدالعزيز بوكشيشة عضواً

وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات ، وحرصاً من الجامعة على إعطاء الفرصة لبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للإسهام في نشاط المكتب والمشاركة في فعالياته بشكل دوري ، فقد أعيد تشكيل المكتب في ١٤١١/٤/٧هـ الموافق ١٩٩٠/١٠/٢٥م ليصبح كما يلي :

- الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي عضواً
- الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم عضواً
- الدكتور عبد الحميد الأنصاري عضواً
- الدكتور عصام حسين رشدي عضواً
- الدكتور علي أحمد الكبيسي عضواً
- الدكتورة نور سلطان سيف العيسى عضواً

كما أعيد تشكيل المكتب في ١٤١٣/٥/٣٠هـ الموافق ١٩٩٢/١١/٢٥م ليصبح كما يلي :

- الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي عضواً
- الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم عضواً
- الأستاذ الدكتور محمد عزت عبد الموجود عضواً
- الدكتور عصام حسين رشدي عضواً
- الدكتور على أحمد الكبيسي عضواً
- الدكتورة نور سلطان سيف العيسى عضواً
- الدكتور ناصر محمد عبد الله معرفية عضواً

ثالثاً : اختصاصات المكتب :

وكانت مسئوليات المكتب في البداية تتركز في الاختصاصات التالية :

- حصر الدراسات الخاصة بتطوير الجامعة وكلياتها وأقسامها ووحداتها ، والمراكز والبرامج والمشروعات الجديدة .
- استكمال وإعداد الدراسات اللازمة لمشروعات الكليات أو المراكز أو البرامج الجديدة .
- إعداد الدراسات والتنظيمات اللازمة لتطوير الأجهزة والنظم الادارية والمالية بالجامعة .
- متابعة الدراسات والمقترحات والتصميمات الهندسية للحرم الجامعي ، وتنسيق الاتصال بالمسئولين عن أعمال الإنشاءات الجديدة ، وضمان ملاءمتها لاحتياجات الجامعة .
- الإعداد لاستخدام مباني الحرم الجامعي الجديد عند انتهائه .

وبعد الانتقال للحرم الجامعي الجديد ، وتحقيق بعض الأهداف التي أنشىء المكتب من أجلها ، مثل الاعداد لاستخدام مباني الحرم الجامعي الجديد عند انتهائه ، أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في اختصاصات المكتب ، بحيث تواكب التطلعات المستجدة للجامعة . وبناء على ذلك ، فقد تضمن قرار إعادة تشكيل المكتب الذي صدر في ١٩٨٧/٣/٣٠ الاختصاصات التالية :

- استكمال حصر الدراسات الخاصة بتطوير الجامعة ووحداتها المختلفة .
- المشاركة في إعداد الدراسات اللازمة لمشروعات الجامعة المستقبلية .
- المشاركة في دراسة القضايا التعليمية المهمة ، خاصة ما يتعلق منها بالكفاءة التعليمية ونظام الساعات المكتسبة .
- المساهمة في إعداد ومراجعة اللوائح التنفيذية والتنظيمية للجامعة ، واللوائح الداخلية لكليات الجامعة ومراكزها .
- دراسة ومتابعة توصيات وقرارات اتحاد الجامعات العربية ، ومجلس التعليم العالي لدول الخليج ، ورابطة الجامعات الإسلامية ، والاتحاد الدولي للجامعات ، واتحاد رؤساء الجامعات العالمي .
- المشاركة في إعداد ومراجعة الدراسات والتنظيمات اللازمة لتطوير الأجهزة والنظم الفنية والمالية والإدارية ، أو اقتراح إدخال تعديل عليها .
- متابعة الدراسات والمقترحات والتصميمات الخاصة بالإنشاءات الجديدة ، وتنسيق الاتصال بالمسئولين والأجهزة المعنية بشأنها .
- القيام بإعداد الدراسات التي يكلفه بها مجلس الجامعة أو مدير الجامعة .

ومع بداية العام الجامعي ١٩٩٣/٩٢ ، وظهور توجهات جديدة للتركيز على متابعة قضايا

التطوير الجامعي ومشروعاته ، والقيام بدراسات ميدانية حول الاستخدام الأمثل لإمكانات الجامعة والنهوض بالعملية التعليمية ، وإعطاء الاهتمام الأكبر لدراسات التخطيط والتطوير والتحديث ، تضمن قرار إعادة تشكيل المكتب الذي صدر في ١٩٩٢/١١/٢٥ الاختصاصات التالية :

- إستكمال حصر الدراسات الخاصة بتطوير الجامعة ووحداتها المختلفة .
- المشاركة في دراسة القضايا التعليمية الهامة خاصة ما يتعلق منها بالكفاءة التعليمية ونظام الساعات المكتسبة .
- المشاركة في إعداد الدراسات حول الشئون الأكاديمية للجامعة والبرامج التي تقدمها كلياتها ومراكزها على ضوء احتياجات خطط التنمية .
- المشاركة في إعداد ومراجعة الهياكل التنظيمية واللوائح التنفيذية والداخلية والدراسات والتنظيمات اللازمة لتطوير الأجهزة والنظم الفنية والمالية والإدارية للجامعة .
- إعداد مشروعات خطة الجامعة ودراسة سبل تنفيذها .
- المشاركة في إعداد الدراسات اللازمة لمشروعات الجامعة المستقبلية .
- دراسة توصيات وقرارات اتحاد الجامعات العربية ، ومجلس التعليم العالي لدول الخليج ، ورابطة الجامعات الإسلامية ، والاتحاد الدولي للجامعات ، واتحاد رؤساء الجامعات العالمي وأية اتحادات أو هيئات مماثلة أخرى ، واقتراح وسائل الاستفادة منها .
- دراسة المشروعات والتصميمات الخاصة بتطوير الحرم الجامعي ومتابعة تنفيذها .
- القيام بدراسات حول الخدمات المساندة بالجامعة وإمكانية تطويرها وتحديثها .
- القيام بإعداد الدراسات التي يكلفه بها مجلس الجامعة أو مدير الجامعة .

مسئوليات أخرى للمكتب :

إضافة إلى إختصاصات المكتب المحددة ، فقد تولى المكتب منذ إنشائه وبشكل مؤقت عدداً من المسئوليات الأخرى كان أهمها موضوعات ثلاثة :

الموضوع الأول : إعداد التقرير السنوي للجامعة منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧م ، حيث أصبحت إدارة الشئون الثقافية بالجامعة هي المختصة بإعداده خلال العامين التاليين ، ثم أصبح مكتب الأمين العام للجامعة هو المسئول عن إعداد التقرير خلال السنوات الأخيرة .

الموضوع الثاني : تولي إعداد مشروعات الاتفاقيات والبرامج الثقافية بين جامعة قطر وعدد من الجامعات العربية والأجنبية حتى عام ١٩٨٧ ، حيث انتقلت تلك المسئولية أيضاً إلى إدارة الشئون الثقافية من ذلك التاريخ .

الموضوع الثالث : مشاركة أعضاء المكتب في بعض اللجان الجامعية المهمة كممثلين عن المكتب مثل لجنة التنظيم ، ولجنة دليل الجامعة ، ولجنة التعريب ، ولجنة ترشيد الإنفاق .

رابعا : نظام ومنهجية عمل المكتب :

على مدى ثلاثة عشر عاماً كان المكتب يعقد اجتماعا منتظماً لأعضائه - في غير أوقات الدوام الرسمي - يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، يناقش فيه أهم الموضوعات التي جدت خلال الأسبوع ، ثم يعد محضراً بعد كل اجتماع لأهم ما ناقشه من موضوعات ، يرفعه إلى مدير الجامعة لاعتماده ، تمهيداً لتنفيذ ما ورد به من توصيات واقتراحات .

ومنذ بداية تأسيس المكتب ظهرت الحاجة إلى تشكيل لجان فرعية - دائمة أو مؤقتة - من بين أعضائه بالإضافة إلى غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والعاملين بالجامعة وخارجها ممن لهم دراية ومعرفة بالقضايا موضوع إهتمام المكتب بهدف الإستفادة من جميع الخبرات المتاحة في الجامعة . وتجتمع هذه اللجان بشكل دوري لمتابعة مهامها وموافاة المكتب بشكل منتظم بتقارير عن سير العمل المناط بها . ويتم مناقشة هذه التقارير في الإجتماعات الأسبوعية للمكتب ، وإبداء الملاحظات والإقتراحات بشأنها قبل رفعها إلى مدير الجامعة .

كما تم توزيع أيام الأسبوع على أعضاء المكتب ، بحيث يتواجد أحدهم يوماً محدداً لمتابعة نشاط المكتب ، كما تعقد اجتماعات فرعية متعددة للجان المكتب المختلفة خلال أيام الأسبوع لدراسة موضوعات مختلفة ، سواء خلال أوقات الدوام أو بعده ، يضاف إلى ذلك تلك المتابعة المنتظمة من أعضاء المكتب لبعض الموضوعات المهمة .

ويدعو المكتب الفني أحياناً بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - من غير أعضاء المكتب - لحضور اجتماعاته عند الضرورة ، لمناقشة قضايا معينة ، كما يدعو المكتب أحياناً أخرى بعض الخبراء أو مديري الإدارات من داخل الجامعة ، للتعرف على آرائهم في مجالات اختصاصاتهم .

وهناك علاقات أخرى تربط أعضاء المكتب بجهات من خارج الجامعة ، بهدف التشاور ومناقشة أهم قضايا الجامعة من خلال لجان المكتب ، فهناك علاقة قديمة ربطت أعضاء المكتب بأعضاء المكتب الفني للديوان الأميري الذي أشرف وتابع مشروع جامعة قطر من مبانٍ وتجهيزات ، وذلك من خلال الاجتماعات المتواصلة لأعضاء المكتبين .

وهناك علاقات مازالت مستمرة بين أعضاء المكتب وخبراء اليونسكو ، تمثلت في استفادة جامعة قطر من العديد من خبرات اليونسكو من خلال خبرائها في جميع المجالات ، بهدف الاستفادة من الخبرات المتاحة في اليونسكو ، لتخطيط وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالشئون الجامعية .

مبنى الانكس ، المقر الأول للمكتب الفني للتطوير الجامعي (١٩٧٩)

جانب من أحد اجتماعات المكتب الفني مع خبراء اليونسكو في المقر الأول للمكتب (١٩٨١)

ومن علاقات المكتب الحالية الخارجية علاقاته مع بعض الوزارات في الدولة والتي دعت ضرورة العمل إلى مداومة الاتصال بها ، فمنذ الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع جامعة قطر وتحويله بصورة كلية إلى وزارة الصناعة والأشغال العامة ، أصبح المكتب على علاقة مستمرة مع ممثل الوزارة لمشروع الجامعة ، باعتباره حلقة الوصل والمتابعة لإنجاز احتياجات الجامعة من المباني .

وهناك أيضاً علاقة بين المكتب وبعض وزارات الدولة ، مثل وزارة الزراعة والشئون البلدية للتعاون في بعض الأمور ، كإنجاز مشروع تشجير سور الجامعة ، كما أصبح هناك علاقة وثيقة بين المكتب والمجلس الأعلى للتخطيط والمتابعة منذ إنشائه .

ويعتبر المكتب الفني نموذجاً طيباً لأهمية العمل الجماعي وفعاليته ، حيث يشارك أعضاء المكتب جميعهم في تحمل مسئولية العمل ، ولا يكتفون بوقت الاجتماعات المحدد ، بل يعطون لمهامهم وقتاً إضافياً ، ويحاولون تحسين مستوى الأداء ، وتقديم أفضل عطاء ممكن .

جانب من اجتماعات أعضاء المكتب مع الإدارة العليا للجامعة (١٩٩١م)

صورة تذكارية لاعضاء المكتب وموظفيه وبعض الخبراء مع اعضاء الإدارة العليا للجامعة (١٩٩١)
على سلم مبنى إدارة الجامعة

اعضاء الإدارة العليا للجامعة والمكتب الفني للتطوير الجامعي في حفل تكريم بعض خبراء اليونسكو العاملين بالمكتب (١٩٩١)

وأخيراً فلعل خير ما يختم به هذا التمهيد هو تلك العبارة التي سجلها المرحوم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم مدير الجامعة السابق في تصديره لكتاب «جامعة قطر . النشأة والتطور» والذي صدر عند افتتاح المباني الجديدة للجامعة عام ١٩٨٥م :

« وصدر قرار مدير الجامعة في أكتوبر ١٩٧٩ بإنشاء المكتب الفني للتطوير الجامعي ويضم عدداً من خيرة العناصر القطرية والعربية » .

« وقد تحمل هذا المكتب مسئولياته بكل شرف ، وعمل ومازال يعمل في صمت ، بالإضافة إلى أعمالهم الجامعية الأخرى والتدريس والبحث ، وانتصر في مقابلة التحديات ، وتحمل منذ قيامه ضمن أعماله الأخرى مسئولية متابعة مباني الجامعة التي نحتفل بافتتاحها اليوم ، في عمل دائب وجهد لاينتهي ، يوماً بيوم وتفصيلاً بتفصيل ، واجتماعات دائمة ومستمرة مع المهندس المعماري ، ومع المكتب الهندسي بالديوان الأميري المسئول عن تنفيذ المباني الجامعية ، والذي قام بدوره بجدارة حتى حول خيال المهندس إلى واقع ملموس يموج بالحركة والحياة . وتولى مكتب التطوير مسئولية متابعة وتحديد وتجهيز وتأثيث هذه المباني مع الزملاء من كل أساتذة الجامعة بأقسامها وكلياتها ومراكز البحوث فيها ، والزملاء بالمكتب الهندسي بالديوان . ويكفي أن أسجل في هذا الصدد أن هذه المباني الجامعية الجديدة تضم أكثر من مائة ألف قطعة أثاث أو تجهيزات مختبرية أو مهنية أو كتابية . . . إلخ ، لكل قطعة وضع محدد ومكان محدد في هذا المبنى ، الذي يمتد فوق حوالي المائة ألف متر مربع . »

الفصل الثاني

إسهامات المكتب
من خلال لجانه

أولا : لجان مشروع الحرم الجامعي

خلفيـة تاريخيـة :

إيماناً من الدولة بأهمية قيام تعليم جامعي في دولة قطر ، أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ خليفـة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، في خطابه للشعب القطري في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٣م ، بمناسبة الذكرى الأولى لتوليه مقاليد الحكم في البلاد إنشاء كليتين للتربية في قطر إحداهما للبنين والأخرى للبنات ، وذلك كخطوة أولى نحو إنشاء جامعة قطرية تخدم أبناء الشعب في دولة قطر ودول الخليج العربية الشقيقة . وقد بدأت الدراسة في الكليتين في مطلع العـام الجـامعي ٧٣/١٩٧٤م . وشهدتا خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائهما نمواً مطرداً ، تجاوب مع الاحتياجات المتجددة للبلاد في مجالات متنوعة ، وأدى بعد سنوات إلى قيام كليات أخرى .

ففي عام ١٩٧٧ صدر القرار الأميري بإنشاء جامعة قطر والتي ضمت كليات التربية ، والإنسـانيات والعلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والشريعة والدراسات الإسلامية . وتلى ذلك دراسات خاصة بإنشاء كلية الهندسة حيث بدأت الدراسة بها في أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، واستمر نمو الجامعة لتشمل كلية الإدارة والاقتصاد التي بدأت الدراسة بها في أكتوبر سنة ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٩٠ صدر القرار الأميري بإنشاء الكلية التكنولوجية وبدأت الدراسة بها في فبراير سنـة ١٩٩١ . وبـالإضافة إلى الكليات السبع المذكورة ، ضمت جامعة قطر أربعة مراكز للبحـوث صدر قرار إنشـائهـا سنـة ١٩٨٠ وهي : مركـز البحـوث العلمية والتـطبيقية ، مركـزالبحـوث الـتربوية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، مركز بحوث السنة والسيرة النبوية . وفي عام ١٩٨١ أنشىء مشروع التنمية لأقطار الخليج العربي .

وقد افتتح صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى المباني الجديدة لجامعة قطر مساء يوم السبت الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٥ في الذكرى الثالثة عشرة لتسلم سموه سلطاته الدستورية كأمير لدولة قطر . وتعتبر المباني الجامعية الجديدة رمزاً شامخاً للتقدم العلمي الذي تشهده دولة قطر تحت قيادة سموه ، وخطوة في ترسيخ قواعد بناء المؤسسات التعليمية وفقاً للمستويات العالمية .

ولقد جاء إنجاز هذه المباني بتوجيه من صاحب السمو ، وبتضافر جهود كبيرة ومتواصلة ، قامت بها جامعـة قطر مع المكتب الفني للديوان الأمـيري والمهنـدس المعماري للمشروع ، وبتعاون هيئة اليونسكو وعدد كبير من الفنيين والإداريين ، والعديد من الشركات الأجنبية والمحلية ، مما ساعد على أن تكون المباني مبتكرة وأصيلة وذات شخصية منفردة ، وأعطتها هذه

السمات بعداً حضارياً وأصالة فنية ، إلى جانب البعد العلمي الناجم عن استخدام تكنولوجيا العصر في البناء والتجهيز .

ولقد قامت جامعة قطر ممثلة في المكتب الفني للتطوير الجامعي بدور مهم وحيوي في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة لهذه المباني ، وبرزت مساهمات المكتب في حشد جهود أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ، من ذوي الخبرة والدراية في المجالات المختلفة ، وعن طريق التشاور والتنسيق المستمرين مع المكتب الفني للديوان الأميري ، والمسئولين عن أعمال الإنشاءات والتجهيزات والأثاث ، مما أدى إلى إستيعاب مباني الجامعة بشكلها النهائي لكثير من الاحتياجات المتطورة للتعليم الجامعي .

التطور الزمني لبناء الحرم الجامعي

المباني المؤقتة

خصصت وزارة التربية والتعليم بدولة قطر في سنة ١٩٧٣ مبنيين لمدرستين إبتدائيتين جديدتين بمدينة خليفة الشمالية ، لكي يكونا المقر المؤقت لكليتي التربية ، إحداهما للبنين والأخرى للبنات .

ومع نمو الجامعة ، وتطورها ، واستحداث الكليات الأخرى ، قامت الجامعة بإنشاء بعض المباني الملحقة لاستيعاب الزيادة في الأعداد والتخصصات . وهذان المبنيان بملحقاتهما هما المباني الأساسية التي استخدمتها جميع كليات الجامعة حتى انتقالها إلى مبناها الدائم .

المباني الدائمة :

بدأ التفكير في يناير ١٩٧٣ في التخطيط لمبان جامعية تعني بتلبية احتياجات عدد يتراوح ما بين ٤٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ طالب وطالبة ، في رحاب مجتمع جامعي متكامل ، يوفر الروح الجامعية للطالب والأستاذ ، ويقدم الخدمات المساعدة من رياضية وترفيهية وخدمات اجتماعية ، ويتضمن الإسكان الطلابي وإسكان أعضاء هيئة التدريس والعاملين ، وتتوافر فيه المرونة والمقدرة على التوسع المستقبلي ، وفي مارس ١٩٧٤ عين الدكتور كمال الكفراوي من قبل هيئة اليونسكو ليكون المهندس المعماري الاستشاري للمشروع .

وفي أثناء تلك الفترة اختير موقع في الشمال الشرقي لمدينة الدوحة ليكون مقراً للحرم الجامعي الجديد ، ثم تغير هذا الموقع ليقع على بعد عشرة كيلومترات إلى الشمال من وسط

بعض جوانب من المباني المؤقتة للبنين

العاصمة ، على مرتفع يشرف على منطقة الدوحة الجديدة ، حيث تم اختيار هذا الموقع للاستفادة من سلسلة التلال التي يتخللها وادٍ ومسطح جاف .

وفي عام ١٩٧٥ منحت الدولة عقداً لمجموعة استشاريين معماريين بريطانيين هي (أوف أروب OVE ARUP) للمساعدة في إعداد التصميمات لبناء الجامعة ، ثم اشتركت مع هذه المجموعة هيئات وخبرات أخرى من بينها مجموعة من خبراء اليونسكو . وفي أكتوبر ١٩٧٥ قدمت مجموعة من المصممين إلى الدولة التخطيط العام لمباني الجامعة وحددت مرحلتين لإتمام المشروع :

المرحلة الأولى : وشملت كليات التربية والعلوم والطيران المدني بالإضافة إلى مباني الخدمات والمباني المساعدة ، مثل : المكتبة والإدارة والمطاعم ، وكذلك أماكن للتوسع المستقبلي وإسكان ٤٠٠ عضو هيئة تدريس و٢٠٠٠ طالب .

المرحلة الثانية : وشملت كليات الهندسة والإدارة ووحدة علوم البحار وإسكان أعضاء هيئة التدريس والعاملين ، بالإضافة إلى إسكان ١٥٠٠ طالب .

وتم في عام ١٩٧٦ إعداد تصميم المرحلة الأولى ، كما صدر في عام ١٩٧٧ القرار الأميري بإنشاء جامعة قطر ، وأعدت جميع المستندات والمواصفات اللازمة للمباني ، وأعلنت مناقصة عالمية للتنفيذ . وفي يونيو سنة ١٩٧٧ طلب الديوان الأميري من اليونسكو تكليف مجموعة من الخبراء لتقييم مشروع الحرم الجامعي وإعداد دراسة لتكلفته . وكانت من مهام المجموعة الاستشارية تقديم تقديرات لميزانية تكلفة إنشاء الحرم الجامعي ، ومراجعة المساحات التي قدمت في المخطط العام ، ومدى مواءمتها للاحتياجات الفعلية للجامعة ، بناء على أعداد الطلاب وهيئة التدريس والعاملين المتوقعة في عام ١٩٨٦ ، بحيث يتضمن المشروع مباني : كلية العلوم وكلية الهندسة وكلية التربية بما فيها الاقتصاد المنزلي ، وكلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية وكلية الإدارة والاقتصاد ومركز الوسائل السمعية والبصرية والمكتبة ، وإدارة الجامعة .

وقامت المجموعة الاستشارية بدراسة مباني الجامعة ، وما يلزمها من المساحات ، وكذلك البرامج والتجهيزات اللازمة ، وقدمت تقريراً توصي فيه بتخفيض المساحة الكلية في أماكن مختلفة للجامعة . وبالفعل قام المهندس المعماري - خلال شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٧م - بتقديم المخطط العام في صورته الأخيرة بعد إجراء التعديلات المطلوبة . وتمت الموافقة في عام ١٩٧٨ على البدء في المشروع تحت إشراف مدير المشروع بالمكتب الفني للديوان الأميري المهندس هشام قدومي ، على أن يتم على مرحلتين .

الخطوة الأولى : شملت المباني التعليمية لكليات العلوم ، والهندسة ، ومبنى البنين لكليتي الإنسانيات والتربية ، ومبنى تكنولوجيا التعليم ، والمكتبة المركزية ، ومبنى كلية البنات لكلية

الإنسانيات والتربية ، ومبنى لإدارة الجامعة .

الخطوة الثانية : وشملت مبنى النشاط الطلابي للبنين وآخر للبنات ، ومبنى الحاسب الآلي ، والملاعب الرياضية للبنين وأخرى للبنات ، والمسجد والمركز الإسلامي .

المخطط العام والتصميم المعماري للمباني الجامعية :

روعي في وضع المخطط العام والتصاميم المعمارية للمشروع ، محاولة التوفيق بين متطلبات التكنولوجيا الحديثة والعناصر التقليدية للعمارة الإسلامية والعربية ، مثل استخدام أبراج التهوية (البادجير) ، والمساحات الداخلية المحمية ، والمشربيات ، حيث ساعد استخدام هذه العناصر على التحكم في المؤثرات المناخية القاسية ، فالأبراج الهوائية تسهم في إدخال الهواء الأكثر برودة ، وتعكس الضوء القوي ليتسرب داخل المبنى أقل حدة ، كما أن الباحات الداخلية المتكررة والمتغلغلة في مختلف أجزاء المباني ، توفر أماكن خارجية محمية من الرياح والحرارة العالية .

سمو الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مع المهندس المعماري الدكتور كمال الكفراوي
أمام نموذج للمخطط العام للحرم الجامعي

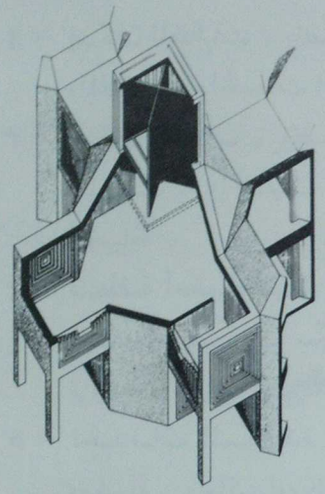

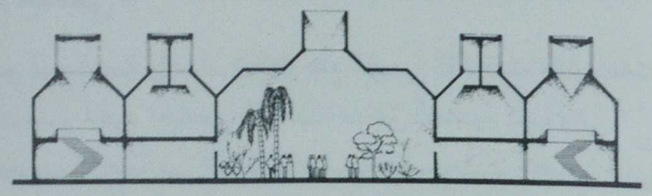

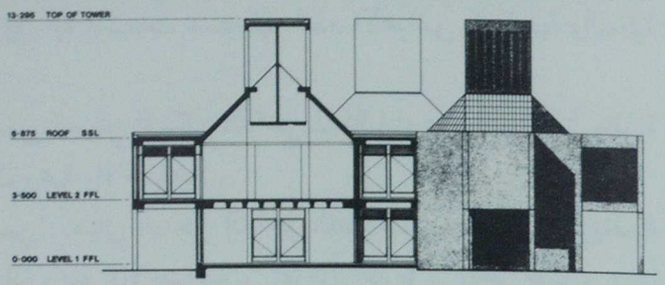

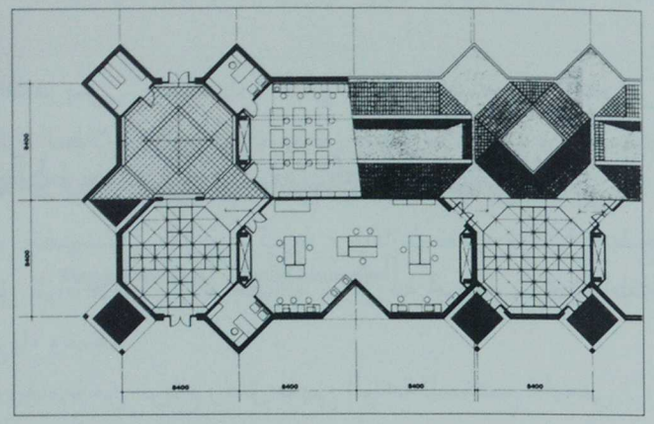

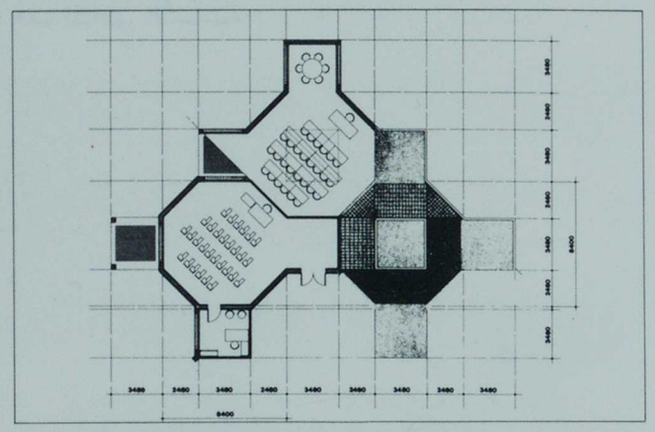

Top: The architect-designed square tower over a typical modular unit forming the basis of the University's plan.
Above: Axonometric drawing of the basic octogonal unit with its extensions, capped by a square cupola allowing light and, on occasion, air to penetrate below.

نماذج من التصاميم المعمارية لبعض وحدات المباني الجامعية

Right, top: Sectional elevation of grouped units for classrooms around a covered, planted courtyard. Shading and clear zones indicate how light and air circulation penetrates the volumes from above.
Right, centre: Section and elevation of a typical combination of units, here of the Humanities Faculty.
Right, above: Plan of the ground level, first floor and roofs of the Faculty of Science and Engineering.
Right: Detail plan of a typical educational unit (ground level, first level, and portion of roof).

من تقرير المهندس المعماري «جامعة الخليج ، المخطط العام» ، أغسطس ١٩٧٥ .

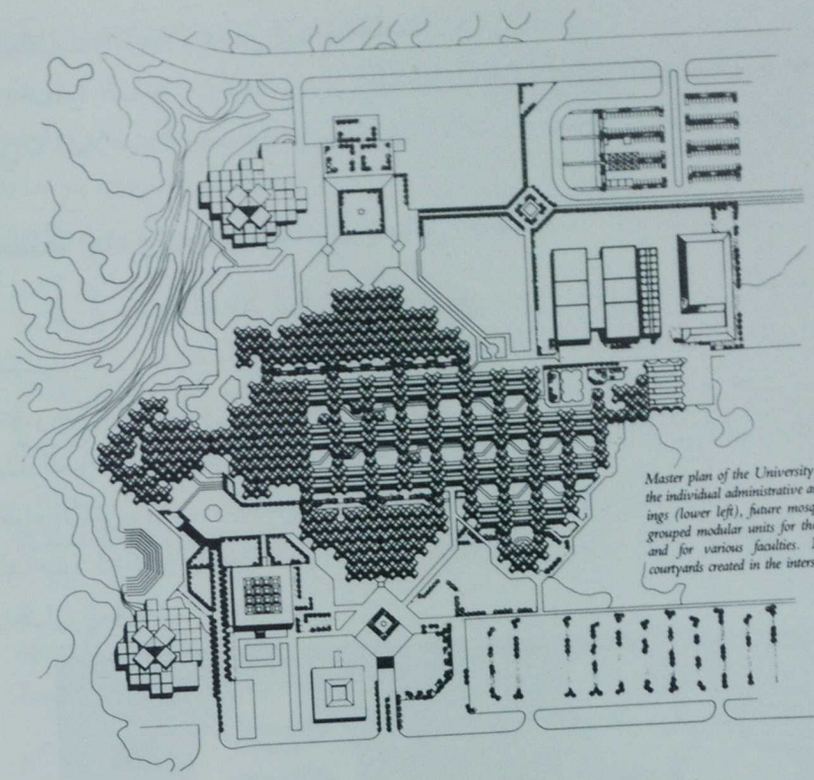

Master plan of the University. Clearly visible are the individual administrative and recreational buildings (lower left), future mosque (upper left), and grouped modular units for the library (centre left) and for various faculties. Noteworthy are the courtyards created in the interstices.

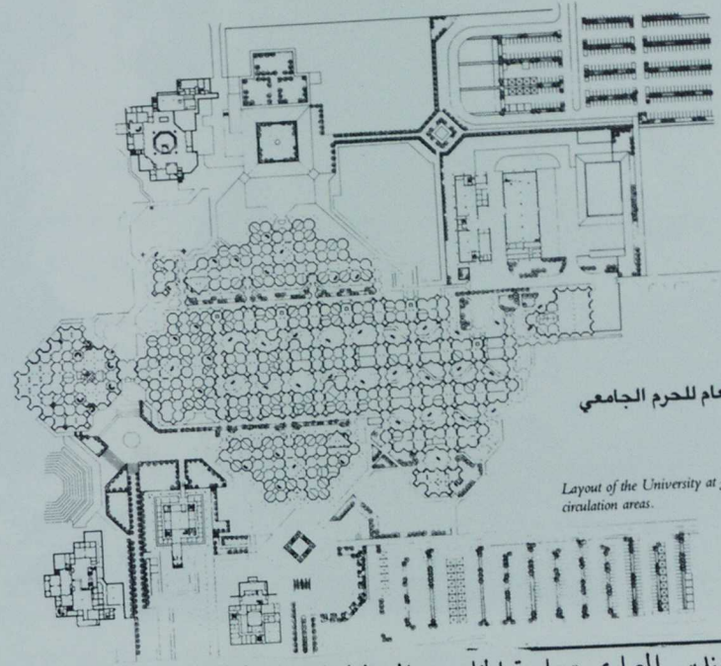

مناظر من المخطط العام للحرم الجامعي

Layout of the University at ground level, showing circulation areas.

من تقرير المهندس المعماري «جامعة الخليج ، المخطط العام» ، أغسطس ١٩٧٥ .

مكونات المخطط العام للحرم الجامعي :

قام المهندس المعماري المصمم للجامعة بإعداد مخطط عام تضمن المكونات والتوسعات المستقبلية للحرم الجامعي ، وقد قسم الحرم الجامعي إلى ست مناطق أساسية كبيرة وهي. :

١ - **الحرم الأكاديمي** ، وهو عصب الجامعة من الناحية التعليمية والبحوث . وتضمن مباني المرحلة الأولى ، إضافة إلى أية توسعات مستقبلية تخدم الأغراض التعليمية والبحثية والخدمات المساندة .

٢ - **إسكان للطالبات** ، وتضمن : مباني للسكن الداخلي للطالبات ، والخدمات الرياضية والملاعب ، والخدمات الترويحية والاجتماعية .

٣ - **إسكان للطلاب** ، وتضمن : مباني السكن الداخلي للطلاب ، والخدمات الرياضية والملاعب ، والخدمات الترويحية والاجتماعية ، ومركزاً تجارياً ، وآخر طبياً ، وبيتاً للضيافة .

٤ - **منطقة أعضاء هيئة التدريس** ، وتضمنت : مباني لسكن أعضاء هيئة التدريس إشتملت أيضاً على سكن الطلاب المتزوجين ، ومباني سكن للإداريين ، وخدمات ترويحية واجتماعية ومدرسة ابتدائية ، ومركز بحوث علوم البحار بالقرب من الشاطىء .

٥ - **الخدمات المساعدة** ، وتضمنت : مخازن مركزية ، ومخازن تغذية مركزية ومطبخ ومغسلة ، وأماكن لوسائل المواصلات ، ودار حضانة ، ومزرعة تجريبية ، ومحطة إطفاء وحرس ، ومحطات للكهرباء وغيرها .

٦ - **المناطق الخضراء** ، لحماية الجامعة من الرياح وخلق مفهوم الواحة للمجتمع الجامعي .

وتوضح الأشكال التالية* هذه المناطق الأساسية :

* من تقرير المهندس المعماري «جامعة قطر ، مفهوم المخطط العام» ، يناير ١٩٨٤ .

مكونات المخطط العام للحرم الجامعي،

المناطق الأساسية

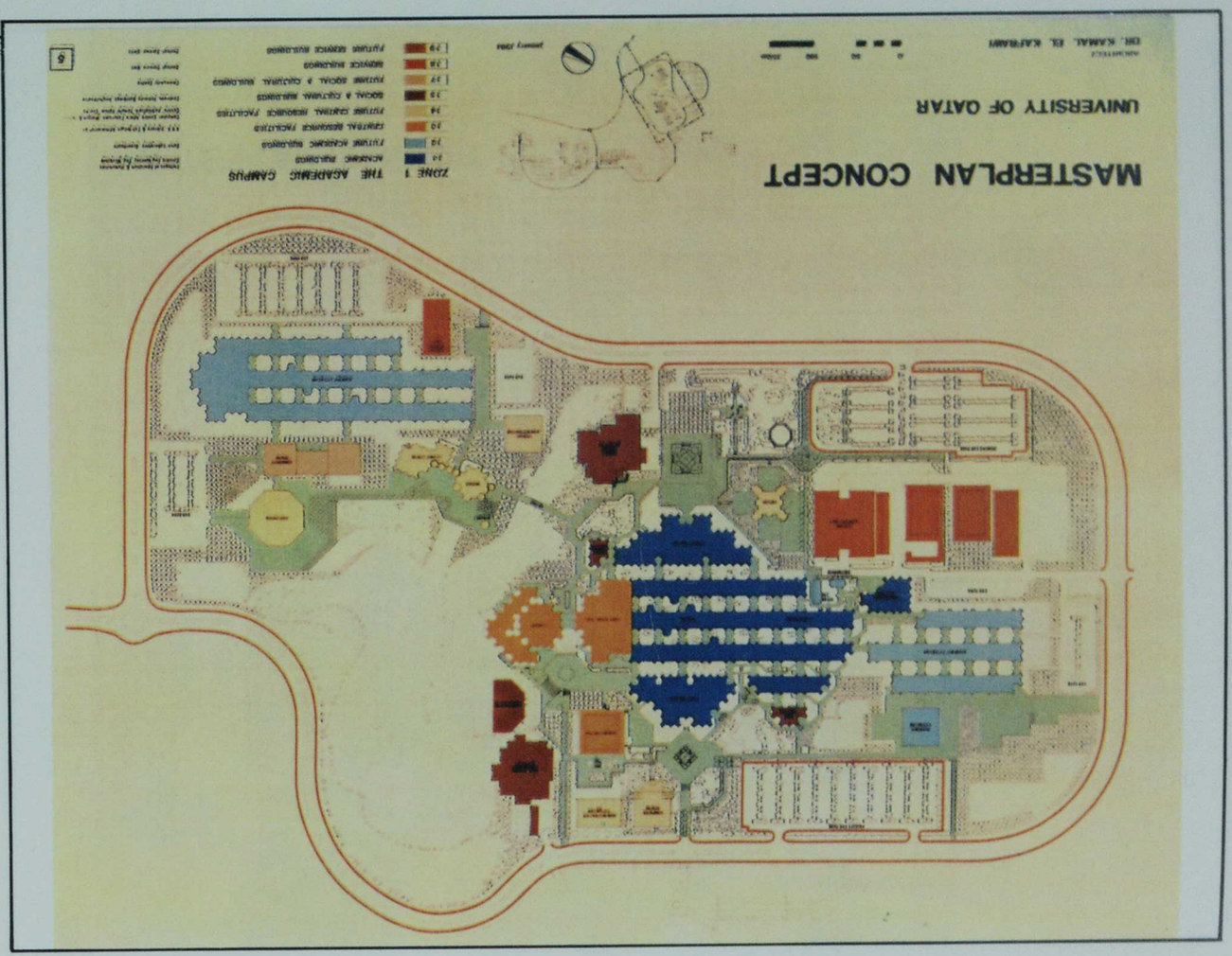

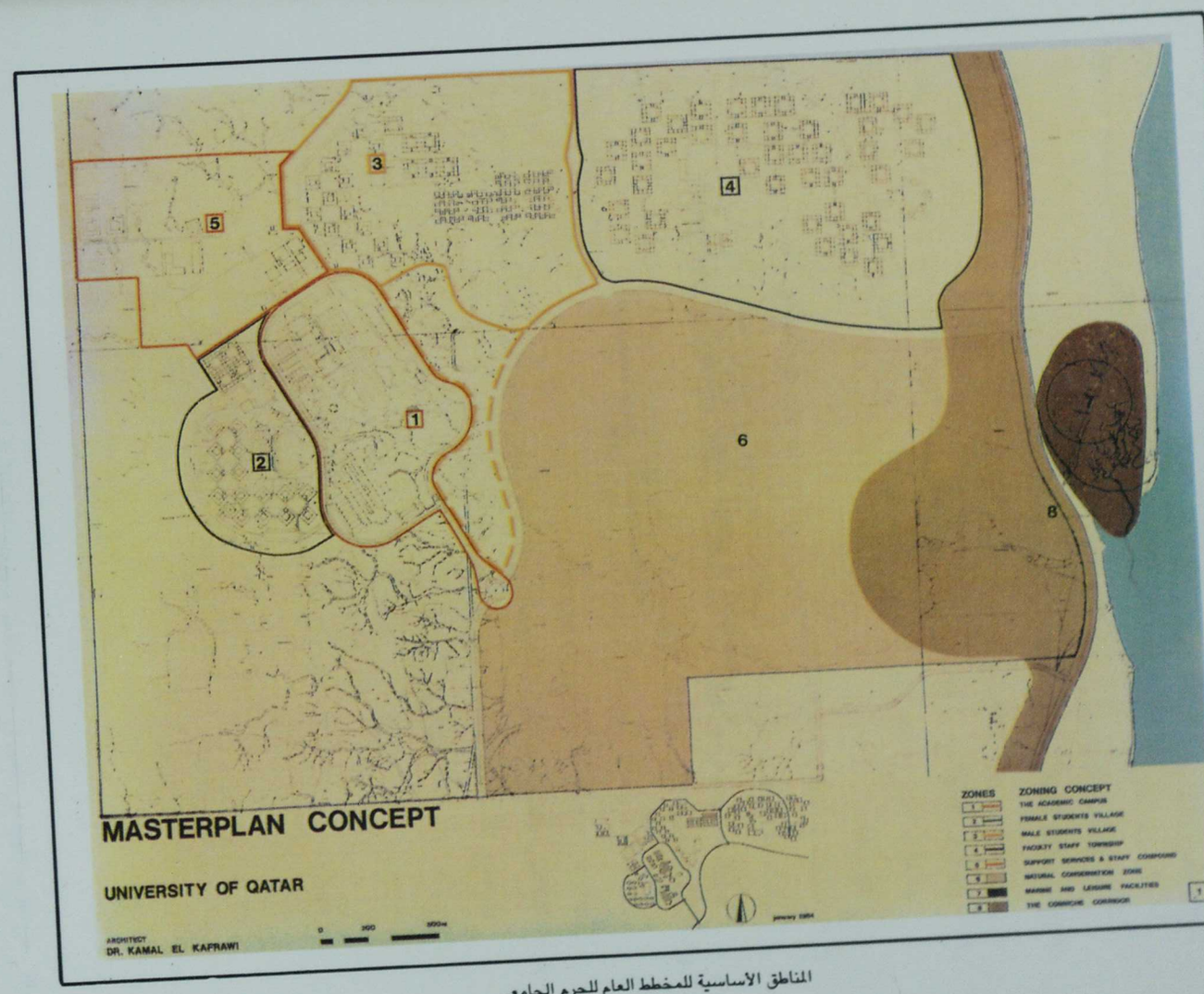

المناطق الأساسية للمخطط العام للحرم الجامعي

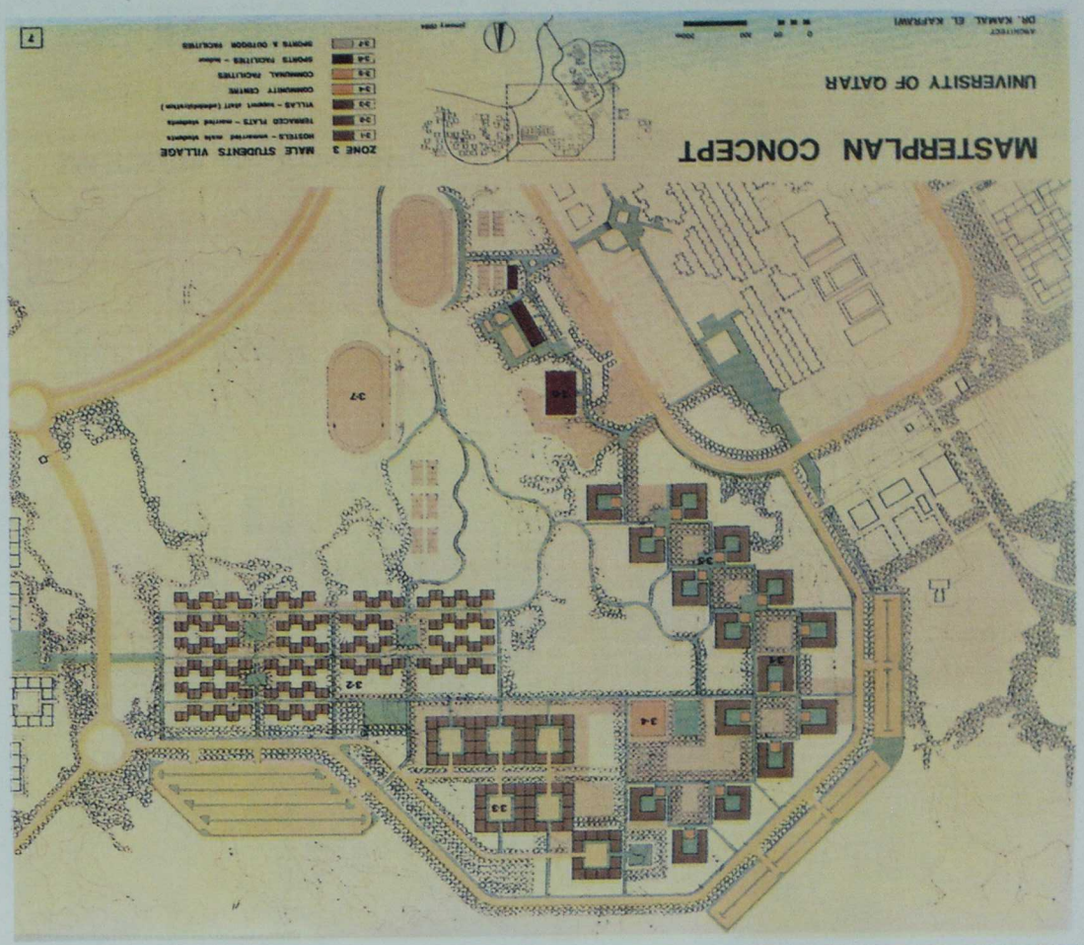

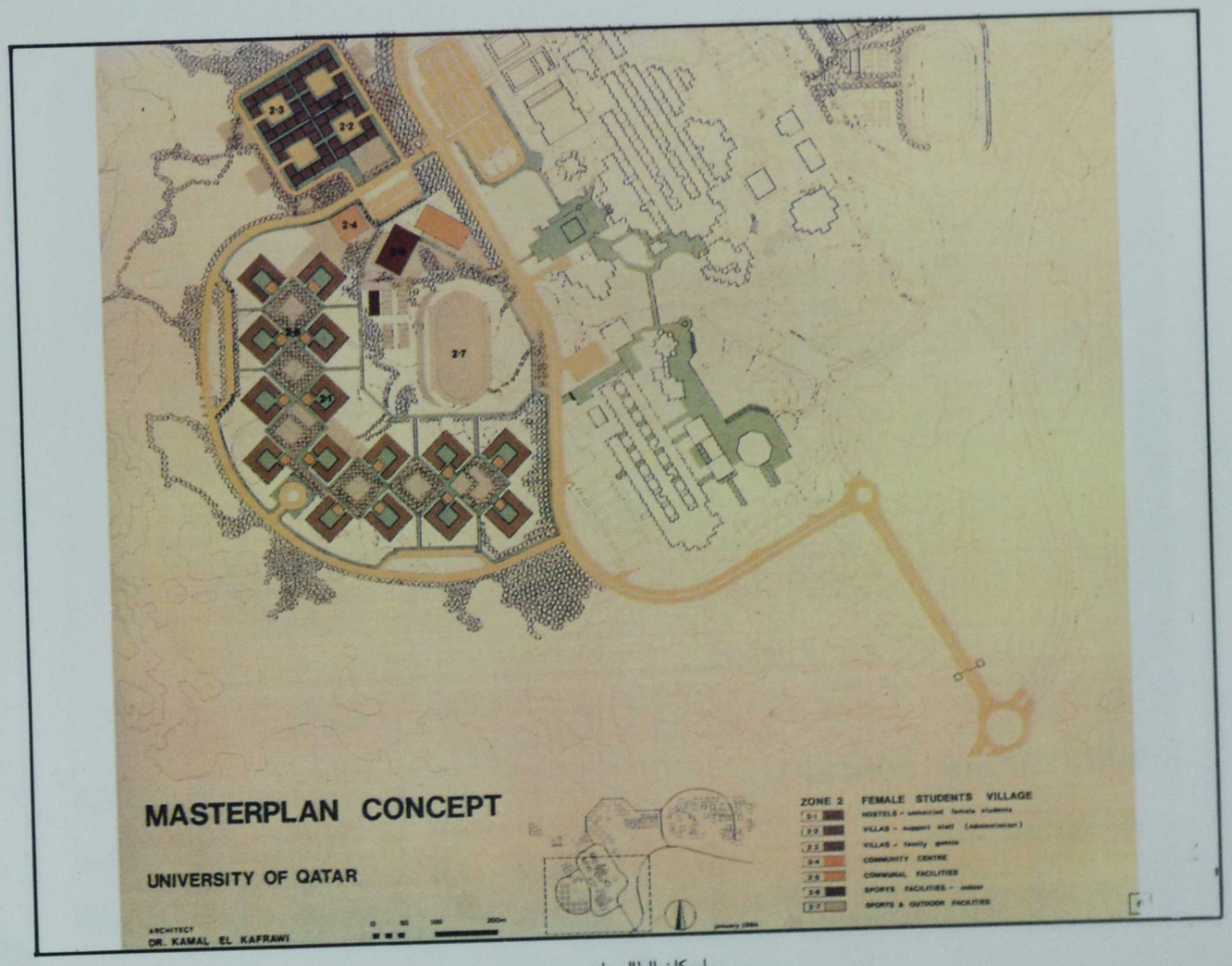

إسكان الطالبـات

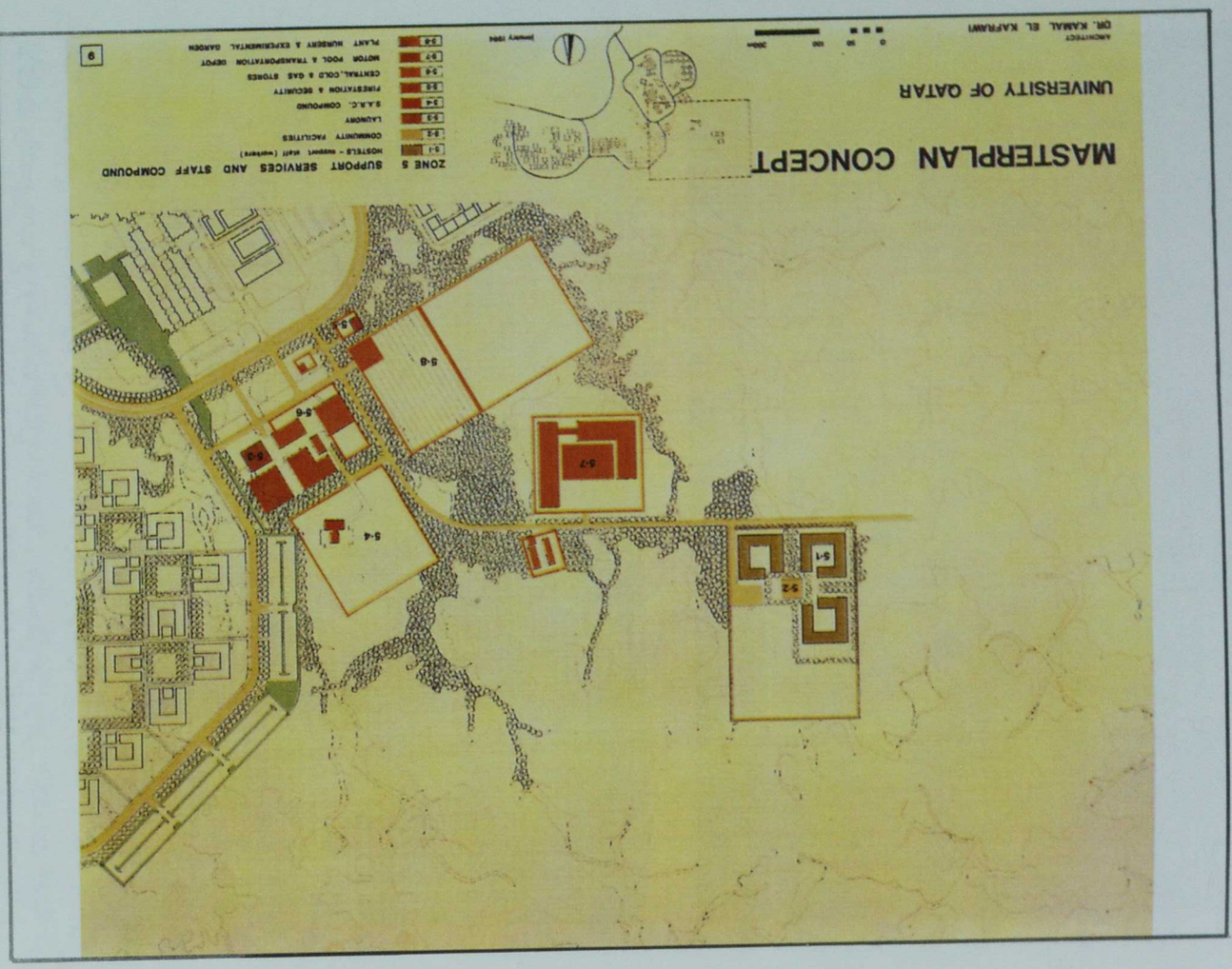

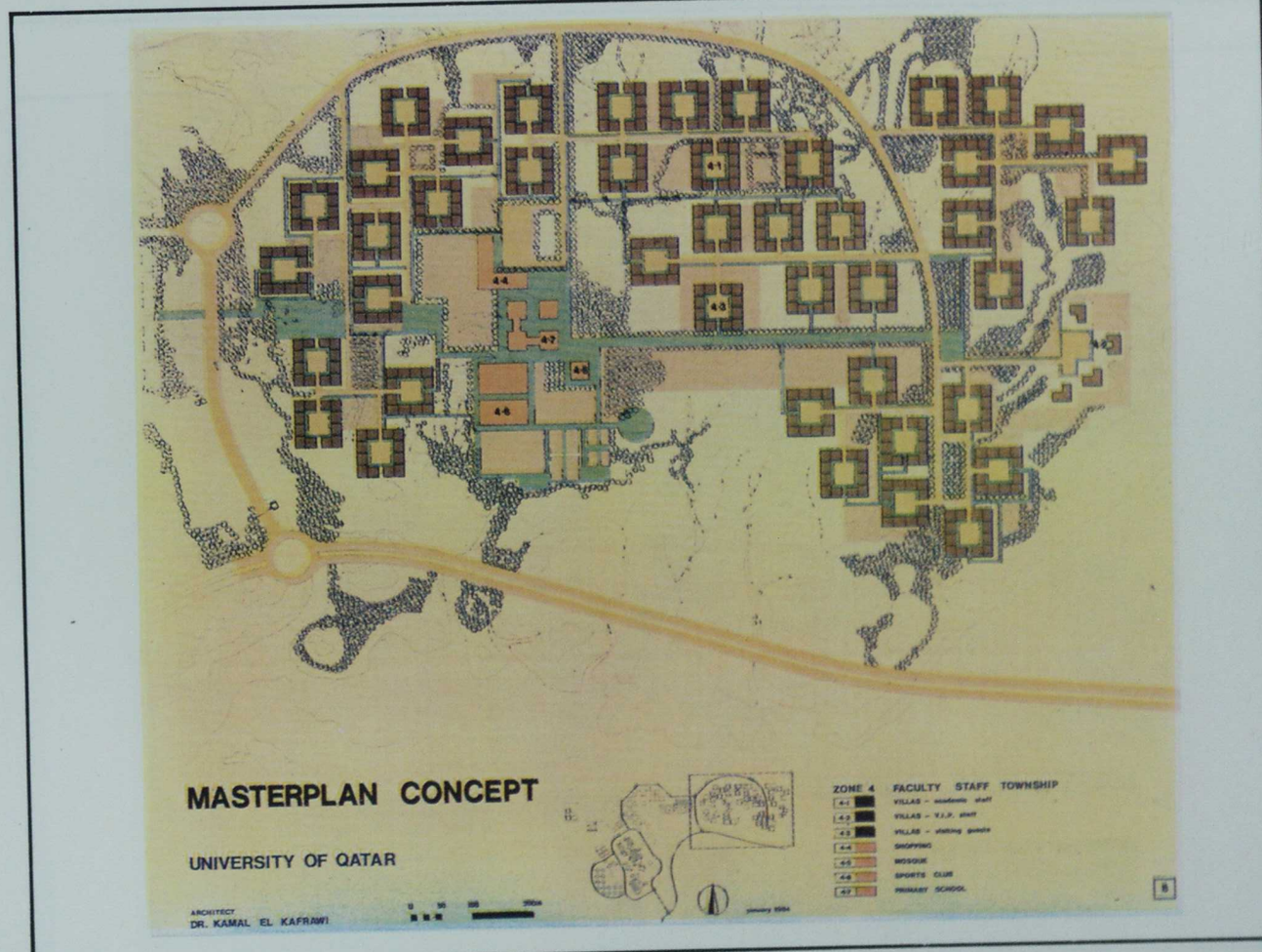

منطقة أعضاء هيئة التدريس

الاشراف الفني والاداري على مراحل مشروع الحرم الجامعي :

(أ) المكتب الفني للديوان الأميري :

كانت المهمة الرئيسية للمكتب الفني للديوان الأميري - بإدارة مدير المشروع المهندس هشام قدومي - هي تطوير مشروع المباني الجامعية الدائمة بكامل مراحله ، ابتداء من الإشراف على إعداد التصميمات التفصيلية ، وانتهاء بتسليم المباني بكامل تجهيزاتها ومرافقها وإعدادها للاستخدام .

وقد تضمنت هذه المهمة تجميع عناصر التخطيط والتصميم والتنفيذ والإشراف ، في نظام إداري وفني متناسق ومتكامل ، يؤدي إلى تحقيق مستوى عالٍ من النوعية ، وفقاً لأفضل المقاييس العالمية ، كما تضمنت مهمة المكتب التشاور والتنسيق مع الجامعة ، مما أدى إلى استيعاب مباني الجامعة بشكلها النهائي لجميع الاحتياجات المتطورة للجامعة .

وتطلبت مهمة تطوير المشروع -الذي بلغت مساحته ١٣٠,٠٠٠ متراً مربعاً من مبانٍ ومرافق جامعية- عمل فريق متكامل يضم المستشارين والفنيين والإداريين ، بالإضافة إلى حوالي ثلاثة آلاف من العمال ، كما تطلب العمل دراسة مائة مناقصة ، اشتركت فيها ستون شركة ، أغلبها من الشركات المحلية .

وقد اتبعت إدارة المشروع - في التنسيق بين عناصر العمل - أساليب فنية وإدارية ، تعتمد على تحديد واضح لمهام العمل ، من حيث تسلسل المسئولية ، وعقد الاجتماعات الدورية الفنية والإدارية لمتابعة سير العمل ، وتبادل المعلومات بين جميع أقسام المشروع ووحداته ، بما يكفل التنسيق الكامل بينها ، وتحقيق النوعية المتميزة المطلوبة في المباني وتجهيزاتها .

(ب) المكتب الفني للتطوير الجامعي ودوره في مراحل التخطيط والتنفيذ والانتقال والمتابعة :

كان من المهام الرئيسية التي أوكلت إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ إنشائه عام ١٩٧٩ مسئولية متابعة الدراسات المقترحة والتصميمات الهندسية للحرم الجامعي ، وتنسيق الاتصال بالمسئولين عن الإنشاءات الجديدة ، وضمان ملاءمتها لاحتياجات الجامعة ، ومراجعة المواصفات الفنية للتجهيزات العلمية التي أوصت بها الأقسام العلمية بالجامعة ، ومتابعة المراحل والعمليات المختلفة ، والتحقق من مطابقتها للنوعيات والمواصفات المطلوبة ، وذلك حتى يتم تسلمها من جانب الأقسام المعنية في المباني الجديدة والمختبرات الخاصة بكل منها . وقد قام المكتب بالتعاون مع الأقسام الأكاديمية والإدارية في الجامعة ، لتحديد مواقع الأثاث والتجهيزات في وحدات المباني الجديدة ، والتحقق من وجود الخدمات الفنية التي يتطلبها تشغيل الأجهزة العلمية . كما قام المكتب بمراجعة شاملة للمخطط العام للحرم

جانب من أحد اجتماعات ممثلي المكتب الفني للديوان الأميري مع أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي في حضور الأستاذ الدكتور إبراهيم كاظم مدير الجامعة آنذاك والأستاذ الدكتور جابر عبدالحميد وكيل الجامعة والدكتور كمال الكفراوي المهندس المعماري للمشروع وذلك في إحدى الزيارات للموقع الدائم للجامعة

الجامعي ومراحله المستقبلية ، وأوصى بإدخال تعديلات عديدة تتلاءم مع الاحتياجات المتجددة للجامعة .

تم تشكيل ثلاث لجان فرعية انبثقت عن المكتب ، وضمت ممثلين عنه وآخرين من أعضاء هيئة التدريس ، وممثلي الإدارات المعنية بالجامعة ، وبمعاونة خبراء اليونسكو التابعين لمشروع الجامعة ، وكذلك المكتب الفني للديوان الأميري . وكانت أعمال وتوصيات هذه اللجان تعرض على المكتب الفني للتطوير الجامعي أولاً بأول في اجتماعات منتظمة لإقرارها أو تعديلها ، قبل رفعها للجهات الرسمية لاتخاذ مايلزم بشأنها . وهذه اللجان هي :

١ - لجنة المباني .
٢ - لجنة التجهيزات .
٣ - لجنة الاستعداد للانتقال إلى المباني الدائمة .

وتم في ١٩/٤/١٩٨٨ تكوين لجنة أخرى سميت لجنة الخدمات الإضافية لمباني الجامعة لمتابعة أعمال الإضافات والخدمات الضرورية في مباني الجامعة .

كما تمت الاستعانة بمجموعة من الخبراء والاستشاريين من خلال منظمة اليونسكو - بترشيح من المكتب - للإسهام في متابعة أعمال هذه اللجان ، ويوضح جدول (١) أسماء الخبراء والاستشاريين ومجالات تخصصهم .

جـــدول (١)

خبراء واستشاريو اليونسكو الذين شاركوا في أعمال تجهيزات الجامعة
وأعمال لجنة التجهيزات في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠م

	م	الاســم	الجنسية	مجال العمل	من	إلى
أولاً : الخبراء	١	ف . فارللي	بريطاني	منسق المشروع	١ / ١ / ١٩٨١	٨/٣١ /١٩٨٥م
	٢	هانزانلف	سويدي	الأثاث والتخطيط	٥/٢٦ /١٩٨٠	١٩٨٤/١٢/٣١م
	٣	ماجي عبده	أمريكية	تجهيزات المكتبة	١ / ٩ /١٩٨٠	٨/٣١ /١٩٨٢م
	٤	م . مكي	سوريا	تجهيزات كلية العلوم	١٩٨٠/١١/١٣	١/١٢ /١٩٨٢م
	٥	هيوز ماكين	أيرلندي	تجهيزات كلية الهندسة	٨/١٩ /١٩٨١	١٩٨٥/١٢/٣١م
	٦	نورمان لـو	بريطاني	تجهيزات الجامعة	٢/١٧ /١٩٨٢	٣/٣١ /١٩٨٥م
	٦			تجهيزات الجامعة	فبراير ١٩٨٨	يونيو ١٩٩٠م
	٧	س . رولـر	أمريكية	إدارة المخازن	٤/٢٠ /١٩٨٢	٦/٣٠ /١٩٨٥م
	٨	د.أ.روبرتس	بريطاني	تجهيزات عامة	٤ / ٤ /١٩٨٣	٥ / ٣ /١٩٨٤م
ثانياً : الاستشاريون	١	ج . م . بريرر	فرنسي	تجهيزات تكنولوجيا التعليم	اكتوبر ١٩٧٥	نوفمبر ١٩٧٥م
	٢	نورمان لو	بريطاني	تجهيزات عامة	اكتوبر ١٩٧٥	نوفمبر ١٩٧٥م
	٣	نورمان لو	بريطاني	تجهيزات عامة	سبتمبر ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨١م
	٤	ك . دريسالد	بريطاني	تجهيزات عامة	سبتمبر ١٩٨١	ديسمبر ١٩٧٩م
	٥	س . رولر	أمريكي	تجهيزات عامة	سبتمبر ١٩٨١	أبريل ١٩٨٢م
	٦	ت . هوكنهول	أمريكي	تجهيزات كلية الهندسة	٩ / ٢ /١٩٨١	شهر واحد فقط
	٧	م . سعد	أمريكي	تجهيزات كلية الهندسة	٣/٢١ /١٩٨١	شهر واحد فقط
				تجهيزات كلية الهندسة	٦/١٦ /١٩٨١	ثلاثة أشهر
	٨	هيوز ماكين	أيرلندي	تجهيزات كلية الهندسة	٥/١٩ /١٩٨١	ثلاثة أشهر
	٩	أس رولر	أمريكي	وثائق المناقصات والعطاءات	٦/١٨ /١٩٨١	ثلاثة أشهر
			أمريكي	وثائق المناقصات والعطاءات	١ / ٧ /١٩٨٥	ستة أشهر
	١٠	أ . مودي	بريطاني	التوريدات	٦/١٤ /١٩٨١	أسبوعين
	١١	آر . جونز	بريطاني	تقييم المناقصات	١/٢٧ /١٩٨٢	ستة أشهر
	١٢	د . أ . روبرتس	بريطاني	تقييم المناقصات	٤ /١٠/ ١٩٨٢	ثلاثة أشهر
	١٣	د . تيلر	بريطاني	عمل المخازن	٥ /١٢/ ١٩٨٢	ستة أشهر
	١٤	آر . برن	بريطاني	أجهزة الطباعة	١٩٨٢/١٢/١٠	أسبوع
	١٥	م . بروكالتر	سويسري	تركيب الأثاث	١٩٨٣/١٢/١٤	أربعة أشهر
		م . بروكالتر	سويسري	تركيب الأثاث	٥/١٥ /١٩٨٤	ستة أشهر
		م . بروكالتر	سويسري	تركيب الأثاث	١/١٠ /١٩٨٥	ثلاثة أشهر
	١٦	أ . آر . اتكسون	بريطاني	تجهيزات عامة	٦ / ٤ /١٩٨٤	ستة أشهر
		أ . آر . اتكسون	بريطاني	تجهيزات عامة	٥ /١١/ ١٩٨٤	ثمانية أشهر
	١٧	ت .ال .هرجان	بريطاني	خبير تجهيزات	٤ / ٦ /١٩٨٤	ثلاثة أشهر
	١٨	هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	يوليو ١٩٨٥	أربعة أشهر
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	١٩٨٦/٨/٢٥	١٩٨٦/١١/٢٧م
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	١٩٨٧/٧/١٠	١٩٨٧/١٠/١٠م
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	١٩٩٠/٢/٢٣	٣/٢٣ /١٩٩٠م
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	٤ /٩/ ١٩٩٠	١٩٩٠/١٢/١٢م
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	١٩٩١/٤/٢١	٧/١٢ /١٩٩١م
		هانز انلف	سويدي	خبير الأثاث والتخطيط	١٩٩١/٨/١٥	١٩٩١/١١/٢٥م

وفيما يلي عرض لتكوين ومهام وإنجازات لجان مشروع الحرم الجامعي :

(١) لجنة المبـــاني

تكوين اللجنة

كون المكتب الفني في ١٩٧٩/١٢/٢٥ من بين أعضائه لجنة للمباني من كل من :

- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي
- الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى
- الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي

واعتباراً من بداية العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ لم تتمكن الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى من المشاركة في أعمال اللجنة لتعيينها مستشاراً للشئون الأكاديمية لجامعة قطر بواشنطن ، وقرر المكتب ضم الدكتور عصام حسين رشدي لعضوية اللجنة اعتباراً من بداية العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ ، ولا تزال اللجنة قائمة بمهامها .

مهام اللجنة

مراجعة التصميمات الهندسية مع المهندسين والتعرف على آراء الهيئة التدريسية وإدخال أية تعديلات من شأنها رفع كفاءة المبنى ، بما يخدم الأغراض الأكاديمية والاحتياجات المستقبلية .

إنجازات اللجنة

ابتداء من عام ١٩٧٥ تم تصميم الرسومات لجامعة قطر ، وبدأ التنفيذ عام ١٩٧٧م ، واشتملت التصميمات على المفاهيم الأساسية للجامعة الحديثة . وقد أسهم أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة وخبراء اليونسكو الموجودون في ذلك الوقت ، في إعطاء المعلومات والبيانات اللازمة لتصميم معامل ومباني الجامعة ، مما مكن المستشارين الهندسيين من إنجاز تصميم الجامعة ، بالصورة التي قدمت للمكتب الفني للتطوير الجامعي عام ١٩٧٩م .

ومنذ إنجاز التصميمات وبدء التنفيذ ، نمت جامعة قطر وتطورت تطوراً كبيراً ، حيث انضمت للجامعة أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين من ذوي الخبرات الواسعة ، وتغيرت البيانات الخاصة بأعداد الطلاب واحتياجات المعامل وتنوعت البرامج الجديدة .

واعتبرت لجنة المباني بمثابة حلقة الاتصال بين المكتب الفني للتطوير الجامعي والجامعة من جهة ، وبين المكتب الفني للديوان الأميري ، الذي يضم مدير المشروع ومساعديه ، وكذلك المهندس المعماري الاستشاري ومساعديه ، وخبراء اليونسكو في التخصصات المختلفة من

جهة أخرى . وقد قامت اللجنة بعملية التنسيق بين طلبات أعضاء هيئة التدريس والإداريين وآرائهم ، وبين جميع من لهم صلة بعمليات الإنشاء ، وتطلب هذا جهداً كبيراً . فقد تم استعراض ومراجعة جميع تصميمات مباني الجامعة واحتياجاتها وتطورها المستقبلي . وعقدت اللجنة العديد من الاجتماعات مع المسئولين بالديوان الأميري والمستشارين المعماريين وخبراء اليونسكو ، لمناقشة الموضوعات المختلفة وإبداء الآراء فيها . كما عقدت اجتماعات مختلفة مع أعضاء هيئة التدريس . وقامت اللجنة بعمل تقارير تم عرضها ومناقشتها في جلسات المكتب الفني للتطوير الجامعي لإبداء الرأي واتخاذ القرار بشأنها ، ثم تزويد المكتب الفني للديوان الأميري بآراء وتعليقات الجامعة لوضعها موضع التنفيذ .

وقد وجدت اللجنة تفهماً كبيراً ومساهمة فعالة من جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ، وكذلك من مدير المشروع بالديوان الأميري ، وخبراء اليونسكو .

ونتيجة للمناقشات والاحتياجات المختلفة المتجددة للجامعة ، فقد طلب المكتب الفني للتطوير الجامعي إنشاء مبانٍ جديدة ، لم تكن موجودة في التخطيط العام المقترح هي : مباني المخازن المركزية ، ومركز البحوث العلمية والتطبيقية ، ومراكز البحوث الأخرى ، والمسجد ، ومركز الحاسب الآلي ، والحضانة . وبناء على اقتراح من لجنة المباني وافق المكتب الفني للديوان الأميري على أن يضاف إلى المرحلة الأولى ورشة كلية الهندسة ، وكافتيريا كبيرة للبنين ، وكافتيريا كبيرة للبنات ، ومكتب للبريد ، وبنك للجامعة ، ووحدة صحية ، ومباني المخازن المركزية ، ومخازن البرادات المركزية . وقد وافق الديوان الأميري على أن يتم إنشاء هذه المباني ضمن المرحلة الأولى .

ونتيجة لذلك ، قام المهندس المعماري بتقديم تصور جديد للمخطط العام للجامعة ، حيث كانت الجامعة بصدد اتخاذ قرارات مستقبلية كثيرة ، مثل إنشاء السكن الداخلي للطلاب والعمال وغير ذلك من مباني .

وقد قامت لجنة المباني بمراجعة شاملة للمخطط العام للجامعة ، الذي تقدم به المهندس المعماري في نوفمبر عام ١٩٨٢م ، وأدخلت عليه التعديلات المناسبة ، التي حددت مواقع المباني واحتياجات الجامعة المستقبلية .

وبناء عليه فلقد تقدم المهندس المعماري بتقرير جديد للمرحلة الأولى لمشروع الجامعة في شهر يناير ١٩٨٤ آخذاً في الاعتبار التعديلات التي أدخلتها لجنة المباني .

وفيما يلي ملخص عام لإنجازات لجنة المباني :

إنجازات اللجنة بالنسبة للمباني المؤقتة للجامعة

قامت لجنة المباني بمتابعة تنفيذ احتياجات الجامعة من مباني مؤقتة خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣م ، وقد تم شغل هذه المباني واستخدامها ، وتضمنت هذه المباني مايلي :

مبنى البنين

مباني كلية الهندسة

- وحدة خاصة بالرسم الهندسي وتشتمل على معملين بالإضافة إلى مكان لتصوير الرسومات وطباعتها .
- وحدة خاصة بالورشة ومكاتب إدارية لازمة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها .
- وحدة تشمل على معملين أحدهما للكيمياء والآخر للطبيعة .
- مكتبة تخدم كلا من كليتي الهندسة والعلوم حولت فيما بعد إلى مركز للحاسب الآلي .
- وحدة كبيرة تشمل ستة معامل لكلية الهندسة .

مبنى مكتبة مركزية

صمم في البداية على أن يكون جزءاً من المبنى للمكتبة والباقي فصول دراسية ، ثم تم تجميع المكتبات لتصبح مكتبة مركزية .

فصول دراسية

ثلاث وحدات للفصول الدراسية كل وحدة تحتوي على خمسة فصول ، وبها غرفتان لأعضاء هيئة التدريس .

مبانٍ أخرى

وحدة تحتوي على مكاتب للإدارة ، ووحدة لتجليد الكتب ، وكافتيريا للبنين ، ومواقف للسيارات ، ومسجد ، ومبنى للبريد والبنك ، ومباني جاهزة استخدمت لمجالات مختلفة للإدارة .

مبنى البنات

ثلاث وحدات فصول دراسية تحتوي كل وحدة على خمس قاعات دراسية ، ومسجد ومخزن للقرطاسية ومخزن للكيماويات (اقتطع نصفه وتحول كمركز للاستشعار من بعد) ، وجيمنيزيوم للبنات ، وكافيتريا ، وأربعة فصول دراسية كبيرة (استخدم اثنان منها كمكتبة لكليتي التربية والإنسانيات) ، ومكتبة للعلوم ، ومبنى المكتب الفني للتطوير الجامعي ، ومبنى مراكز البحوث .

إنجازات اللجنة بالنسبة للمباني الدائمة للجامعة

قامت لجنة المباني بالعمليات التالية :

- دراسة الرسومات الخاصة بالمباني الدائمة بالجامعة للمرحلة الأولى والتي اشتملت على : معامل كليتي العلوم والهندسة ، مبنى البنين ومبنى البنات ، المكتبة ، تكنولوجيا التعليم ،

مبنى الإدارة ومبنى الخدمات المركزية ، الكافتيريات ، المخازن ، الحضانة ، والبنك والبريد المركزي .

- الإسهام في إعداد رسومات المعامل والغرف والقاعات الدراسية لكليات الجامعة متضمنة توزيع الأثاث الداخلي والخدمات المطلوبة من كهرباء وغاز بما يتلاءم مع وظيفة كل معمل وغرفة .
- إعداد دراسة عن القدرة الاستيعابية للمطاعم والكافتيريات المتاحة بالمباني ، ووضع تصور عن الاحتياجات العاجلة من كافتيريات إلى حين الانتهاء من المطاعم الرئيسية للطلاب في المرحلة الثانية .
- دراسة احتياجات المطاعم من التجهيزات اللازمة .
- دراسة احتياجات المبنى الدائم من التليفونات ، وتحديد نوعياتها والأعداد المطلوبة والخدمات التي تؤديها ، وكذلك أماكن توزيعها في الأقسام المختلفة .
- دراسة احتياجات المبنى الدائم من تلكسات ووصلات طرفية للحاسب الآلي وأماكن تواجدها .
- دراسة التصميمات الخاصة بمبنى الخدمات المركزية وتخطيطه الداخلي واحتياجاته من تجهيزات ، بالتعاون مع خبراء اليونسكو وخبراء المجلس البريطاني .
- إعداد تقرير بالفريق المطلوب لعمليات الصيانة بالمبنى الدائم .
- إجراء دراسة مفصلة عن الأماكن المتاحة بمباني الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والعمداء ، وتخصيص الأماكن لهم طبقاً لأعداد هيئة التدريس بكل قسم .
- إجراء دراسة عن عدد القاعات الدراسية والمعامل المتاحة بالمبنى الدائم والمقررات المطروحة من الأقسام المختلفة ، وعدد الساعات الفعلية ، حتى يمكن التعرف على مدى قدرة استيعاب القاعات الدراسية المتاحة للمقررات الدراسية المطروحة .
- مراجعة جميع مسميات المعامل والغرف والقاعات الدراسية بالمبنى الدائم ، وكذلك العبارات الإرشادية بداخل المبنى وخارجه ، وكذلك الإشراف والإسهام في عملية ترجمة هذه المسميات والإرشادات من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية ، والمشاركة في اختيار وطريقة وضع اللافتات ونوعيتها وأماكن توزيعها بالمباني .

الإشراف على تحديد الشعارات الخاصة بكل كلية ومبنى بالجامعة .

- المشاركة في تخطيط المخازن المركزية ومخازن البرادات المركزية .
- مراجعة التخطيط العام لتحويل مبنى ورشة كلية الهندسة إلى كافتيريا للبنين .
- دراسة التخطيط الداخلي لمبنى الإدارة وتحديد أماكن الإدارات المختلفة بداخل المبنى .
- تجميع المعلومات الخاصة بتحديد نوعية الإضاءة في القاعات الدراسية والمعامل .
- تحديد أماكن توزيع ساعات الحائط في ممرات مباني الجامعة .

- اقتراح العديد من الإضافات والتعديلات بداخل المباني والمطالبة بإضافة مبانٍ جديدة لم تكن موجودة بالمخطط العام للجامعة ، وهذه المباني هي : كافتيريا للبنين ، كافتيريا للبنات ، حضانة للأطفال ، قاعة محاضرات كبرى ، بنك ، مكتب بريد ، ورشة كلية الهندسة ، مركز صحي ، مركز حاسب آلي .
- مراجعة شاملة للتخطيط الداخلي لمركز الحاسب الآلي بالتعاون مع لجنة الحاسب الآلي .
- مراجعة شاملة لمباني المرحلة الثانية والتي تضمنت : مبنى الأنشطة الطلابية للطلاب ، مبنى الأنشطة الطلابية للطالبات ، الملاعب الرياضية للبنين ، الملاعب الرياضية للبنات ، صالة رياضية مغلقة للبنات وأخرى للبنين ، الملاحق الجديدة لإدارة البنات والبنين ، المسجد ومركز بحوث السيرة والسنة ، احتياجات مراكز البحوث .
- مراجعة المخطط العام للحرم الجامعي وإدخال العديد من التعديلات عليه .
- دراسة عن الإسكان الطلابي بالمبنى الدائم متضمنة الشكل العام للإسكان من ناحية السعة وجنسيات الطلاب والخدمات العامة اللازمة لها طبقاً لأعداد الطلاب .
- دراسة احتياجات المباني الدائمة من أماكن انتظار السيارات .

الخطوات التي تمت لدراسة التعديلات وإعادة التخطيط

- قامت اللجنة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٧٩ بدراسة الخرائط والرسومات لجميع مباني المرحلة الأولى ، وخاصة كليتي العلوم والهندسة ، وتعرفت على المحتويات التفصيلية لكل خريطة ، وكذلك وظيفة كل معمل وموقع وعلاقة المعامل بعضها ببعض . وبعد مراجعة وموافقة المكتب الفني للتطوير الجامعي ، تم الاتفاق على دراسة هذه الرسومات الهندسية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المختصة كل فيما يخصه ، لإبداء الرأي وإدخال أي تعديلات يرونها مناسبة ، وذلك بالتعاون مع خبراء اليونسكو ، والمكتب الفني للديوان الأميري والمستشارين الهندسيين ، حتى يمكن إجراء التعديلات الممكنة قبل الانتهاء من إنشاء المباني .
- اتبعت لجنة المباني خطوات عديدة للقيام بهذه الدراسة ، فقد عقدت اجتماعات مع ممثلي الأقسام المختلفة لشرح الغرض الأساسي من دراسة الرسومات والتصميمات الهندسية للمعامل والمباني المختلفة . ثم أرسلت صورة من الرسومات الهندسية ليقوم أعضاء القسم المعني بدراستها تفصيلياً وإبداء آرائهم نحوها . كما تم إعداد استبيان لتوضيح الخدمات المطلوبة لكل معمل وكل غرفة . وكلف المكتب المهندس/ هانز انلف خبير اليونكسو في الهندسة المعمارية بمناقشة أعضاء هيئة التدريس في احتياجات المعامل والتعديلات المطلوبة ، وجمع وحصر هذه التعديلات .

جانب من المباني الجامعية خلال مراحل الإنشاء

جانب من المباني الجامعية بعد الإنشاء

- قامت اللجنة بمراجعة ملاحظات الأقسام والتعديلات المطلوبة وذلك عن طريق اجتماعات مع ممثلي الأقسام ، حيث تم عرض التعديلات المطلوبة ، والاتفاق على صورتها النهائية في اجتماع موسع ، وفي وجود جميع ممثلي الأقسام المعنية خلال شهر مايو سنة ١٩٨٠ .
- قام الخبير المعماري لليونسكو خلال شهر نوفمبر ١٩٨٠ بمناقشة هذه التعديلات مع المهندس المعماري الاستشاري بلندن . كما عقد المكتب الفني للتطوير الجامعي عدة اجتماعات مع مدير المشروع لمتابعة هذه التعديلات ، حيث وافق مدير المشروع على جميع التعديلات المقترحة ، وعقدت عدة اجتماعات موسعة حضرها مدير الجامعة ووكيل الجامعة وأعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي وممثلون عن كلية الهندسة وعن اليونسكو والمهندسون المعماريون الاستشاريون بالمكتب الفني للديوان الأميري ومدير مشروع الجامعة ، وذلك لمناقشة هذه التعديلات ووضع أسلوب العمل وكيفية تنفيذها . وقام المهندس الاستشاري بإعداد الرسومات الخاصة بها ، ثم نوقشت مرة أخرى مع لجنة المباني ، ومن ثم بدأ في تنفيذها خلال عام ١٩٨١م .

إسهامات المكتب في المباني الجامعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والأشغال العامة

تولت وزارة الصناعة والأشغال العامة متابعة وتنفيذ مشروع المخطط العام ومشروع الجامعة منذ عام ١٩٨٦ ، حيث تابعت استكمال المشاريع التي كانت جارية في ذلك الوقت ، وهي المنشآت الرياضية ومباني الأنشطة الطلابية ومركز الحاسب الآلي ، كما كلفت الوزارة في عام ١٩٨٨ مكتباً استشارياً لتحديث المخطط العام للحرم الجامعي ، واقتراح متطلباته في المرحلة القادمة ، طبقاً لخطط الجامعة الحالية والمستقبلية .

قامت اللجنة - بالتعاون مع الوزارة - بإجراء دراسات مستمرة لوضع الصورة النهائية للمخطط العام للحرم الجامعي ، بالإضافة إلى متابعة استكمال تنفيذ المنشآت الرياضية ومتابعة مشروعات مبنى المسجد ومكتبة البنين والمنشآت الرياضية ومدخل وموقف سيارات الطالبات ومباني كلية العلوم للطالبات ، ومخازن الكيماويات ، ومشروع إسالة الغاز .

وفيما يلي بيان بالمشروعات التي تمت نتيجة لهذا التعاون :

جانب من أحد اجتماعات أعضاء لجنة المباني بالمكتب مع سعادة محمد أحمد على السبيعي وزير الصناعة والأشغال العامة وممثلي الوزارة بحضور أعضاء الإدارة العليا وبعض المسئولين بالجامعة

(١) تحديث المخطط العام للحرم الجامعي :

نظراً لسرعة نمو الجامعة وزيادة متطلباتها العمرانية الحالية والمستقبلية ، ورغبة في وضع ميزانية عامة وشاملة وجدول زمني متكامل لتنفيذ هذه المتطلبات لمواكبة نمو الجامعة ، فقد قامت وزارة الصناعة والأشغال العامة في شهر أكتوبر ١٩٨٨ بتكليف مكتب استشاري هندسي بالكويت بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية الكندية المتخصصة في تنسيق وتخطيط المباني الجامعية لدراسة وتحديث المخطط العام لجامعة قطر .

قامت لجنة المباني بعقد عدة اجتماعات مع المهندسين الاستشاريين وممثلي وزارة الصناعة والأشغال العامة في الفترة من ١٠/٩ حتى ١٩٨٨/١٠/٢٢ ، حيث قام ممثلو المكتب بالتعرف على خطة عمل المجموعة الاستشارية ، وأمثلة لأعمال أخرى مشابهة قاموا بإنجازها . وتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة أهم الخطوات والترتيبات اللازم إتخاذها ، وقام المكتب بتزويد مجموعة الاستشاريين بجميع المعلومات المطلوبة لعمل الدراسات عن كليات الجامعة وأقسامها ، مثل أعداد الطلاب والطالبات بالجامعة ، وبيان بالقاعات الدراسية والمعامل وسعة كل منها ، والجداول الدراسية للعام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ (خريف وربيع) ، وأخيراً أسماء المقررات الدراسية وأعداد الطلاب والطالبات المسجلين في كل مقرر .

ومن ناحية أخرى ، قامت مجموعة الاستشاريين بزيارات ميدانية لمباني الجامعة (بنين وبنات) ، وعقدت عدة لقاءات مع كل من عمداء الكليات ومديري مراكز البحوث وعميد شئون الطلاب ومدير المكتبة ومدير الحاسب الآلي .

وقدمت وزارة الصناعة والأشغال العامة إلى جامعة قطر في ١٧/٤/١٩٨٩ دراسة خاصة بتحديث المخطط العام ، وتقريراً نهائياً للمرحلة الأولى ، اشتمل على نقاط من أهمها :

- حصر المساحة الأكاديمية الموجودة .
- حصر مساحة المباني التابعة للاحتياجات الأكاديمية (مباني النشاط الطلابي - المكتبات - الملاعب الرياضية . . . إلخ) .
- وضع الخطة الأكاديمية لهذه الدراسة على أساس السياسة الحالية للجامعة وبرامج الدراسة .
- الأخذ في الاعتبار استخدام مبانٍ قد تشغل مستقبلاً ، كمبنى مكتبة البنين المؤقتة مثلاً .

وقد تم الإعداد لهذه الدراسة على أساس أن الحد الأقصى لعدد طلاب الجامعة هو ٦٠٠٠ طالب وطالبة بنسبة واحد بنين إلى اثنين بنات (١ : ٢) . وقد تم تقديم هذا التقرير إلى الجامعة لمراجعته والموافقة عليه للبدء في المرحلة الثانية من المشروع .

قام المكتب الفني في سبتمبر ١٩٨٩ بمراجعة التقرير المقدم من الوزارة ، وأدخل عليه بعض الإضافات والتعديلات ، وتلقى المكتب في ٢٧/١/١٩٩٠ تقريراً عن تحديث المخطط العام -المرحلة الأولى- بعد مراجعته وتعديله من قبل الشركة المنفذة .

ثم عقد المكتب الفني للتطوير الجامعي اجتماعين بتاريخ ٤ ، ٥/١٢/١٩٩٠ وكذلك اجتماعاً عاماً حضره مدير ووكيل وأمين عام الجامعة بالاضافة إلى عدد من أساتذة اللجنة الاستشارية لكلية الهندسة لمناقشة التقرير المقدم مع ممثلي الشركة المنفذة ، وتم استعراض بعض النقاط التي كانت بحاجة إلى إعادة دراسة . وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على أن تقوم الشركة بمراجعة التقرير على ضوء الملاحظات التي تمت مناقشتها .

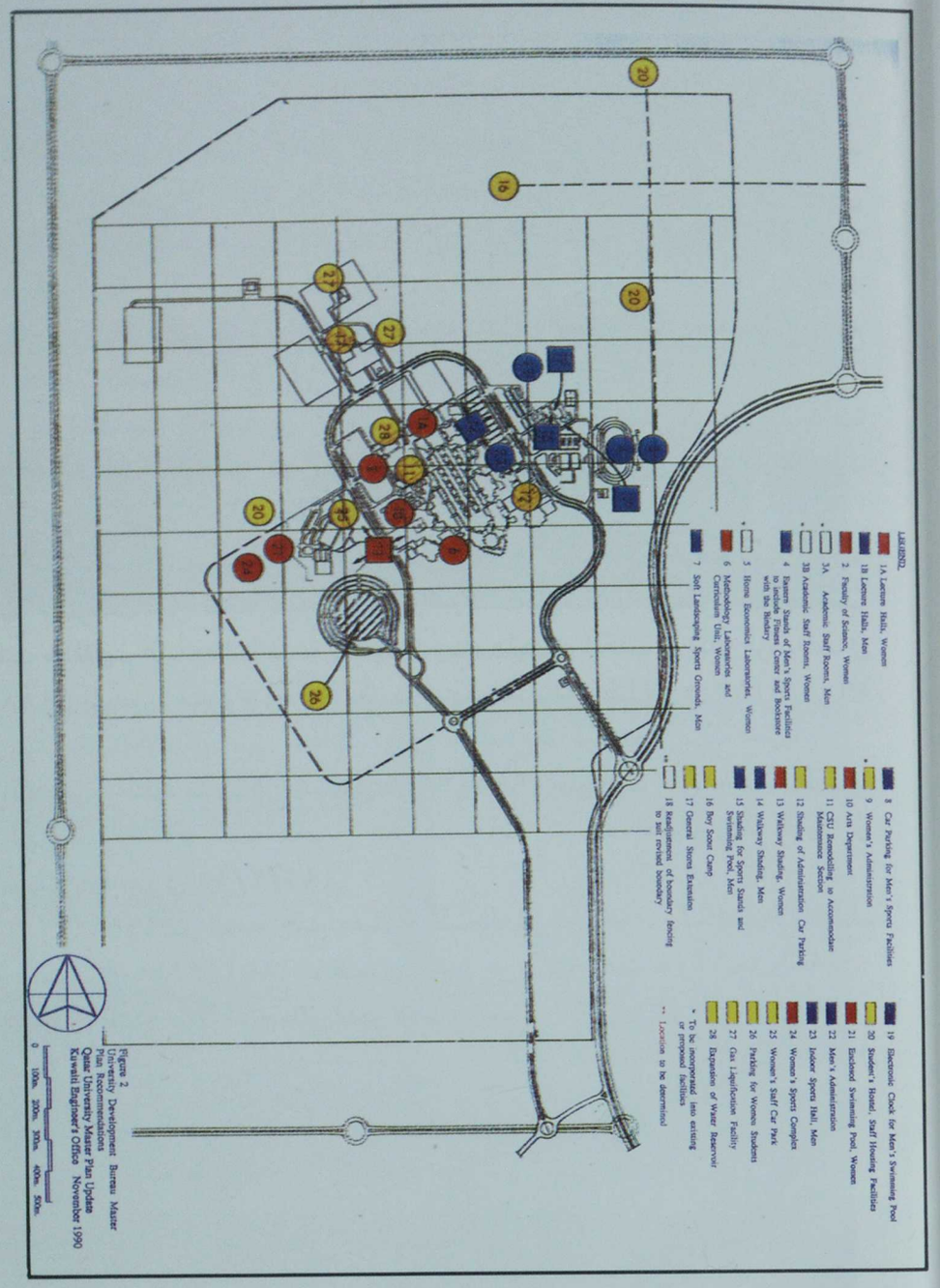

Figure 2
University Development Bureau Master Plan: Recommendations
Qatar University Master Plan Update
Kuwaiti Engineer's Office November 1990

بعض اقتراحات المكتب الفني للتطوير الجامعي لتحديث المخطط العام للحرم الجامعي

من تقرير مشروع تحديث المخطط الهيكلي لجامعة قطر، مكتب المهندسين الكويتيين . نوفمبر ١٩٩٠

(٢) إنشاء المسجد

وافق حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى في ١٩٨٧/٤/٤ على أن يدرج جزء من موازنة عام ١٩٨٨/٨٧ لبناء مسجد للبنين يسع ٥٠٠ مصلٍ . وكان المشروع الأصلي للمسجد والمركز الثقافي قد تأجل تنفيذه في المرحلة السابقة .

طلب المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٧/٤/١١ من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وضع تصورات الكلية بشأن الاحتياجات المطلوبة لهذا المسجد ، حتى يتسنى للمهندس المعماري البدء في عمل التصميمات اللازمة تمهيداً للتنفيذ . وفي ١٩٨٧/٥/٦ تم إرسال الاحتياجات المطلوبة لمسجد البنين إلى وزارة الصناعة والأشغال العامة ، واشتملت على المواصفات المبدئية التي يجب مراعاتها في تصميم المبنى ، ومقترحات الجامعة بشأن الموقع وتوزيع مساحات المسجد .

قامت إدارة الهندسة المعمارية بوزارة الصناعة والأشغال العامة بعمل الرسومات الخاصة بمشروع بناء مسجد جامعة قطر للبنين ، وفي ١٩٨٧/٨/٨ تم إرسالها إلى مدير إدارة الأوقاف وذلك لمراجعتها وإبداء الملاحظات بشأنها .

تسلم المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٧/١١/١٠ الرسومات الخاصة بالمشروع وتم مراجعتها وعرضت على عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وبعض أساتذة الكلية حيث تمت موافقتهم عليه وطلبوا سرعة التنفيذ . وبناء عليه قام المكتب بإرسال الرسومات في ١٩٨٨/١/٤ إلى مدير مشروع الجامعة بعد دراستها واعتمادها ، كما قام في ١٩٨٨/١/١٢ بإرسال الرسومات الخاصة بتنسيق الحدائق بمبنى المسجد بعد دراستها والتوقيع عليها .

تم الانتهاء من تنفيذ مشروع المسجد في ١٩٩١/٢/٢٨ ، وقامت إدارة الهندسة المعمارية بوزارة الصناعة والأشغال العامة بتحويل جميع الرسومات وكتيبات الصيانة وقطع الغيار إلى إدارة الصيانة بالجامعة في ١٩٩١/٢/١٤ .

وفي ١٩٩١/٣/٥ تم تسليم جميع مفاتيح المسجد إلى الجامعة . وشكلت لجنة لتسلم مشروع المسجد في ١٩٩١/٣/١٠ بحضور مندوبين عن وزارة الصناعة والأشغال العامة .

وتم افتتاح المسجد لأداء صلاة الظهر في يوم السبت الموافق ١٩٩١/٤/٣٠ بحضور أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ، وتقرر أن يكون المسجد تحت الإشراف الكامل لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

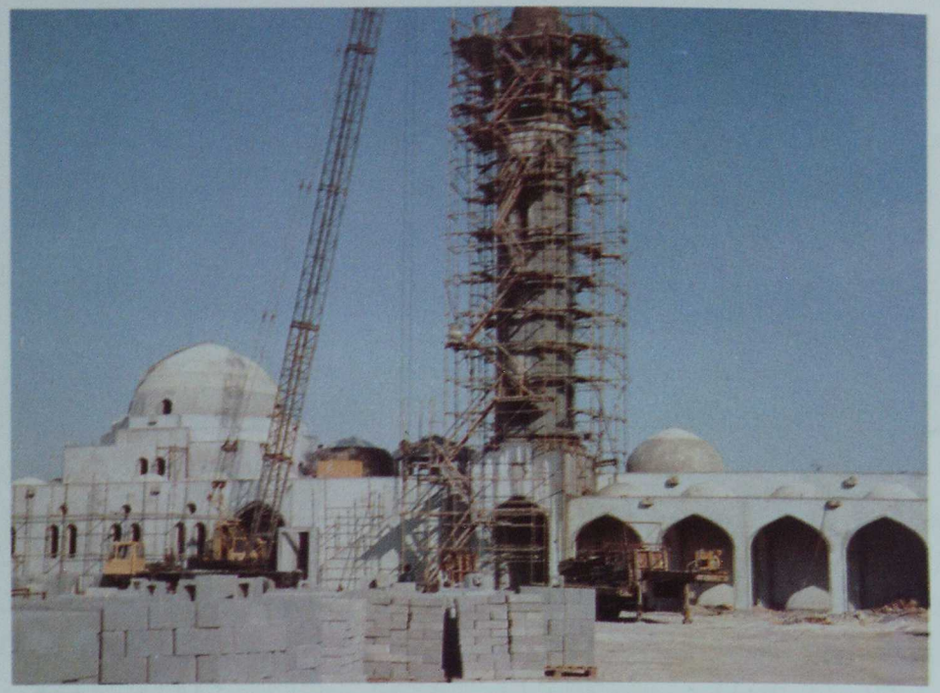

المسجد خلال مراحل بنائه

المسجد بعد انتهاء البناء

(٣) إنشـــاء مكتبة البـــنين

وافق حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى في ١٩٨٧/٤/٤ على البدء في مشروع إنشاء مكتبة الجامعة للبنين .

قام المكتب الفني بدراسة الاحتياجات المطلوبة لمبنى مكتبة البنين ، وتم في ١٩٨٧/٥/٦ إرسالها إلى إدارة الهندسة المعمارية بوزارة الصناعة والأشغال العامة ، متضمنة المواصفات المبدئية التي يجب مراعاتها في تصميم المبنى ، ومقترحات المكتب بشأن توزيع مساحات المكتبة .

انتهت إدارة الهندسة المعمارية من عمل الرسومات المبدئية الخاصة بمبنى مكتبة البنين ، وفي ١٤/ ٧/ ١٩٨٧ تم إرسالها إلى المكتب الفني لمراجعة توزيع المساحات ، وقام المكتب بتسليم الرسومات إلى السيد هانز انلف خبير الأثاث والتخطيط بالمكتب لعمل اللازم نحو توزيع المساحات داخل المبنى .

قام المكتب بمراجعة الرسومات المبدئية لمشروع مكتبة البنين ، وعرضت كذلك على السيد/ محمد عدس مدير إدارة المكتبات الجامعية ، ثم أرسلت إلى وزارة الصناعة والأشغال العامة في ١٩٨٧/٩/٢٩ بعد إجراء التعديلات والإضافات المطلوبة . وفي ١٩٨٨/١/٤ قام المكتب باعتماد رسومات مبنى المكتبة ، بعد أن قامت وزارة الأشغال العامة بإجراء اللازم . وفي ١٢/ ١/ ١٩٨٨ اعتمد المكتب أيضاً الرسومات الخاصة بتنسيق الحدائق لمبنى المكتبة .

قام السيد هانز انلف خبير الأثاث بالمكتب في أوائل ١٩٩٠ بإعداد بيان بالأثاث المطلوب للمكتبة وذلك بالتعاون مع المكتب الفني وإدارة المكتبات الجامعية ، كما قام في ٢١/ ٣/ ١٩٩٠ بعمل التوزيع الخاص بالأثاث داخل مبنى المكتبة بالتعاون مع السيد أحمد القطان مدير إدارة المكتبات الجامعية .

تم تسلم مشروع مكتبة البنين في ١٩٩١/٢/٢٨ ، كما تم في ١٩٩١/٢/١٤ تحويل جميع الرسومات وكتيبات الصيانة وقطع الغيار إلى إدارة الصيانة بالجامعة .

قام المكتب الفني في ١٩٩١/٣/٣ بتشكيل لجنة لتسلم مشروع المكتبة ، وتم معاينة المنشآت ، وفي ٥/ ٣/ ١٩٩١ تم تسلم مفاتيح المشروع .

مبنى مكتبة البنين خلال مراحل إنشائه

مبنى المكتبة بعد انتهاء البناء

(٤) أعمال المنشآت الرياضية

(أ) أعمال ملاعب البنين وتضم :

- حوض السباحة .
- حوض التدريب .
- حوض الغطس .
- المدرجات .
- أعمال المسطحات الخضراء الخارجية لملاعب البنين .
- استكمال مباني ملاعب التنس وكرة السلة والكرة الطائرة ومدرجات الملعب الرئيسي واستاد كرة القدم الذي يضم مضمار ألعاب القوى ، وموقف سيارات ، ومدخل الشخصيات الهامة ، وبناء المسطحات والممرات بين الملاعب

(ب) أعمال ملاعب البنات وتضم :

الصالة الرياضية المغلقة للبنات ، والملاعب الخارجية للبنات وهي : كرة التنس والسلة والطائرة .

جانب من المنشآت الرياضية خلال مراحل التنفيذ

استـاد كرة القدم ومضمار ألعاب القوى

مجمع الرياضات المائية

ملاعب التنس وكرة اليد والكرة الطائرة

الصالة الرياضية المغلقة للطالبات

جوانب من الملاعب الرياضية بعد انتهاء البناء

(٥) إنشاء مدخل وموقف السيارات لمبنى الحرم الجامعي للطالبات :

كان لوضع مواقف السيارات بمبنى الطالبات بالجامعة ، والتي تعتمد على مدخل واحد من الطريق مشاكله العديدة ، حيث كثر الازدحام في الطريق والمواقف خاصة في أوقات الذروة - الحضور والانصراف - مما يتسبب في تأخر الطالبات عن محاضراتهن ، فضلاً عن احتمال تعرضهن لخطر الحوادث .

ولقد أدركت إدارة الجامعة ضرورة العمل على حل هذه المشكلة ، وتم تقديم عدة دراسات ومقترحات لعلاجها ، فقام المهندس المعماري لمشروع الجامعة في عام ١٩٨٦ بعمل تخطيط مبدئي لفتح طريق دائري متفرع من الطريق العام لمبنى البنات ويدور حول الملاعب الرياضية ، وبالمثل قدمت وزارة الصناعة والأشغال العامة دراسة في هذا الشأن ، كما عقدت عدة اجتماعات بين ممثلي وزارة الصناعة والأشغال العامة ، ولجنة المباني بالمكتب الفني للتطوير الجامعي مع إدارة الجامعة نوقشت فيها عدة اقتراحات للتغلب على هذه المشكلة ، وتم الإتفاق على إنشاء مدخل وموقف جديد للسيارات لمبنى البنات بحيث تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون مناسباً من النواحي الاجتماعية .

(٢) يراعى عند اختيار الموقع التوسعات الأكاديمية المستقبلية .

(٣) أن يكون في موقع متوسط قريب من الكليات المختلفة .

وفي الاجتماع المنعقد بين ممثلي لجنة المباني ، وممثلي وزارة الصناعة والأشغال العامة بحضور أعضاء الإدارة العليا للجامعة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣٠ ، تم عرض دراسة معدة من الوزارة .

وفي ١٩٩٠/١/١٦ قدمت وزارة الصناعة والأشغال العامة الدراسة الثانية للمكتب الفني للتطوير الجامعي اقترحت فيها أن يكون المدخل على الطريق الدائري بالقرب من مبنى النشاط الطلابي للطالبات .

وفي ١٩٩٠/٣/١٨ تمت مناقشة الدراسة الثالثة المقدمة من وزارة الصناعة والأشغال العامة وفيها اقترحت استخدام مبنى النشاط الطلابي للطالبات كمدخل لمبنى البنات مع إضافة ملحق جديد له ، حيث أن هذا المدخل سيسهل دخول الطالبات ، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على وضع جميع الاقتراحات السابقة على مخطط واحد حتى يمكن مقارنتها والخروج بأنسبها .

وفي ١٩٩٠/٦/٧ قدمت الوزارة دراسة متكاملة حول موقع مقترح بجانب الصالات الرياضية للبنات تمت مناقشته مناقشة مستفيضة مع المختصين بإدارة المرور بوزارة الداخلية والاستعانة بالأستاذ الدكتور مجدي صلاح نورالدين الأستاذ بقسم الهندسة المدنية بكلية الهندسة . ولقد وافقت إدارة الجامعة والمكتب الفني للتطوير الجامعي - من حيث المبدأ - على

هذا الاقتراح مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وفي ١٩٩٠/٧/١٢ قدمت وزارة الصناعة والأشغال العامة نسخة تشتمل على التعديلات المقترحة من الجامعة للتوقيع النهائي .

وفي ١٩٩١/١٢/١٤ أرسلت وزارة الصناعة والأشغال العامة النسخة المعدلة لرسومات الموقع وتصميم المبنى ، كما أرسلت موافقة لجنة المناقصات المركزية على المشروع ، وجاء فيها شرط أن يكمل المتعهد المشروع في شهر أكتوبر ١٩٩٢ .

وفي ١٩٩٢/١/١٦ قام المكتب الفني للتطوير الجامعي بمخاطبة وزارة الصناعة والأشغال العامة بشأن طلب إضافة غرفة للسائقين بمبنى المدخل .

وفي ١٩٩٢/١/٢٨ تم عقد اجتماع بين وزارة الصناعة والأشغال العامة وأعضاء لجنة المباني بالمكتب الفني تم فيه اقتراح إضافات لمشروع المدخل والموقف تتلخص في الآتي :

(١) زيادة عرض الممر الداخلي لسير الطالبات إلى ٦ أمتار ويزداد العرض ليصل إلى ١٢ متراً عند المبنى .

(٢) عمل إضاءة داخلية للممر .

(٣) عمل سور يفصل الممر عن الملاعب الرياضية للبنات .

وفي ضوء هذه المتطلبات ، قدمت الوزارة التقديرات المالية لها . وتم طرح المشروع في مناقصة عامة تم البت فيها وبدأ التنفيذ الفعلي للمشروع ، ومن المتوقع أن ينتهي العمل به خلال العام الجامعي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

مبنى مدخل وموقف السيارات للحرم الجامعي للطالبات خلال مراحل الإنشاء

زيارة أعضاء لجنة المباني وممثل وزارة الصناعة والأشغال العامة للموقع (أكتوبر ١٩٩٢)

(٦) مشروع مباني كلية العلوم للطالبات :

لم تتضمن المراحل التي تم تنفيذها من المباني الدائمة للحرم الجامعي مبنى لكلية العلوم للطالبات ، ولجأت الجامعة عند انتقالها من المباني القديمة إلى المبنى الدائم إلى استخدام وحدات خشبية تحتوي على صالات المحاضرات وغرف المعامل كحل مؤقت لهذه المشكلة . ولقد تم نقل هذه الوحدات الخشبية من مباني الجامعة المؤقتة ، وفي نفس الوقت اعتبر مشروع إنشاء كلية علوم للطالبات من أولويات استكمال البنية الأساسية لمباني جامعة قطر .

ونتيجة لقدم الوحدات الخشبية المؤقتة وتعرضها لاحتمال تسرب مياه الأمطار ، مما قد يؤدي إلى تلف بعض التجهيزات العلمية الحساسة الموجودة بالمعامل ، أو نشوب حريق في أحد المعامل التي تتطلب طبيعة الدراسة فيها استخدام الغاز والكيماويات ونتيجة للزيادة في أعداد الطالبات المسجلات بكلية العلوم ، قامت الجامعة - ممثلة في لجنة المباني المنبثقة عن المكتب الفني للتطوير الجامعي - بإعداد دراسات تفصيلية للمبنى المطلوب ، تضمن احتياجات الأقسام المختلفة بكلية العلوم ، وذلك بالتعاون مع المكتب الفني للديوان الأميري ووزارة الأشغال العامة ، فتم إنجاز أول دراسة حول المواصفات الفنية والرسم التخطيطي المبدئي للمعامل في أغسطس ١٩٨٥ حيث قامت الأقسام العلمية بكلية العلوم بمراجعة تلك الرسومات وإبداء ملاحظاتها عليها .

وفي تاريخ ١٩٨٧/١١/٥ ونتيجة لإرتفاع التكلفة التقديرية للدراسة الأولى تم تقديم المقترح الثاني للمواصفات والرسومات التخطيطية بعد إجراء التعديلات المطلوبة من قبل الأقسام ، وفي فبراير ١٩٨٨ قدم الدكتور كمال الكفراوي مصمم مشروع مباني الجامعة تقريراً معدلاً بعد الأخذ بالملاحظات وعمل التعديلات المطلوبة لتخفيض المساحات متضمناً الميزانية التقديرية المقترحة لذلك والتي بلغت حوالي ٧٠ مليون ريال قطري .

تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى بتاريخ ١٩٩١/١٠/٦ بالموافقة على إدراج مشروع مباني كلية العلوم للطالبات في موازنة الجامعة للعام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، وتم تأكيد موافقة حضرة صاحب السمو بالكتاب الصادر من الديوان الأميري رقم ٦١٣٦/٩١ بتاريخ ١٩٩١/١١/٧ بإدراج تكلفة المرحلة الأولى من هذا المشروع ضمن تقديرات موازنة الجامعة للعام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، وإدراج تكلفة المرحلتين الثانية والثالثة من ضمن موازنة الجامعة للعام المالي ١٩٩٤/٩٣ ، والعام المالي ١٩٩٥/٩٤ بحيث تنتهي مع انتهاء الخطة الثلاثية للدولة .

أكدت وزارة الصناعة والأشغال العامة لجامعة قطر في ١٩٩١/١٢/١٦ إدراج تكلفة المشروع ضمن ميزانية الجامعة لعام ١٩٩٣/٩٢ ، وتم طلب ٣ مليون ريال قطري لكي

تغطي أعمال الخدمات الهندسية الاستشارية المختلفة ، ووضع المواصفات الفنية ووثائق العقود والمناقصات ، كما أكدت الوزارة أن تصميم المشروع سيتم بالتنسيق المستمر مع المسئولين بالجامعة ، والحصول على الموافقة النهائية من إدارة الجامعة قبل طرحه للمناقصة .

وجه المكتب الفني للتطوير الجامعي خطابات لرؤساء الأقسام بكلية العلوم أرفق بكل منها ملخصاً لمتطلبات القسم من المبنى المقترح ، وذلك للدراسة والمناقشة .

تم في ١٩٩١/١٢/٢١ عقد اجتماع بين أعضاء لجنة المباني ، وأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم لدراسة متطلبات معامل أقسام كلية العلوم بمبنى البنات الدائم . وفي ١٩٩١/١٢/٢٢ - واستكمالاً للمناقشات التي تمت خلال الاجتماع - تم إرسال الرسومات الخاصة بتوزيع المعامل والغرف والقاعات بكل قسم والتي سبق أن تم إعدادها في عام ١٩٨٦/٨٥ وذلك للاسترشاد بها عند وضع التصورات المطلوبة في مشروع المبنى ، بالإضافة إلى نسخة من المواصفات الفنية الخاصة بالمعامل ، وذلك لدراستها وموافاة المكتب الفني للتطوير الجامعي بتصوراتهم عن احتياجات الأقسام التي تدخل ضمن المشروع .

تم عقد اجتماع بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ بين ممثلين عن إدارة الجامعة ولجنة المباني بمكتب التطوير ووزارة الصناعة والأشغال العامة تم فيه مناقشة البدائل المتاحة لموقع الكلية ، وإيجابيات وسلبيات كل موقع وعلاقة كلية العلوم بالمباني الدراسية الموجودة . وقام ممثلو الوزارة بشرح خطط الوزارة لإتمام المشروع عن طريق تشكيل فريق عمل متكامل لدراسة المقترحات وخطط المشروع وأهمها تحديد الموقع بشكل يتناسب مع متطلبات الجامعة الحالية والمستقبلية ، وطلب اعتماد مبلغ لعمل التصميم والرسومات اللازمة في السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ، وذلك تمهيداً لطرح مسابقة تنافسية لتصميم المبنى تعرض على الجامعة لأخذ الموافقات اللازمة .

بدائل موقع كلية العلوم :

البديل الأول : استخدام الموقع الحالي لمدخل الحرم الجامعي وموقف السيارات .

البديل الثاني : استخدام موقع منطقة الوادي ليكون قريباً من المدخل الرئيسي ومبنى النشاط والمكتبة .

البديل الثالث : استخدام المنطقة الغربية الجنوبية من المدخل الجديد .

في نهاية الاجتماع تمت الموافقة المبدئية على تطوير منطقة الوادي (البديل الثاني) وعلى أن تقدم الوزارة مخططاً لتطوير المنطقة لأخذ الموافقة النهائية للمشروع خلال شهر من تاريخ الاجتماع .

وفي ١٩٩٢/٣/١٠ تم عقد اجتماع بين ممثلي لجنة المباني بمكتب التطوير ، ووزارة الصناعة والأشغال العامة ، تم فيه عرض شامل لتصورات تطوير منطقة الوادي ، وتم تقديم خمسة

مخططات تشمل اقتراحات عدة للمباني تتضمن جميعها ربط الموقع بالمباني القائمة بالقرب من المكتبة بواسطة جسر مشاة ، وتقديم دراسة تشمل مقارنة بين تصاميم سنة ١٩٨٥ ومتطلبات سنة ١٩٨٨ لمساعدة الجامعة في إعداد المتطلبات النهائية .

وتم الاتفاق على أن يقوم المكتب بعرض المخططات الجديدة على إدارة الجامعة لاتخاذ القرار النهائي للموقع على أن تقدم الوزارة مخططاً جديداً يتضمن الأعمال الخارجية المتوقع تواجدها في الميزانية لسنة ١٩٩٣/٩٢ .

وفي اجتماع عقد يوم ١٩٩٢/٥/٧ بين ممثلين عن لجنة المباني بالمكتب الفني ، وممثلي كلية العلوم ، ووزارة الصناعة والأشغال العامة ، قدم مدير المشروع نبذة عن تصور الدراسة المبدئية مشفعة بتصاميم تبين مراحل المشروع وترابطه .

وقامت الأقسام المختلفة بكلية العلوم بوضع تصوراتها واحتياجاتها وإرسالها للمكتب الفني للتطوير الجامعي حيث تم رفعها إلى وزارة الصناعة والأشغال العامة حتى تتمكن من وضع تصميمات المبنى التي سيتم مناقشتها تفصيلياً مع الأقسام المعنية .

تم عرض مشروع مبنى كلية العلوم للطالبات في صورته النهائية من قبل ممثلين عن وزارة الشئون البلدية والزراعة والتي أصبحت مسئولة عن تنفيذ المشاريع الخاصة بالحرم الجامعي .

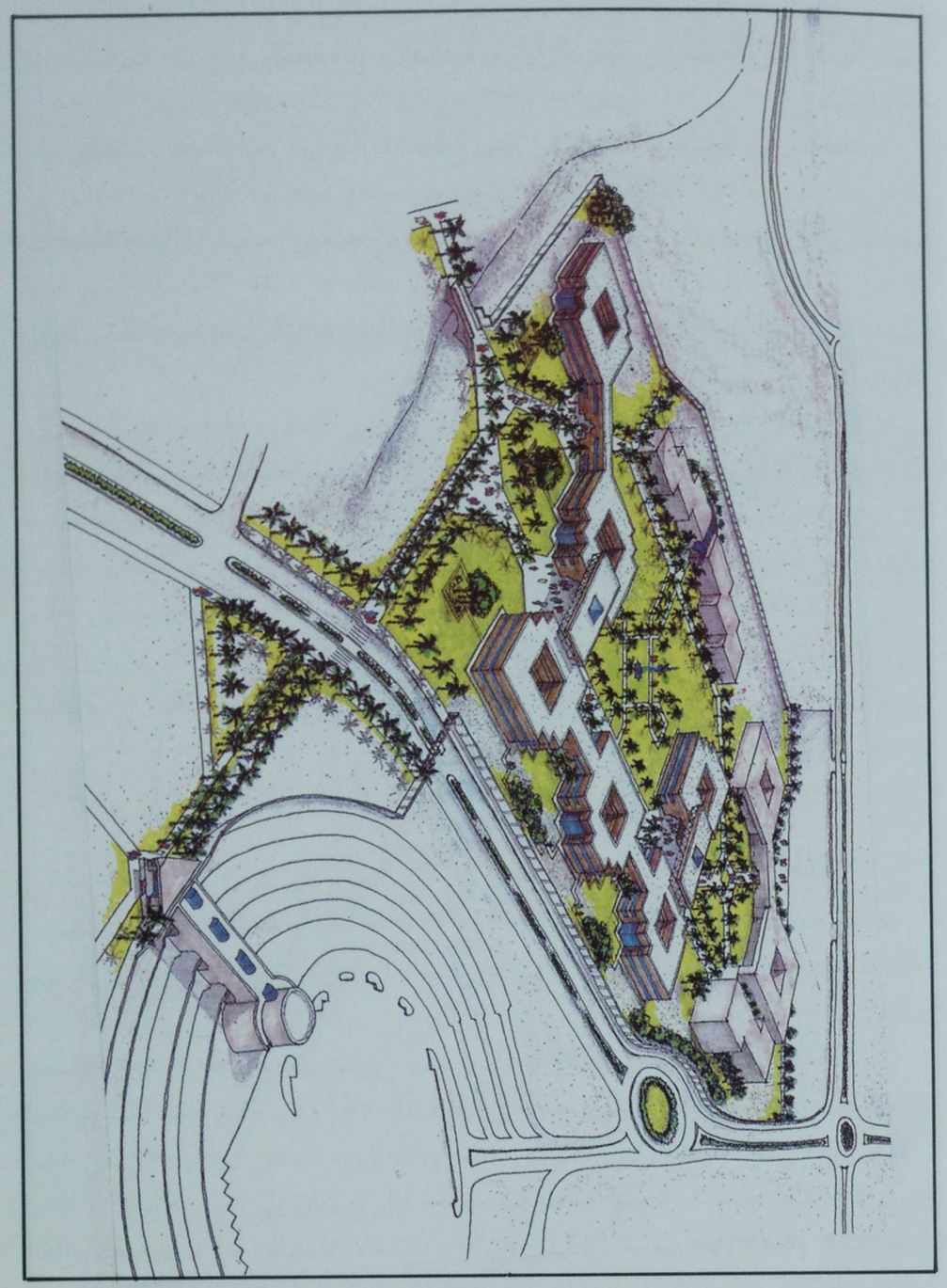

أحد التصميمات المقترحة لمباني كلية العلوم للطالبات

منظر افقي لأحد التصاميم المقترحة لمباني كلية العلوم للطالبات

(٧) إنشاء مخازن للكيماويات

بعد الانتقال للمباني الدائمة للجامعة ، وزيادة احتياجات كليات الجامعة لمخازن الكيماويات لحفظ المواد الخطرة بعيداً عن المباني الرئيسية للجامعة ، بدأ التفكير في إنشاء مخازن منفصلة للكيماويات .

تم التفكير في تخصيص مساحة من مبنى الخدمات المركزية لهذا الغرض ، ولكن نظراً لشغل هذا المبنى كإدارة للطالبات ، تقرر إنشاء مبنى مستقل لمخازن الكيماويات يخصص جزء منه لتخزين الزجاجيات ، فأرسل المكتب الفني للتطوير الجامعي استبياناً للأقسام المعنية لمده بالمعلومات اللازمة لتحديد أبعاد وإمكانيات المبنى ، وبناء على نتائج الاستبيان ، تم تحديد المساحة المطلوبة لتكون ٥٨٠ متراً مربعاً ، وتم اقتراح الموقع لها ليكون خلف مكثفات أجهزة التبريد المركزية .

في عام ١٩٨٨ بدأت اجتماعات بين ممثلي المكتب الفني للتطوير الجامعي مع ممثلي وزارة الصناعة والأشغال العامة لمناقشة التخطيط العام ، ولوضع المواصفات الفنية للمبنى ، وتم اقتراح تغيير الموقع ليكون خلف المخازن المركزية للجامعة ، وقامت إدارة الصيانة بالجامعة بمد المكتب الفني بالمواصفات الفنية اللازمة للمبنى .

في منتصف ١٩٩٠ تمت موافقة الأقسام المعنية بكلية العلوم على التصميمات التي أعدتها وزارة الصناعة والأشغال العامة ، وفي نوفمبر ١٩٩١ تمت موافقة وزارة المالية والبترول على إدراج ميزانية لطرح مناقصة العمل في المبنى ، وفي يونيو ١٩٩٢ بدأ تنفيذ المشروع . ويشرف الآن على تنفيذ المشروع وزارة الشئون البلدية والزراعة .

(٨) مشروع إسالة الغاز

عقدت جامعة قطر في شهر مايو من عام ١٩٨٧م اتفاقاً مع جامعة (كارلزروا - بجمهورية ألمانيا الاتحادية) للمشاركة في إنشاء مشروع لتحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات هيدروكربونية سائلة .

وكانت جامعة قطر قد بدأت بالاهتمام بالدراسات الخاصة بمشروع تحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات هيدروكربونية (بترولية) سائلة في بداية عام ١٩٨٧م ، حين وافق الدكتور مدير الجامعة بالإنابة على اقتراح المكتب الفني في ذلك الوقت بإيفاد الدكتور إبراهيم النعيمي عضو مجلس إدارة مركز البحوث العلمية والتطبيقية بجامعة قطر في زيارة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة من ٨٧/٢/٢٧ ولغاية ١٩/٤/١٩٨٧م للالتقاء بالمسئولين عن قسم أبحاث الغاز والفحم والبترول بمعهد انجلر - بونته بجامعة كارلزروه حتى يشارك مركز البحوث العلمية

والتطبيقية بجامعة قطر في مشروع إسالة الغاز الطبيعي ، وتم خلال هذه الزيارة عمل الدراسات التمهيدية والتصميمية لهذا المشروع .

ومع بداية عام ١٩٨٨م قام المكتب الفني بدراسة احتياجات المشروع التفصيلية من حيث عدد المعامل والمساحات المطلوبة ، وغيرها من الاحتياجات اللازمة لتنفيذ معامل مشروع إسالة الغاز بالتعاون معْ مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، وقد تم تحديد احتياجات المشروع من المباني في الآتي :

عدد (١) قاعة (ورشة) .

عدد (٤) معامل أبحاث : (٢) بالدور الأرضي و(٢) بالدور الأول .

عدد (٦) مكاتب : (٣) بالدور الأرضي و(٣) بالدور الأول .

وفي هذا الشأن ، قام المكتب بمتابعة تنفيذ المشروع مع وزارة الصناعة والأشغال العامة ، وبالعديد من الاتصالات والمراسلات مع المسئولين بالوزارة ، وتم تزويدهم بجميع المعلومات التي قد يحتاجونها عند تخطيط مبنى معامل مشروع إسالة الغاز .

وبناء عليه قامت الوزارة بعمل الدراسات اللازمة لإدراج المشروع ضمن موازنتها وأخذ الموافقة من الجهات الرسمية ، تمهيداً لإعداد رسومات ووثائق المشروع .

وبناء على ذلك تقدمت الجامعة في شهر إبريل من عام ١٩٨٩ بطلب اعتماد مبلغ ٧ مليون ريال قطري لتغطية تكاليف بناء المعامل ، ومبلغ ١,٥ مليون ريال تكاليف شراء أجهزة ، ومبلغ ٢ مليون ريال تكاليف الفريق الألماني الذي سيشارك في الأبحاث بالدوحة لمدة عامين .

وبناء على تعليمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى ، قامت الجامعة بالتشاور مع الوزارات والمؤسسات المحلية لمعرفة مدى إمكانية إشراكها في تحمل جزء من تكاليف المشروع .

وفي هذا الخصوص أعربت المؤسسة القطرية للبترول بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٩ عن موافقتها من حيث المبدأ على المشاركة المالية في المشروع ، كما أعربت عن تقديرها لمركز البحوث العلمية والتطبيقية وأكدت على أهمية وضرورة دعمه . وقد أعرب المدير العام للمؤسسة عن رغبة المؤسسة في تشجيع جامعة قطر للاستمرار في البحوث الجارية لتحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل ، وعن استعدادها للمشاركة ضمن إمكانياتها بدعم المشروع بالمعلومات والمواد من جهة وبالتمويل بالقدر الذي يشير به صاحب السمو أمير البلاد المفدى ، ووضع ذلك في إطار من التعاون والمشاركة بين المؤسسة والجامعة .

وبتاريخ ١٩٩٠/٤/٣ وافقت المؤسسة على تمويل ٥٠٪ من تكاليف المنشآت الخاصة بالمشروع ، وعن ترحيبها بالمشاركة في بحوث المشروع .

وبناء على ذلك قام المكتب الفني وبالتنسيق مع مركز البحوث العلمية بعمل الدراسات الخاصة بالميزانية المقترحة لتنفيذ المشروع . وفي هذا الخصوص عقد المكتب الفني العديد من الاجتماعات مع مدير وأعضاء مركز البحوث العلمية ، وكذلك عقد الاجتماعات مع مهندسي وزارة الصناعة والأشغال العامة وبحضور أعضاء مركز البحوث العلمية ومن خلال هذه الاجتماعات اتخذوا التوصيات المناسبة لتنفيذ المشروع تمهيداً لرفعها للجهات المختصة .

وبناء على طلب الجامعة وعلى الاقتراح المقدم من المؤسسة العامة القطرية للبترول ، قدمت وزارة الصناعة والأشغال العامة دراسة خاصة حول الميزانية التقريبية لإنشاء المشروع .

كما تم خلال الاجتماعات بين ممثلي الجامعة وممثل وزارة الصناعة والأشغال العامة دراسة احتياجات المشروع من مبانٍ ومعدات وتجهيزات ، بالإضافة إلى دراسة التكلفة التقديرية للمشروع ، وقد أسفرت هذه الاجتماعت عن الموافقة على إنشاء :

- قسم المعامل ويقام في مبنى حرم جامعة قطر .
- قسم ورش بحوث الغاز ويقام في رأس أبو عبود في المنطقة الخاصة بالمؤسسة العامة القطرية للبترول .

وتبلغ تكلفة المشروع ٣,٧٥٠,٠٠٠ ريال قطري .

وقد أعرب المكتب الفني للتطوير الجامعي في خطابه بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٦ الموجه إلى مدير إدارة الهندسة المعمارية لوزارة الصناعة والأشغال العامة عن رغبة الجامعة في أن تتولى الوزارة الإشراف التام على تنفيذ هذا المشروع .

وبناء على ذلك قام المكتب بتزويد وزارة الصناعة والأشغال العامة بملاحظات وتعديلات أعضاء المكتب ومركز البحوث العلمية على الرسوم التخطيطية للمشروع بعد اعتمادها .

كما قام السيد هانز إنلف خبير الأثاث بالمكتب بعمل الرسومات التفصيلية الخاصة بتوزيع الأثاث داخل غرف المشروع ، وذلك تمهيداً لعمل توصيلات الخدمات اللازمة . كما تم تزويد الوزارة بالتفاصيل الخاصة بالخدمات الضرورية لمعامل المشروع .

ومع بداية عام ١٩٩١ قامت وزارة الصناعة والأشغال العامة بعمل الدراسات الخاصة بالجزء الخاص بالمشروع والمزمع إقامته في منطقة الوجبة ، تمهيداً لإعداد الرسومات اللازمة إلا أنه تم في النهاية الإتفاق على إقامة المشروع داخل الحرم الجامعي في موقع قريب من مركز البحوث العلمية والتطبيقية وجاري حالياً إعداد التصميمات النهائية للمشروع تمهيداً لطرحه في مناقصة خلال العام المالي ١٩٩٢/ ١٩٩٣ وذلك من خلال وزارة الشئون البلدية والزراعة .

٢ - لجنة التجهيزات والأثاث

تعتبر هذه اللجنة من اللجان الأولى التي صاحبت المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ تكوينه ، وقد مرت أعمال هذه اللجنة بمرحلتين :

المرحلة الأولى : منذ تشكيل اللجنة وحتى يناير عام ١٩٨٧ .

المرحلة الثانية : منذ يناير ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٢ .

تكوين اللجنة

- كون المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٧٩/١٢/٢٥ لجنة لمتابعة تجهيز المبنى الدائم للجامعة سميت (لجنة التجهيزات) ضمت كلا من :

  الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي

  الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي

  الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى

- رشح الأستاذ الدكتور مدير الجامعة في يناير ١٩٨١ ثلاثة أعضاء من المكتب الفني للتطوير الجامعي ليمثلوا المكتب والجامعة في اجتماعات لجنة تابعة للمكتب الفني للديوان الأميري تسمى (لجنة التجهيزات والأثاث)* ، وهم :

  الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي

  الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي .

  الدكتور عبد الرحمن حسن الإبراهيم

- ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٨٧ اندمج نشاط لجنة التجهيزات التابعة للمكتب الفني للتطوير الجامعي مع لجنة التجهيزات والأثاث التابعة للمكتب الفني للديوان الأميري وشارك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من مختلف الأقسام ، كما شارك بعض خبراء اليونسكو في هذا المجال .

- قرر المكتب الفني للتطوير الجامعي في مارس ١٩٨١ ضم الدكتور عصام حسين رشدي إلى عضوية لجنة التجهيزات ، كما قرر المكتب ضم الدكتور إبراهيم صالح النعيمي إلى عضوية اللجنة اعتباراً من العام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ . ثم توقفت مشاركة الدكتورة

---

* في الاجتماع الأول للجنة التجهيزات والأثاث بتاريخ ١٩٨١/٢/٩ تمت الموافقة على أن يكون الدكتور شون أوكيلي ممثل المكتب الفني للديوان الأميري مقرراً لها ، ويكون الدكتور فارلي ممثل اليونسكو بمشروع الجامعة سكرتيراً لها .

جهينة سلطان العيسى في عضوية اللجنة اعتباراً من العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ نظراً لتعيينها مستشاراً للشئون الأكاديمية للجامعة بواشنطن .

- أعيد في يناير ١٩٨٧ تشكيل لجنة التجهيزات بالجامعة ، بعد أن أصبح المكتب الفني للتطوير الجامعي مسئولا عن جميع الأعمال المتعلقة بتجهيزات الجامعة، لتصبح مكونة من :

  الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً

  الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي

  الدكتور عصام حسين رشدي

  الدكتور إبراهيم صالح النعيمي

  السيد/ نور مان لو

  السيد / خالد المير .

مهام اللجنة

المرحلة الأولى : منذ تشكيل لجنة التجهيزات والأثاث إلى يناير ١٩٨٧ .

تمثلت مهام اللجنة خلال هذه المرحلة في تجميع ومناقشة واختيار متطلبات الأقسام المختلفة بالجامعة من التجهيزات والأثاث ، وإعداد المناقصات الخاصة بها وتقييمها ومتابعة توريدها وتركيبها وصيانتها .

وقد تحددت اختصاصات اللجنة فيما يلي :

- اختيار بنود الأجهزة والأثاث المطلوب للجامعة وإعداد مسودات العطاءات الخاصة بالمناقصات لتقديمها للجنة المناقصات المركزية .
- مناقشة واعتماد تقييم المناقصات من الناحية الفنية وتزويد لجنة المناقصات المركزية به عند مناقشة العطاءات المقدمة .
- متابعة أعمال تركيب الأجهزة والأثاث .
- تشكيل لجنة لتسلم الأجهزة والأثاث .
- تقديم المساعدة والإرشاد لأعمال صيانة الأجهزة والأثاث .

وتم تخصيص فرق عمل لتقييم العطاءات وتدبير الاحتياجات المطلوبة ، وتم عمل الترتيبات اللازمة للمشاركة في عملية فتح المظاريف في لجنة المناقصات المركزية ، وتشكلت سبع لجان منبثقة من لجنة التجهيزات والأثاث ، للمشاركة في عملية تنفيذ النواحي الفنية بالعطاءات والمناقصات للأجهزة والأثاث ، وحدد المكتب الفني للتطوير الجامعي أسماء ممثلي الجامعة للمساهمة في أعمال اللجان التابعة للجنة التجهيزات .

كما أوكلت اللجنة لممثلي اليونسكو الذين انضموا إليها المهام التالية :

- إعداد قوائم باحتياجات الغرف والمعامل بالجامعة من أثاث وتجهيزات وإعداد الرسوم التوضيحية لتوزيعها داخل القاعات بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة .
- إعداد قوائم بالمواصفات الفنية المطلوبة للأثاث والتجهيزات المطلوبة ودراستها بالتعاون مع الجامعة والمكتب الفني للديوان الأميري ولجنة المناقصات المركزية .
- إصدار وثائق المناقصات بالنيابة عن المكتب الفني للديوان الأميري ، وبالتعاون مع لجنة المناقصات المركزية عند فتح المظاريف .
- المساعدة في أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة التجهيزات وإعداد تقارير التقييم الفنية بالتعاون مع لجنة المناقصات المركزية فيما يتعلق بالعطاءات المقدمة .
- إعداد ومراجعة مسودات المناقصات بالنيابة عن المكتب الفني للديوان الأميري في العطاءات المقدمة إلى لجنة المناقصات المركزية وإعداد المناقصات في صورتها المطلوبة .
- التنسيق بين أعمال لجنة التجهيزات ومهندس مشروع الجامعة وغيرهم من المسئولين ، والتعاون مع الجامعة في عملية تسلم وتركيب وتأمين وحفظ التجهيزات .

المرحلة الثانية : منذ يناير ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٢

- انتهت مع بداية عام ١٩٨٧ مسئولية المكتب الفني للديوان الأميري فيما يخص تزويد الجامعة بالتجهيزات ، ولذلك فقد تولى المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ ذلك التاريخ جميع الأعمال المتعلقة بتنفيذ ومتابعة احتياجات الأقسام المختلفة بالجامعة من تجهيزات وأثاث ، مستعيناً بإدارة الشئون المالية والإدارية بالجامعة ، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المختلفة .
- تم في اجتماع للمكتب بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٧ إقرار نظام عمل جديد للجنة التجهيزات ، تتحمل اللجنة بمقتضاه المسئولية كاملة .
- تم في ٢٤ يناير ١٩٨٧ تسليم جميع وثائق اليونسكو المتعلقة بتجهيزات الجامعة الجديدة إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي .
- نتيجة لاكتساب الخبرة الفنية في المكتب الفني للتطوير الجامعي ، قررت الجامعة تكليف المكتب بمتابعة أعمال المواصفات الفنية للمناقصات الخاصة بالتجهيزات ، وبالتنسيق مع الأقسام المعنية . ومعاونة خبير من اليونسكو للتجهيزات ، في حين تتولى أقسام التوريدات بالجامعة متابعة تنفيذ المناقصات والعطاءات مع أجهزة الدولة الأخرى .

إنجازات اللجنة :

في مجال التجهيزات

١ - قامت اللجنة منذ التشكيل وحتى ديسمبر ١٩٨٢ بالإشراف على مايأتي :

- اقتناء أثاث وتجهيزات كلية الهندسة في المراحل الأولى من إنشاء الكلية ، وكذا متابعة توفير احتياجات الجامعة السنوية من الأدوات والأجهزة .
- تجميع ومناقشة ومراجعة طلبات الأقسام الجامعية المختلفة من الأجهزة العلمية ، ومتابعة ورود الأجهزة للمباني الجديدة ، ومناقشة احتياجات الجامعة من أثاث ، والإعلان عنه ، ومراجعة وإعداد التجهيزات اللازمة لأجهزة معامل كلية الهندسة في المباني المؤقتة ، ووحدة التجليد لمكتبة الجامعة .
- إجراء الحصر الشامل للأجهزة بالأقسام المختلفة استعداداً للانتقال للمبنى الدائم .

٢ - شاركت اللجنة خلال العامين الجامعيين ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٣/٨٢ فيما يأتي :

- إعداد خطة تفصيلية لنقل الأجهزة إلى المباني الدائمة للجامعة ، وتحديد سياسة عامة بشأن التجهيزات العلمية المستخدمة آنذاك وكيفية الاستفادة منها ، واستكمال احتياجات التجهيزات الخاصة بمعامل الجامعة الجديدة ، ودراسة كيفية عمل عقود صيانة لبعض التجهيزات العلمية التي تتطلب طبيعتها ذلك .
- المشاركة في عمل حصر كامل للتجهيزات الموجودة بالمبنى القديم استعداداً لنقلها إلى المباني الجديدة للجامعة ، وتحديد أماكن وضع هذه التجهيزات بالمباني الجديدة ، ومتابعة عملية تسلم وتجربة التجهيزات العلمية الجديدة التي وصلت ، واستكمال اجتياحات التجهيزات الخاصة ببعض معامل الجامعة ، ومتابعة عملية اختيار الأثاث الذي يتلاءم مع النواحي التعليمية بالاشتراك مع المكتب الفني للديوان الأميري .

٣- وفي الفترة من صيف ١٩٨٥ وحتى يناير ١٩٨٧ تم تنفيذ ١٣٠ مناقصة خاصة بالمرحلة الأولى .

المرحلة الثانية : من يناير ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٢

العمل على تلبية احتياجات الأقسام من التجهيزات

- تم في الفترة حتى يوليو ١٩٨٧ الانتهاء من إعداد المناقصات المتبقية من المرحلة الأولى ثم تسليمها لإدارة الجامعة عن طريق قسم المشتريات والتوريدات ، من خلال المسارات الحكومية العادية ، بعد أن تم اعتمادها من الأقسام المعنية ، تمهيداً لتقييم العطاءات المقدمة لها مع بداية العام الجامعي التالي .

- تم في العـام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ إعداد وإنجاز ٢٢ عطاء لتجهيزات متنوعة لكل من كليات العلوم والهندسة والتربية والإنسانيات ومركز الحاسب الآلي وإدارة الجامعة .
- تم استقدام استشاري التجهيزات السيد/ نورمان لو خبير اليونسكو في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٨٧ ، وفي مارس ١٩٨٨ تم طلب خبير التجهيزات لمدة عام آخر ، وفي ديسمبر ١٩٨٨ تم تمديد خدماته حتى أكتوبر ١٩٩١ .
- تم إنجـاز ٤٧ مناقصة بالتعاون مع أعضاء اللجنة والتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس بأقسام ووحدات الجامعة ، وخبير اليونسكو ، وقسم التوريدات والمشتريات بالجامعة .

ويوضح الجدول رقم (٢) إجمالي المناقصات التي تمت خلال المراحل المختلفة .

جـدول (٢)

إجمالي المناقصـات الخاصـة بالتجهيزات العلمية والأثـاث

مرحلة الإنجاز	عدد المناقصات	عدد بنود التجهيزات	عدد العقود
المرحلة الأولى	٢٧	١٣٧	٤٥
المرحلة الثانية (قبل عام ١٩٨٧)	٢٣	٥٩	٥٩
من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٠	٢٢	١٠٥	١٢٦
١٩٩٠ وحتى الآن	٢٢	٧٥	٧٥
المجمـــوع	١٠٥	٣٧٦	٤٠٥

جانب لبعض التجهيزات المعملية

جانب من الأثاث الثابت بأحد المعامل

إعداد دليل الأجهزة العلمية بالجامعة

تم إعداد قائمة تشمل جميع التجهيزات التي طلبت عن طريق لجنة التجهيزات في صورة دليل اشتمل على ماهو موجود بالأقسام من أجهزة علمية ، حتى يكون لدى جميع الأقسام دليل يشتمل على جميع الأجهزة الموجودة بالجامعة ، تفادياً لأي تكرار في طلب الأجهزة .

في مجال الأثاث

- كلفت إدارة الجامعة المكتب الفني للتطوير الجامعي من خلال لجنة التجهيزات - وبتعاون جميع أعضائه - اختيار وتوريد الأثاث المناسب لمختلف مباني وكليات الجامعة . وتم تحقيق هذه المهمة بمشاركة جميع أقسام وإدارات الجامعة ، عن طريق فرق العمل التي تم تشكيلها داخل الجامعة ، وقامت اللجنة بدراسة هذا الموضوع من كافة جوانبه والتفاوض مع شركات الأثاث ، حيث كان إنجاز العمل يسير في وقت متزامن مع تسلم المباني الجامعية الجديدة ، كما قام المكتب باستدعاء العديد من الخبراء للنظر في تحديد احتياجات الأقسام والمعامل والورش ومختلف أقسام وإدارات الجامعة من أثاث ، بالإضافة إلى قيام بعض أعضاء المكتب - مع ممثلي المكتب الفني للديوان الأميري - بزيارات ميدانية لمصانع تصنيع الأثاث للتأكد من صلاحيته .
- بدأت في منتصف عام ١٩٨٠ الدراسة التفصيلية لأثاث الجامعة من خلال السيد/ هانز انلف خبير الأثاث باليونسكو وبالتعاون مع أعضاء المكتب ، وبمساعدة بقية أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة . وسبق تلك الدراسات العديد من الزيارات لموقع الجامعة ، واستمر العمل مدة ثلاث سنوات متواصلة لإعداد الرسومات التفصيلية والخطط الخاصة بالأثاث وتوزيعه داخل الغرف ، وتحديد مواقع الأبواب والإتصال بين الغرف والمعامل والورش ، وتم تقسيم العمل على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

تم فيها عمل الدراسات الخاصة بتوزيع الأثاث والغرف في جميع المواقع الأكاديمية والإدارية لكل من : كلية الهندسة ، وكلية العلوم ، والمكتبة ، ومبنى الوسائل التعليمية ، ومبنى البنين ، ومبنى البنات .

المرحلة الثانية :

شملت مبنى الأنشطة الطلابية بنين وبنات ، ومركز الحاسب الآلي ، ومبنى الأنشطة الرياضية بنين وبنات ، ومبنى الإدارة ، وبوابة الجامعة .

في يوليو ١٩٨١ قام الديوان الأميري باستدعاء مندوبي شركة (CRS) الأمريكية ، والتي تضم مجموعة من الاستشاريين الأمريكيين في الأثاث والتجهيزات ، حيث قامت بعدة زيارات لموقع الجامعة ، وعقدت عدة اجتماعات ، مع أعضاء لجنة التجهيزات بالمكتب ومندوبي الشركة لمناقشة احتياجات الجامعة ، وقدمت الشركة بعد ذلك تقريرها الذي اشتمل على دراسة تفصيلية لمواصفات الأثاث المطلوب مع الرسوم التوضيحية لتوزيعه للمرحلة الأولى ، ثم قدمت تقريرها الثاني الخاص بتحديد اللافتات الخاصة بالقاعات الدراسية والممرات بالجامعة . وقد روجعت هذه التقارير بالمكتب الفني ، حيث تم إدخال بعض التعديلات والإضافات المطلوبة من قبل أعضاء المكتب ، والمهندس المعماري للمشروع .

وبناء عليه تم إعداد المناقصات الخاصة بالأثاث ، والتي اشتملت على الأثاث العام ، وأثاث مبنى الإدارة ، والسجاد ، ولافتات القاعات الدراسة والمعامل والممرات بالجامعة .

الأثاث العام للجامعة

قام خبير الأثاث بالمكتب السيد/ هانز انلف بمهمة للدنمارك بشأن الأثاث العام لمبنى الجامعة الدائم ، وقدم تقريراً في نهاية زيارته بضرورة التأكد والفحص العملي للأثاث ، حيث أن الصور المقدمة لا تفي بغرض الاختبار .

وبناء عليه ، قام وفد من المكتب الفني للتطوير الجامعي والديوان الأميري بالفحص العملي في الشركات المنتجة .

كما تم تشكيل فريق عمل لمتابعة متطلبات تأثيث مكاتب الإدارة العليا في المبنى الدائم على الوجه التالي :

الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم
أ . د عبدالعزيز السعيد البيومي
الدكتور مهندس كمال الكفراوي
السيد/ هـــانز انلـف

كما قام الفريق بزيارة معارض بعض الشركات التابعة للمورد للاختيار النهائي للأثاث .

قام د . عبدالرحمن الإبراهيم الأمين العام للجامعة في ديسمبر ١٩٨٤ بالموافقة والتوقيع على أثاث الإدارة العليا .

تم عرض المناقصات على الموردين المحليين ، حيث تقدمت أربعون شركة منتجة لتوريد الأثاث بثلاثين عطاء ، وتم عمل التقييم الفني للمعروضات بالتعاون مع الخبراء الأمريكيين ، قبل عرضه على أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي ، للحصول على الاعتماد النهائي من قبل المكتب ولجنة المكتب الفني للديوان الأميري ، حتى يتم توريده من قبل لجنة المناقصات المركزية .

بعض نماذج للأثاث بالجامعة

الأثاث الثابت بإحدى قاعات المحاضرات

قامت لجنة التجهيزات بالمكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٢/١٢/ ١٩٨٢ بدعوة عدد من الموردين المتقدمين لمناقصة الأثاث بالجامعة ، لعرض نماذج من منتجات الشركات التي يمثلونها ، بحيث تمثل المعروضات العينات المختلفة في المناقصات . وقد تم عرض هذه النماذج على العمداء ورؤساء الأقسام بالكليات لمعرفة آرائهم وملاحظاتهم حول الأثاث المعروض ، بهدف نقل هذه الملاحظات إلى الشركات المنتجة والإجابة على أي استفسارات . وقد تم الأخذ بكثير من مقترحات وآراء السادة عمداء الكليات وأساتذة الجامعة .

وبنهاية عام ١٩٨٣ تم طرح معظم المناقصات الخاصة بأثاث مباني الجامعة ، وبدأت عملية التوريد والتركيب مع بداية يناير ١٩٨٤م . وكانت نسبة الأثاث الذي تم توريده خلال هذه الفترة ٦٠٪ من الاحتياجات الإجمالية للجامعة لهذه المرحلة ، وعند الانتقال إلى المبنى الدائم تم استكمال التأثيث .

تم في عام ١٩٨٥ نقل الوحدات الخشبية من المباني المؤقتة إلى مبنى الجامعة الدائم ، وذلك لاستخدامها كمعامل لكلية العلوم في مبنى البنات ، إلى حين الانتهاء من تنفيذ المباني الدائمة للكلية ، وتم عمل الرسومات الخاصة بتوزيع الأثاث داخل الملاحق في مبنى البنات ، مع تنفيذ المناقصات الخاصة بتوريد وتركيب أثاث المعامل لأقسام كلية العلوم في تلك الوحدات ، وتم فرش أجزاء من الوحدات الخشبية ومبنى إدارة البنات من البنود التي توفرت من أثاث المرحلة الأولى ، بالإضافة إلى ما تم نقله من المباني المؤقتة . وتم عمل الرسومات التخطيطية لتوزيع الأثاث والتجهيزات لمباني كلية العلوم الجديدة للبنات المزمع إنشاؤها ، والمخازن المركزية . كما تم في عام ١٩٨٦ عمل وتنفيذ الرسومات الخاصة بتوزيع الأثاث والتجهيزات لكل من الصوبة النباتية ، ومعمل الطاقة الشمسية ، ومبنى البوابة الرئيسية للجامعة .

وقد بدأ المكتب الفني للتطوير الجامعي في عام ١٩٨٧ عملية حصر تفصيلية لتحديد موقع وتوزيع أثاث المرحلتين الأولى والثانية ، بالتعاون مع الخبراء الذين يستعين بهم المكتب وبقية إدارات الجامعة . وتم في سبتمبر ١٩٩٠ عمل الرسومات التخطيطية المبدئية لتوزيع أثاث مبنى الكلية التكنولوجية للبنين .

ولم تقتصر جهود المكتب على مجرد المشاركة في عملية اختيار وتركيب الأثاث ، بل تعدت ذلك إلى توفير الخدمات الخاصة بصيانة الأثاث ، حيث عمل المكتب على توفير ورشة لإصلاح أثاث الجامعة في الحالات العاجلة والضرورية ، وحسب الإمكانات المتوفرة .

٣ - لجنة الاستعداد لانتقال للمباني الدائمة

التطور الزمني لعملية الانتقال

نظراً للطبيعة الخاصة لعملية انتقال جامعة قطر إلى مبانيها الدائمة ، وارتباط ذلك بفترة زمنية محددة من تاريخ الجامعة ، فلقد بدأ المكتب الفني للتطوير الجامعي في الإعداد والتخطيط لهذه العملية منذ بداية عام ١٩٨٣ ، حيث اتضح كبر حجم المسئولية وتنوع الأعمال المطلوبة ، والاحتياج إلى وضع سياسة متأنية ، ولقد انتهج المكتب سياسة ارتكزت على :

- تعبئة الإمكانات المتاحة والاعتماد على تضافر الجهود الذاتية .
- توعية العاملين المعنيين بالجامعة بالمسئوليات المنوطة بهم .
- تهيئة المناخ وانتقاء التوقيت المناسب للعمل .

وتحقيقاً لهذه السياسة ، ولغرض التنسيق والإعداد لعملية الانتقال ، بدأ ممثلو المكتب في عقد اجتماعات دورية مع ممثلين عن إدارات الجامعة ، وذلك بالتعاون مع ممثلين من منظمة اليونسكو وعن المكتب الفني للديوان الأميري ، وانبثق عن هذه الاجتماعات اقتراحات ودراسات وأعمال أسهمت كلها في تسهيل الإعداد لعملية الانتقال ، ومنها :

- اقتراح إقامة مركز صيانة التجهيزات المعملية بالجامعة .
- اقتراح تكوين لجنة للاستعداد للانتقال للمباني الدائمة .
- تنظيم طلبات الخدمات الهندسية للمباني والتجهيزات .
- إجراء دراسة لإمكانات التخزين بالمخازن المركزية ، ومقارنته بمتطلبات خطة التخزين .
- اقتراح برمجة أنشطة لجنة التجهيزات والأثاث على الحاسب الآلي .
- إجراء دراسة لتحسين إمكانات استخدام الحاسب الآلي لحصر الأثاث والتجهيزات الموجودة بالمخازن .
- عمل نموذج تأهيل للمقاولين المختصين بعملية الانتقال .
- إجراء دراسة لتوزيع مسئوليات عملية الانتقال ، وتركيب وفحص التجهيزات استعداداً للتسليم النهائي .
- عمل نظام لحفظ سجلات العقود والحسابات المالية والجرد .
- إجراء دراسة لطريقة تسليم المستهلكات للجامعة وتخزينها .

تكوين اللجنة

توالت نشاطات أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي حتى تم تكوين اللجنة في أكتوبر

١٩٨٣ ، والتي ضمت ممثلين عن كليات الجامعة ومراكزها العلمية والإدارية ، وذلك للإشراف على عملية انتقال الجامعة بأجهزتها وأفرادها من المباني المؤقتة إلى المباني الجديدة حتى انتظام الدراسة بالمبنى الجديد ، حيث ضمت اللجنة كلا من :

- أ.د عبد العزيز السعيد البيومي
- الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي
- الدكتور فوزي زاهر
- الدكتور عصام حسين رشدي
- الدكتور محمد فريد فتحي
- الدكتور إبراهيم صالح النعيمي
- السيد/ محمد توفيق إبراهيم
- السيد/ أحمد اليوسف
- السيد/ أحمد التلباني
- السيد/ خالد المير

مهام اللجنة

تحددت مهام اللجنة كالتالي :

- وضع سياسة عامة لعملية الانتقال والخطط اللازمة لتنفيذها .
- وضع جدول زمني للانتقال وشغل المباني الجديدة .
- متابعة تنفيذ عملية الانتقال والتأكد من وصول التجهيزات إلى الأماكن المخصصة لها .

إنجازات اللجنة

(١) نقل التجهيزات والمعدات المتواجدة في المباني المؤقتة إلى المباني الدائمة :

تم حصر التجهيزات المطلوب نقلها ودراسة وسيلة النقل ، وكان على اللجنة اختيار أحد بديلين

الأول : أن توكل مهمة تغليف وتجميع ونقل التجهيزات إلى شركات متخصصة من خلال مناقصة بين الشركات المحلية التي لها خبرة بهذا النوع من العمل .

الثاني : أن تكون مهمة النقل مشتركة بين العاملين بالجامعة وشركة خاصة بالنقل ، على أن يتم عمل مناقصة لإمداد الجامعة بالوسائل اللازمة لعملية النقل ، مثل السيارات والرافعات والعمال .

وبعد دراسة البديلين تم اختيار البديل الثاني ، على أن تتم عملية النقل تحت إشراف مندوبي وممثلي الأقسام والإدارات المختلفة .

(٢) نقل التجهيزات الجديدة للمباني الدائمة

قامت لجنة التجهيزات خلال أربع سنوات كاملة بمتابعة تجهيز المعامل المختلفة لكليات الجامعة ، وكذا التجهيزات اللازمة للمبنى الدائم بالتعاون مع جميع أعضاء هيئة التدريس ، وخبراء اليونسكو ، والمكتب الفني للديوان الأميري . ولقد وردت جميع هذه التجهيزات ، ووضعت بالمخازن المركزية بالمبنى الدائم ، تمهيداً لنقلها لمواقعها النهائية . وبعد فحص هذه التجهيزات فحصاً مبدئياً ، أعدت لجنة الاستعداد للانتقال برنامجاً زمنياً لنقلها إلى المعامل المختلفة ، حيث بدأت عملية نقل التجهيزات الثابتة وتركيبها داخل معامل المباني الدائمة في شهر مارس ١٩٨٤ ، بعد تشغيل أجهزة التكييف ، والانتهاء من تركيب أثاث معامل كليتي العلوم والهندسة وقسم تكنولوجيا التعليم ، واستمرت عملية النقل والتركيب حتى نهاية شهر سبتمبر ١٩٨٤ .

(٣) وضع الخطة العامة وتحديد التوقيت لعملية الانتقال للمباني الدائمة

ناقش المكتب الفني للتطوير الجامعي في جلساته المختلفة توصيات لجنة الاستعداد للانتقال ، بالإضافة إلى توصيات لجنتي المباني والتجهيزات . وبناء على توصيات هذه اللجان الثلاث والمناقشات التي دارت بالمكتب ، والاجتماعات المستمرة مع ممثلي المكتب الفني للديوان الأميري والجدول الزمني لتسليم المباني الدائمة للجامعة ، قام المكتب باقتراح برنامج زمني لمراحل انتقال كليات الجامعة وإداراتها ، وبدء الدراسة بالمبنى الدائم على النحو الآتي :

- كلية الهندسة أكتوبر ١٩٨٤ .
- المكتبات (الخدمات الفنية) ديسمبر ١٩٨٤ .
- إدارة الجامعة - كليات التربية والإنسانيات والعلوم والشريعة وقسم تكنولوجيا التعليم بمبنى البنين والمكتبات (مكتبة البنات والدوريات) فبراير ١٩٨٥ .
- المكتبات (مكتبة البنين والدوريات) سبتمبر ١٩٨٥ .

إحدى الزيارات التفقدية التي قام بها أعضاء لجنة الاستعداد للانتقال إلى المباني الدائمة للجامعة خلال مراحل إنشاء

أعضاء لجنة الاستعداد للانتقال أثناء تفقدهم للأثاث الثابت بأحد المعامل قبل تسليم المبنى

افتتاح المباني الدائمة لجامعة قطر

وافق مجلس الجامعة بجلسته العاشرة للعام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٥ على الاقتراح المقدم من المكتب الفني للتطوير الجامعي بشأن مراحل الانتقال ، وبدء الدراسة بالمبنى الدائم على النحو المذكور . وبفضل تضافر الجهود ، تم تنفيذ عملية الانتقال حسب الجدول الزمني المقترح ، وافتتح سمو الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى المباني الدائمة للجامعة في يوم السبت الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٥ .

النصب التذكاري الذي تم إزاحة الستار عنه يوم إفتتاح مباني الجامعة

سمو الأمير المفدى عند إزاحة الستار عن النصب التذكاري للجامعة يوم الإفتتاح

سمو الأمير المفدى والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم في إستقبال رؤساء الجامعات العالمية قبل مراسم حفل الإفتتاح

سمو الأمير المفدى عند إلقاء كلمته في حفل الإفتتاح

أعضاء الإدارة العليا ، ومجلس الجامعة ، وأعضاء هيئة التدريس في حفل الإفتتاح

أصحاب السعادة الشيوخ وأعضاء مجلس الشورى وكبار موظفي الدولة ضيوف حفل الافتتاح

أعضاء السلك الدبلوماسي وباقي ضيوف حفل الافتتاح

صيانة مباني وتجهيزات الحرم الجامعي

(أ) صيانة المباني

(١) إنشاء إدارة الصيانة بالجامعة

نظراً لضخامة مباني الحرم الجامعي الجديدة ، وتنوع الأجهزة التي تحتويها المباني ، وعدم وجود متخصصين للصيانة ، واعتماد الجامعة غالباً على جهات من خارجها لأعمال الصيانة فكرت الجامعة في البدء في تعيين عدد من المهندسين والفنيين اللازمين لصيانة وتطوير مباني الجامعة الجديدة .

وحرصاً على توفر خدمات الصيانة في مبنى واحد يتضمن جميع الوحدات اللازمة ، لممارسة أعمالها المختلفة ، ولمواكبة التطور السريع والمستقبلي لجامعة قطر ، والذي سوف يعتمد على نوعية الهيئة الإدارية المتوافرة ، كان على الجامعة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعيين جهاز إداري فني للصيانة ، يكون قادراً على تقديم الخبرة اللازمة لتطوير أعمال الصيانة المستقبلية ، وتأدية الأعمال اليومية .

وتم خلال العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ تشكيل لجنة لمباشرة هذا الموضوع من السادة :

السيد الدكتور عبد الرحمن حسن الإبراهيم	أمين عام الجامعة
الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي	المكتب الفني للتطوير الجامعي
السيد / يوسف كمال	وزارة المالية والبترول
المهندس / سلمان المير	وزارة الأشغال العامة
المهندس / أحمد اليوسف	إدارة الصيانة بالجامعة

عقدت اللجنة عدة اجتماعات لمناقشة الهيكل الإداري المطلوب لإدارة صيانة مباني الحرم الجامعي واحتياجاته ، مع الأخذ في الاعتبار صيانة مساكن أعضاء هيئة التدريس والإسكان الطلابي .

تم في ١٩٨٢/٦/٢٨ مناقشة عدة نقاط بالنسبة لتصميم الهيكل الإداري ومّسميات بعض الوظائف ، بحيث تندمج هذه التسميات في الهيكل الإداري العام للدولة .

وتولى المهندس أحمد اليوسف والمهندس كولن سميث تمثيل إدارة الصيانة بالجامعة لدى إدارة الكهرباء بوزارة الكهرباء والماء والخدمات الهندسية بوزارة الصناعة والأشغال العامة ، وقسم الصيانة بوزارة التربية والتعليم ، وقسم الصيانة بمؤسسة حمد الطبية ، وذلك للتنسيق اللازم بين هذه الوزارات في مجال الصيانة من حيث الرواتب ومواصفات العمل .

ونظراً لقرب التسلم والانتقال لمبنى الجامعة الدائم قدمت لجنة الاستعداد للانتقال للمبنى الدائم مذكرة إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٢ بشأن احتياجات إدارة الشئون الهندسية للمبنى الدائم ، اشتملت على تحديد لأقسام الإدارة والوحدات التابعة لها ، والأعداد المطلوبة من المهندسين والفنيين على المدى البعيد ، حتى تستكمل جميع منشآت الجامعة ، مع هيكل تنظيمي للإدارة ككل .

وفي اجتماعي اللجنة بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨ و١٩٨٢/١٢/١١ ناقش الأعضاء المراحل الأربع لاحتياجات إدارة الصيانة من الوظائف المختلفة بها ، وتم تعديل مسميات بعض الوظائف ودرجاتها المالية ، ومواصفات بعض الوظائف من حيث المؤهلات والخبرات ، لتتمشى مع احتياجات إدارة الصيانة ، كما تم إقرار احتياجات إدارة الصيانة من خلال جداول المراحل الأربع .

وقدم كولن سميث مدير إدارة الصيانة بالجامعة في ١٩٨٢/٦/١٩ تقريراً إلى المكتب الفني تضمن مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها إدارة الصيانة ، وأهم الاقتراحات لتقديم خدمات أفضل ، مع توصيف مقترح لبعض الوظائف الشاغرة بالإدارة .

وفي ١٩٨٢/١٢/٢٥ قدمت اللجنة المشكلة لدراسة احتياجات الإدارة بالمكتب الفني للتطوير الجامعي مذكرة ، اشتملت على بيان إجمالي بشأن احتياجات إدارة الصيانة بجامعة قطر من العاملين .

وقد توصلت اللجنة إلى ما يلي :

- إقرار مسميات الوظائف والدرجات المالية والتوصيف الوظيفي لكل وظيفة ، وكذلك المؤهلات والخبرات اللازمة لتتمشى مع احتياجات إدارة الصيانة .
- الاتفاق على الهيكل التنظيمي لإدارة الصيانة والمسميات المختلفة للوظائف ، وقد روعي في هذا الهيكل ما يلي :

(أ) التقليل من المسميات بقدر الإمكان ، ودمج بعض الوظائف ، وإلغاء أو إضافة تخصصات أخرى .

(ب) مطابقة هذه المسميات كلما أمكن لمسميات إدارات الصيانة الأخرى المتواجدة في وزارات الدولة المختلفة

(جـ) مراعاة تقارب الدرجات المالية للوظائف المقترحة بالهيكل مقارنة بما يقابلها في إدارات الدولة المختلفة في مجال الصيانة .

- تم الاتفاق على احتياجات إدارة الصيانة من الفنيين بالهيكل مقارنة بما يقابلها في إدارات الدولة المختلفة في مجال الصيانة . .

- تم الاتفاق على احتياجات إدارة الصيانة من الفنيين بعد إدخال التعديلات اللازمة من ناحية الأعداد المطلوبة في كل مرحلة من المراحل الأربعة . وأخذت اللجنة في اعتبارها أن يكون العدد المطلوب في كل تخصص ، وكذلك العدد المطلوب لكل مرحلة ، هو عدد حقيقي لما يتطلبه العمل دون زيادة أو نقصان ، كما راعت أن لايتم شغل أي وظيفة إلا طبقاً للحاجة الفعلية للعمل في المراحل المختلفة .

(٢) لجنة الخدمات الاضافية لمباني الجامعة

ناقش المكتب الفني للتطوير الجامعي في اجتماعه في ١٩/٤/١٩٨٨ الحاجة إلى تكوين لجنة دائمة للقيام بأعمال الخدمات والإضافات في المعامل والأماكن الدراسية بالجامعة ، وتم تكوين لجنة باسم (لجنة الخدمات الإضافية لمباني الجامعة) .

تكوين اللجنة

تكونت اللجنة من كل من :

د . عصام حسين رشدي	مقـــرراً
المهندس أحمد اليوسف	عضـــواً
المهندس محمد مال الله	عضـــواً
السيد/ خـــالد الميـــر	عضـــواً

ثم ضم السيد / محمد المالكي إلى عضوية اللجنة اعتباراً من إبريل ١٩٨٩م .

وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في ١/٥/١٩٨٨ ، واستمرت حتى مايو ١٩٩٢ وأنجزت العديد من أعمال الخدمات والإضافات لمباني الجامعة ، وانتقلت مهامها منذ هذا التاريخ إلى أمين عام الجامعة .

مهام اللجنة

تحددت المهام الأساسية للجنة في عمل حصر شامل للخدمات المطلوبة ، وترتيب أولويات تنفيذها ، ومتابعة أعمال الإضافات والخدمات الضرورية في المعامل والأماكن الدراسية ، ومباني الأنشطة المختلفة بالجامعة .

ومنذ اللحظة الأولى لعمل اللجنة اتضح تنوع وتعدد أعمال الخدمات والإضافات المطلوبة للمنشآت بالجامعة ، وتعين على أعضاء اللجنة تحديد أسلوب ومنهجية العمل ، والخطوات الواجب اتباعها لإنجاز أكبر عدد ممكن من الأعمال .

وبعد مناقشة الموضوع ، تم الاتفاق على اتباع الخطوات التنفيذية التالية لإتمام الأعمال الموكولة لها :

- التشاور المستمر مع المكتب الفني للتطوير الجامعي .
- عمل قائمة للخدمات والإضافات المطلوبة للجامعة ، والعمل على استمرار تحديثها ، مع عمل ملف خاص بكل حالة لمتابعة سير العمل بها .
- تحديد أولويات بدء العمل ، على أن تعطى الخدمات الخاصة بالطلاب وبالشئون الدراسية أولوية البدء في التنفيذ .
- اختيار الاستشاريين (في حالة الاحتياج لخبرات فنية) لكتابة المواصفات وإعداد الخرائط والرسومات .
- عمل قائمة بالشركات المؤهلة ، وتصنيفها إلى فئات حسب تخصصاتها وإمكاناتها .
- طرح الممارسات على الشركات حسب الخطوات التي تم الاتفاق عليه .
- الإشراف على متابعة وتنفيذ العمل .
- تكوين فريق عمل للقيام بالفحص الفني وتسلم العمل بعد انتهائه .

إنجازات اللجنة

قامت اللجنة بالانتهاء من العديد من أعمال الخدمات والإضافات لمباني ومنشآت الجامعة ، وتتلخص هذه الأعمال فيما يلي :

- نقل المحولات من مبنى الحاسب الآلي القديم إلى المبنى الجديد .
- تنقية الغبار وسحب الأبخرة بمعمل التحليلات الدقيقة بكلية العلوم .
- الإضافات بمبنى الأنشطة الطلابية (بنين) والتي شملت .
  - إنشاءات فواصل الألمونيوم .
  - التكييف والكهرباء .
- الإضافات بمعامل قسمي الهندسة المدنية والكيميائية بكلية الهندسة .
  - ألمونيوم التهوية واستخراج الأبخرة .
  - إقامة ثلاثة عوازل متنقلة للأبخرة بممرات التجارب .
  - الخدمات الكهربائية والسباكة .
- توريد وتركيب التوصيلات الكهربائية بمعامل وورشة كلية الهندسة .
- إضافات بمعمل الهيدروليكا بكلية الهندسة .
- عوازل الأمطار للملاحق الخشبية بمبنى البنات .

- نقل جهاز المتوازي بالصالة الرياضية بملاعب البنات .
- إضافة بعض الغرف بمبنى الأنشطة الطلابية (بنات) .
- الصيانة لمبنى الأنكس بالمبنى القديم للجامعة .

(ب) صيانة التجهيـزات

(١) إنشاء ورشة صيانة التجهيزات العلمية

نظراً لاعتـماد الـوظائف التدريسية والبحثية بالجامعة اعتماداً كبيراً على كفاءة التجهيزات العلمية ودرجة الحفاظ عليها ، ونتيجة لتكرار الشكوى من تلف العديد من هذه التجهيزات ، وحرصاً على ما استثمرته الجامعة من أموال في شراء هذه التجهيزات لرفع المستوى العلمي والأكاديمي بها ، تطرق ممثلو المكتب الفني للتطوير الجامعي في لجنة التجهيزات إلى الدعوة إلى تعميق الشعـور العام بأهمية صيانة التجهيزات العلمية ، وإلى بذل محاولات عديدة لوضع سياسـة عامة ونظام شامل لصيانة التجهيزات العلمية بالجامعة ، فعمل المكتب على إنشاء ورشـة صيانـة تجهيزات صغـيرة لكلية العلوم في نوفمبر ١٩٨٦ ، لعمل جميع الإصلاحات المطلوبة للتجهيزات العلمية بالكلية . وبالإضافة إلى الفنيين الموجودين بالكلية ، تم دعوة مهنـدسـين وفنيين بين الحـين والآخر للمساعدة في أعمال الورشة ، بالإضافة إلى استضافة مهندسي بعض الشركات المصنعة للأجهزة عند الحاجة إليهم .

(٢) لجنة صيانة الأجهزة العلمية

اقترحت لجنة التجهيزات في شهر اكتوبر سنة ١٩٩٠ تكوين وحدة مستقلة تتولى مسئولية الإشراف على صيانة الأجهزة العلمية بالجامعة . وتم مخاطبة السادة عمداء الكليات المعنية بأعمال هذه الوحدة لترشيح بعض أعضاء هيئة التدريس والعاملين بكلياتهم من ذوى الخبرات الفنية في هذا المجال ، لتكوين لجنة لدراسة الأسس والقواعد التي ستنشأ عليها هذه الوحدة .

تكوين اللجنـة

تم في ١٠/١/١٩٩١ تكوين لجنة سميت (لجنة صيانة الأجهزة العلمية) من كل من :

د. عصام حسين رشدي	مقـرراً
أ.د صفوت محروس محمد	
د. حسين محمود السمان	أمينا للسر
د. عمرو محمد الـزواوي	

د. خالد عبد الله محمود العلي
السيد/ محمود إسماعيل محمد حجازي
وانضم الدكتور فوزي زاهر إلى عضوية اللجنة اعتباراً من ٣١/٣/١٩٩١ .

مهام اللجنـة

قام أعضاء اللجنة بعقد اجتماعات دورية دارت فيها العديد من المناقشات والآراء حول الخطوات الإجرائية الواجب اتخاذها لتكوين وحدة الصيانة . والإمكانات اللازمة لذلك ، والمهام التي ستوكل إليها ، ودراسة الأسس والقواعد التي ستبنى عليها الوحدة المزمع تكوينها ، لتولي الإشراف على صيانة الأجهزة العلمية بالجامعة .

إنجازات اللجنـة

أوصت اللجنة بتسمية الوحدة (وحدة صيانة الأجهزة العلمية بجامعة قطر) على أن تتوافر لها الخبرة الفنية والإمكانات المعملية والمالية ، كما تم وضع تصنيف لأعمال الصيانة التي ستقوم بها الوحدة وتصورات لمسؤلياتها ، ويمكن تلخيص ذلك فيما :

١ - **تحديد الإمكانات المطلوبة للوحدة**

الخبرة الفنية - الإمكانات المعملية - الإمكانات المالية .

٢ - **تصنيف أعمال الصيانة التي ستقوم بها الوحدة**

نتيجـة لتنـوع التجهيزات المعملية بجـامعـة قطر من حيث المصدر والنوعية ومستوى التعقيد ، ومن حيث القدم والحداثة ، قامت اللجنة بتصنيف أعمال الصيانة المتوقع أن تقوم بها الوحدة إلى ثلاثة هي : أعمال صيانة يقوم بها فريق الصيانة بالوحدة ، أعمال صيانة تتم من خلال عقود محلية ، أعمال صيانة تتم من خلال عقود خارجية .

ثانياً : لجان دائمة أخرى للمكتب

(١) اللجنة الفرعية للحاسب الآلي

تعتبر الإنجازات التي قام بها المكتب في مجال الحاسب الآلي من أهم الأعمال التي قام بها منذ إنشائه ، وهو ما نلمس أثره بشكل واضح في وحدات الجامعة المختلفة .

وقد تمت جهود أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي فيما يتعلق بالحاسب الآلي بجامعة قطر على مرحلتين : تعلقت الأولى بالمساهمة الفعلية والجادة في دراسة مشروع تكوين الحاسب الآلي بجامعة قطر ، وتعلقت الثانية بمتابعة توفير المباني اللازمة للمركز واحتياجات المركز من تجهيزات وقوى بشرية .

اقترح الأستاذ الدكتور مدير الجامعة في ديسمبر ١٩٧٩ دراسة مشروع لتزويد الجامعة بحاسب آلي ، وقد كلف المكتب الفني للتطوير الجامعي بدراسة التقرير المقدم للجامعة بهذا الشأن من الدكتور صليب روفائيل الأخصائي بمكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، وتم عقد اجتماع لمناقشة هذا المشروع مع مدير الجامعة وبحضور السيد راندي كارجيان خبير الحاسب الآلي في الديوان الأميري .

تكوين اللجنة

وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ تم تشكيل لجنة فرعية داخل المكتب لمتابعة موضوع الحاسب الآلي بجامعة قطر ، مكونة من كل من :

- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي .
- الدكتور لطيفة إبراهيم الحوطي

وذلك لدراسة ومتابعة أية تقارير خاصة بالحاسب الآلي .

وعرض الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي على أعضاء المكتب خلاصة لتقرير اللجنة الفرعية التي شكلها المكتب لدراسة التقرير الأولي عن استخدامات الحاسب الآلي ونظام المعلومات بجامعة قطر ، والمقدم من الدكتور صليب روفائيل . وقد وافق الأعضاء على تقرير اللجنة الفرعية ، التي تم إعادة تشكيلها على النحو التالي :

الأستاذ الدكتور على علي لاظ	
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي	مقـــرراً
الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	
الدكتور مصـــطفى الفيـومي	

على أن تستعين اللجنة برأى الدكتورفيليب سيف الأستاذ الزائر بالجامعة ، والسيد راندي كاركجيان خبير الحاسب الآلي بالديوان الأميري .

كما رأى أعضاء المكتب الفني أهمية اقتناء حاسب آلي تابع لجامعة قطر ، وذلك لاستخدامه في المجالات المختلفة التي وردت بالتقرير الأولي عن استخدام الحاسب الآلي ونظام المعلومات بالجامعة . كما اقترح الأعضاء الأخذ بأفضلية البدء في إنشاء مركز ذي حجم كبير ، حتى يستوعب احتياجات الجامعة ويمكن اعتباره مركزاً للحاسب الألي على مستوى الدولة ، وحتى لايتم تكراره في أي جهة أخرى بداخل الدولة .

واقترحت الدكتورة لطيفة الحوطي في ١٩٧٩/١٢/٢٠ أن يطلب رسمياً من الديوان الأميري الاستعانة بالسيد راندي كاركجيان ، وكان من رأيها أنه بالإمكان أن يكون للجامعة حاسب آلي خاص بها ، على أن يكون جزءاً من الحاسب الآلي المركزي في المستقبل ، وتحسب ميزانيته من ميزانية الحاسب الآلي المركزي .

وتم في ١٩٨٠/٢/٢٤ إعادة تشكيل مجموعة العمل للجنة الحاسب الآلي على النحو التالي :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي	المكتب الفني
الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	المكتب الفني
الدكتور أحمـد سـعد حسـني	المؤسسة القطرية العامة للبترول
السيد/ رانـــدي كاركجيـان	الديوان الأميري

وقد قامت اللجنة بزيارات إلى بعض إدارات الحكومة بالدولة وذلك للاطلاع على نظم الحاسب الآلي الموجودة بها ، وقدمت بعد ذلك مذكرة تم عرضها على المكتب الفني بشأن موضـوع الحـاسب الآلي ، وقـد وافق الأعضـاء عليهـا على أن تعـرض على مجلس الأمناء الاستشاري بالجامعة .

واقترح المكتب الفني في ١٩٨٠/١١/٥ تعيين خبير متخصص في الحاسب الآلي ، حتى يتم متـابعـة الدراسات الخاصة بالمشروع ، على أن تقوم اللجان المنبثقة عن المكتب الفني للتطوير الجامعي بإعداد مذكرة باحتياجات الحاسب الآلي من الخبرات والوظائف .

إنجازات اللجنة

قامت لجنـة الحـاسب الآلي بعقـد عدة اجتـماعـات وتـوصلت إلى نتائج تم عرضها في ١٩٨٢/٢/٢٢ على المكتب الفني ، وهي :

- حصر عدد الساعات اللازمة من الحاسب الآلي حتى ١٩٨٥ ، تمهيداً للتعرف على حجم ومواصفات الحاسب المطلوب ، وكذلك عدد الوصلات اللازمة .

- البدء باقتناء حاسب آلي في أسرع وقت ممكن ، على ألا يرتبط ذلك بالانتقال إلى المبنى الدائم للجامعة .
- تحديد مساحة المكان المطلوب حالياً في مبنى الجامعة ، وتقدر بأربعمائة متر مربع ٤٠٠م٢ ، ليكون نواة لمركز الحاسب الآلي .
- حصر الوظائف المطلوبة لتشغيل المركز والقيام بتدريس المقررات المطلوبة .

كما وافقت الجامعة على انتداب الدكتور أحمد سعد حسني من وظيفته يوماً في الأسبوع للإشراف على وضع مواصفات الحاسب الآلي وتولي مسئوليته بشكل مباشر .

وتم في ١٢/١٠/١٩٨٢ تعيين المهندس محمد توفيق مديراً للحاسب الآلي بالجامعة . كما أعيد في ١١/١/١٩٨٣ تشكيل اللجنة بحيث أصبحت كالتالي :

الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي	المكتب الفني ، رئيساً
الأستاذ عبدالعزيز السعيد البيومي	المكتب الفني
الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	المكتب الفني
الدكتور طارق عبد الرحمن	كلية الهندسة
الدكتور جعفر خلف العبدالله	كلية الهندسة
الدكتور مصطفى الفيومي	كلية العلوم
الدكتور أحمد سعد حسني	المؤسسة القطرية للبترول
المهندس محمد توفيق	مدير مركز الحاسب الآلي
السيد/ أحمد عالم	مركز الحاسب الآلي

وقد حددت اللجنة دورها في المرحلة المقبلة في رسم السياسة العامة لنمو وتطور إمكانات الحاسب الآلي بالجامعة ، وتحديد الخطوط العريضة لسياسات التعاون بين إدارة الحاسب الآلي وبين الكليات المختلفة بالجامعة . وقامت الجامعة بشراء عدد من الحاسبات الشخصية من خلال اليونسكو لإنشاء معمل للحاسب الآلي ، كما تم تركيب هذه التجهيزات ، واستخدمت للأغراض التعليمية لكل من كليتي العلوم والهندسة ، كما تم تشكيل برامج النظم واللغات للحاسب الآلي .

تم إعداد وطرح مناقصة لتزويد الجامعة بحاسب آلي ، وتم تقييمها من الناحية الفنية ، وقد تكونت لجنة فنية لتسلم الحاسب الآلي (من نوع Prime) وإجراء الاختبارات المناسبة على أجزائه وبرامجه ، والتأكد من صحتها ومطابقتها للمعلومات ، ومتابعة استكمال شروط عقد شراء الحاسب الآلي من السادة :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي
الدكتور طارق عبد الرحمن

الدكتور أحمد سعد حسني
المهندس محمد توفيق إبراهيم
المهندس أحمد اليوسف

وقد تم تخصيص وحدة كبيرة من وحدات المباني الجاهزة وإعدادها في المبنى المؤقت لتكون نواة لمركز الحاسب الآلي للجامعة ، وبدأت أجهزة وبرامج الحاسب الآلي في الوصول للجامعة اعتباراً من ٢٠/١١/١٩٨٣ ، وبدأ المورد في تركيب واستكمال معظم التجهيزات واحتياجات تشغيل الحاسب . وعقد اتفاق مع الشركة الموردة لعقد دورات تدريبية عملية للعاملين بالمركز بعد تعيين عدد مناسب منهم .

اجتمعت اللجنة الفنية بمركز الحاسب الآلي لتسلم الحاسب الآلي في ٢٠/١/١٩٨٣ ، وقدمت تقريراً تناولت فيه مناقشة السياسة المناسبة التي تتبعها اللجنة ، حتى تتم عملية تزويد المركز بجهاز للحاسب الآلي من نوع (WANG) بأسرع وقت ممكن ، حتى يمكن استخدامه للتدريس في الفصل الدراسي الثاني ربيع ١٩٨٣ . فبدأت اللجنة الفنية بالجامعة حصر وفحص واختبار أجهزة الحاسب الآلي في ٣/١/١٩٨٣ ، وانتهت من ذلك في ١٤/١٢/١٩٨٣ ، وبدأ تشغيل الأجهزة اعتباراً من هذا التاريخ . وبدأ الطلاب في استعمال الحاسب بمركز الحاسب الآلي خلال العام الدراسي ٨٣/١٩٨٤ اعتباراً من يوم ١٦/١٢/١٩٨٣ ، بمجموع (٤١) طالباً ، بالإضافة إلى (٢٩) من أعضاء هيئة التدريس وطاقم المركز ، ليكون المجموع (٧٠) مستخدماً لأجهزة الحاسب الآلي بالجامعة .

عرض المهندس محمد توفيق إبراهيم مدير مركز الحاسب الآلي في ٥/٣/١٩٨٣ نتيجة ما تم التوصل إليه من إمكانات الحاسب الآلي الخاص بالمخازن المركزية للمباني الدائمة . وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع بين أعضاء لجنة التجهيزات والمباني وممثل من شركة CRS في حضور السيد نورمان لو خبير التجهيزات بالمكتب الفني والمهندس محمد توفيق إبراهيم لدراسة مدى إمكانية استخدام الحاسب لأعمال المخازن الرئيسية لمباني الجامعة .

قامت لجنة الحاسب في ٢٩/١١/١٩٨٣ بوضع الخطة العامة لاستخدامات الحاسب الآلي بالجامعة ، ودراسة أولويات التنفيذ ، حيث لخصت اللجنة أهداف إنشاء مركز الحاسب الآلي في استخدام نظام الحاسب في أنشطة الجامعة الرئيسية وهي :

- التدريس والمقررات الجامعية . - الإدارة والمكتبات . - البحوث .

كما قامت اللجنة بوضع الخطوط العريضة لسياسة استخدام الحاسب الآلي في المجالات الثلاثة .

وهناك لجان أخرى للحاسب الآلي شارك فيها المكتب سوف يرد الحديث عنها فيما بعد .

(٢) لجنة اللوائح الجامعية

تكوين اللجنة

تشكلت اللجنة منذ عام ١٩٧٩ ، وكان تشكيلها في البداية كما يلي :

- الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى
- الدكتور عادل حسن غنيم

وانضم إلى عضوية اللجنة في العام الجامعي ١٩٨١/٨٠ الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم حتى العام ١٩٨٦/٨٥ ، كما انضم إلى عضويتها في عام ١٩٨٢/٨١ الدكتور عبدالحميد الأنصاري ، وشاركت الدكتورة جهينة سلطان في عضوية اللجنة حتى عام ١٩٨٥ .

إنجازات اللجنة

(١) إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة

- بدأ العمل في إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة منذ تكوين المكتب ، حيث قامت اللجنة بمراجعة مسودات المشروع الذي سبق إعداده من بعض الخبراء والمسئولين بالجامعة ، وتم مراجعة اللوائح التنفيذية للجامعات الخليجية وبعض الجامعات العربية ، حيث استفادت اللجنة من النصوص التي تضمنتها تلك اللوائح ، وتم إعداد مشروع مبدئي للائحة التنفيذية .
- عقدت عدة جلسات خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٩ والأولى من عام ١٩٨٠ لمراجعة المشروع ، وشارك في حضورها الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم مدير الجامعة السابق ، والأستاذ الدكتور جابر عبدالحميد جابر وكيل الجامعة ، والأستاذ الدكتور أحمد خيري كاظم كبير خبراء اليونسكو في ذلك الوقت .
- في ١٩٨٠/٤/٣ عرض المشروع على المكتب الفني للتطوير الجامعي ، حيث قرر المكتب ما يلي :

(أ) قيام أعضاء المكتب بدراسة مشروع اللائحة التنفيذية .

(ب) عرض مشروع اللائحة على مجالس الكليات لإبداء الرأي بشأنها .

(جـ) يتولى المكتب الفني صياغة اللائحة بعد ذلك في صورتها النهائية ورفعها إلى مدير الجامعة ، تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة .

- قام أعضاء المكتب في ١٩٨٠/٥/١٧ بمناقشة بعض مواد اللائحة التنفيذية ، واتفق الأعضاء على عقد اجتماعات استثنائية لمتابعة مناقشة باقي مواد اللائحة ، وتم تخصيص مساء يومي السبت والثلاثاء لهذا الغرض .
- بعد انتهاء أعضاء المكتب من مراجعة مشروع اللائحة التنفيذية قرروا في ١٩٨٠/١١/١٧ دعوة خبير قانوني لمراجعة المشروع مراجعة قانونية ، حيث وقع الاختيار على الدكتور محمد سليم العوا الذي كان يومئذ خبيراً لمكتب التربية العربي لدول الخليج العربية .
- قام الدكتور عادل حسن غنيم بإعداد مشروع اللائحة المالية للجامعة ، وتقرر في ١١ ديسمبر ١٩٨٠ قيام أعضاء المكتب بمراجعة المشروع وتقديم اقتراحاتهم بصدده .
- حضر الخبير القانوني الدكتور محمد سليم العوا إلى الدوحة في أواخر ديسمبر ١٩٨٠ حيث قام بدراسة مشروع اللائحة وأبدى ملاحظاته عليها في اجتماعات حضرها أعضاء المكتب الذين شاركوا في تنقيح المشروع وإعداده في صورته النهائية .
- تم في ١٩٨١/١/١٧ تكليف كل من الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم والدكتورة جهينة العيسى والدكتور عادل غنيم بمراجعة المشروع مراجعة شاملة .
- وافق المكتب خلال شهر مارس ١٩٨١ على مشروع اللائحة التنفيذية للجامعة في صورته الأخيرة .
- تم إرسال مشروع اللائحة إلى مكتب المستشار القانوني لسمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة ، حيث قام الدكتور عادل غنيم والدكتور هارون الجمل الخبير القانوني للجامعة بحضور جلسات عديدة مع بعض الخبراء القانونيين بمكتب المستشار القانوني لسمو الأمير ، لإيضاح وجهة نظر الجامعة بالنسبة لنصوص المشروع .
- تلقت الجامعة من مكتب المستشار القانوني لسمو الأمير - في وقت لاحق - تقريراً بملاحظات المكتب على بعض نصوص المشروع ، بهدف دراستها وإبداء الرأي بشأنها . وقام الدكتور عادل غنيم بإعداد مقارنة بين المشروعين لإيضاح أوجه الفرق بينها .
- تلقت الجامعة في ١٩٨٧/٤/٤ موافقة سمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة على تكليف كلية الإدارة الاقتصاد بإعداد دراسة عن الهيكل التنظيمي للجامعة ، واقتراح اللوائح المالية والإدارية والتنظيمية اللازمة . وبناء على ذلك أصدر مدير الجامعة قراره رقم (١٤) لسنة ١٩٨٧ في ١٩٨٧/٦/١٥ بإنشاء لجنة تسمى «لجنة التنظيم واللوائح» تتولى القيام بهذه المهمة ، وكان الدكتور عادل غنيم ممثلاً للمكتب الفني في هذه اللجنة ، حيث شارك في أعمالها المختلفة ، وكان مسئولا بشكل خاص ومعه الدكتور هارون الجمل عن إعداد مشروع اللائحة التنفيذية للجامعة في صورته الأخيرة ، على ضوء ملاحظات اللجنة

والمجالس المسئولة بالجامعة واقتراحات المكتب الفني للتطوير الجامعي ومكتب المستشار القانوني لسمو الأمير .

- أحاط الدكتور عادل غنيم المكتب علماً في ١٩٨٧/١٢/٢٩ بانتهاء لجنة التنظيم واللوائح من مراجعة مشروع اللائحة التنفيذية ، وأنه تم الأخذ بالاقتراحات التي أبداها المكتب بالنسبة لعدد من مواد اللائحة .
- عرض المشروع على مجلس الجامعة في خمس جلسات متتالية في الفترة من ١٩٩٠/٣/٢٨ إلى ١٩٩٠/٥/٢ ، وتولى الدكتور عادل غنيم والدكتور هارون الجمل عرض المشروع على المجلس ، حيث تم إقراره في ١٩٩٠/٥/٢ .

(٢) إعداد مشروعات اللوائح الداخلية للكليات :

- أوصى المكتب الفني في ١٩٨١/٥/١٢ بأن تقوم الكليات المختلفة بوضع مشروعات لوائحها الداخلية وموافاة المكتب بها حتى يتسنى دراستها .
- بناء على موافقة الأستاذ الدكتور مدير الجامعة في ١٩٨١/٦/١٢ تم الكتابة إلى عمداء الكليات ، لوضع مشروعات لوائحها الداخلية وموافاة المكتب بها ، كما تم إفادتهم بوجود نماذج بمكتبة المكتب من اللوائح والقوانين لبعض الجامعات العربية ، التي يمكن الاسترشاد بها في وضع تلك اللوائح .
- قامت لجنة اللوائح خلال العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ بمراجعة مشروعات اللوائح الداخلية للكليات ، وقد راعت اللجنة في ذلك عدم تعارضها مع مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة . وكانت اللجنة تعرض على المكتب أولا بأول ملاحظاتها على تلك اللوائح .
- تم الاتفاق في ١٩٨٢/١٠/١٢ على عقد اجتماع يضم أعضاء المكتب وعمداء الكليات لإبداء ملاحظات على مشروعات اللوائح الداخلية ، وقد تم عقد الاجتماع الذي توصل إلى الاتفاق حول كثير من النقاط المقترحة ، وأعيدت اللوائح إلى الكليات لمراجعتها .
- تلقى المكتب مشروعات اللوائح الداخلية لكليات التربية ، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، والشريعة والدراسات الإسلامية ، والهندسة ، حيث تم مراجعتها ورفعها إلى مدير الجامعة خلال شهر مايو ١٩٨٢ .
- وافق المكتب على مشروع اللائحة الداخلية لكلية العلوم في صورته الأخيرة في ١٩٨٤/٢/٧ وتم رفعه إلى مدير الجامعة .
- أشار مدير الجامعة بتكليف الدكتور هارون الجمل الخبير القانوني للجامعة بعمل المراجعة

القانونية لمشروعات اللوائح الداخلية للكليات ، حيث أنجز هذه المهمة ، وأعيدت المشروعات إلى الكليات لإجراء التعديلات اللازمة على ضوء تلك الملاحظات .

- قامت الكليات بإعادة مراجعة مشروعات لوائحها خلال العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ ، وتم إرسالها إلى المكتب حيث أعيد النظر فيها بواسطة لجنة اللوائح الجامعية ، التي أعدت تقريراً عاماً بملاحظاتها بعد مراجعة تلك المشروعات ، عرضت على المكتب في عدة جلسات حيث أبدى الأعضاء بعض الملاحظات ، وكلفوا لجنة اللوائح بمراجعة الجهات المعنية بشأنها .
- بعد الانتهاء من مراجعة مشروعات اللوائح الداخلية لكليات الجامعة اتفق أعضاء المكتب في ١٩٨٧/١/١٥ على الكتابة لكليات الجامعة ، لموافاة المكتب خلال أسبوعين بأية تعديلات على الخطط والبرامج الدراسية التي ترغب الكليات في إدخالها على مشروعات اللوائح ، قبل رفعها لمدير الجامعة بالنيابة ، على أن يتم إعداد تقرير نهائي بملاحظات المكتب على مشروعات اللوائح .
- قامت الكليات بعمل المراجعة النهائية لمشروعات لوائحها خلال العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ، وقام المكتب بمراجعة تلك اللوائح وإعداد تقرير نهائي بملاحظاته ، رفعت لمدير الجامعة بالنيابة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ ، تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة .
- أوصى المكتب في ١٩٨٨/٥/٣١ باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار اللوائح الداخلية للكليات ، وذلك تحقيقاً للاستقرار الدراسي بكليات الجامعة ، وحرصاً على التزام الكليات جميعها بقواعد وأحكام موحدة .

(٣) إعداد مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز العلمية

- أوصى المكتب الفني للتطوير الجامعي خلال العام الجامعي ١٩٨١/٨٠ بإعداد مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز العلمية بالجامعة ، حيث تم إرسال خطابات لمراكز البحوث بالجامعة ، لموافاة المكتب بمشروعات لوائحها .
- قامت المراكز في نفس العام بإعداد مشروعات لوائحها الداخلية ، حيث تم دراستها بلجنة اللوائح الجامعية بالمكتب في جلسات عدة ، شارك الدكتور هارون الجمل في حضورها ، وقام بإعادة صياغتها في ضوء ما أبدى من ملاحظات .
- قام المكتب خلال العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ بمراجعة مشروع لائحة مركز بحوث السيرة والسنة النبوية ، وتم رفع مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز العلمية الأربعة إلى مدير الجامعة .

- تم إرجاء النظر في مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز لحين صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة ، بحيث تستفيد تلك اللوائح من نصوص اللائحة التنفيذية ، خاصة فيما يتعلق بالسلطات المالية ، وبناء على ذلك أعيدت مشروعات اللوائح الداخلية للمراكز .
- قامت مجالس إدارات المراكز العلمية خلال العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ بإعداد مشروعات جديدة للوائحها التنظيمية والإدارية والمالية . وقام المكتب باستطلاع رأي إدارة الشئون المالية والإدارية بالجامعة فيما تضمنته من مواد متعلقة بالشئون المالية ، كما أحيلت المشروعات إلى لجنة لمراجعتها مكونة من كل من :
  - الدكتور عادل حسن غنيم
  - الدكتور عبد الحميد الأنصاري
  - الدكتور هارون الجمل .
- رأى المكتب إرجاء النظر في تلك المشروعات لحين إقرار الهيكل التنظيمي وصدور اللوائح التنفيذية والمالية للجامعة حتى يمكن الاسترشاد بها في إعداد مشروعات اللوائح .
- نظراً لصدور قرار مدير الجامعة بالنيابة رقم (٢١) لسنة ١٩٩١ بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور أمين عام الجامعة وهي «اللجنة التنفيذية للتطوير التنظيمي والإداري بالجامعة» حيث يدخل ضمن اختصاصاتها مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي التفصيلي للوحدات الأكاديمية والبحثية والإدارية بالجامعة في حدود «التنظيم الأعلى والإطار التنظيمي العام الذي أقره مجلس الجامعة» ، فقد أحيلت مشروعات اللوئح التنظيمية والإدارية والمالية للمراكز العلمية في ١٩٩١/١٠/٢٢ إلى تلك اللجنة .

(٤) أعداد مشروع لائحة المكتبات الجامعية

- قامت لجنة اللوائح الجامعية بالمكتب بمراجعة مشروع لائحة المكتبات الجامعية الذي أعدته إدارة مكتبات الجامعة ، وعرض المشروع مع تقرير اللجنة على المكتب بجلسته في ١٩٨٧/١/٢٩ ، حيث وافق الأعضاء على التقرير المقدم من اللجنة ، بعد إبداء بعض الملاحظات والتعديلات اللازمة ، وتقرر دعوة مدير المكتبات لحضور الاجتماع التالي للرد على استفسارات الأعضاء بشأن مشروع اللائحة .
- عقد المكتب اجتماعاً في ١٩٨٧/٥/١٣ حضره مدير المكتبات ، وتم مناقشة اللائحة وإدخال التعديلات المناسبة ، وقد اقترح الأعضاء ما يلي :

١ - إجراء الاتصالات اللازمة مع مراكز البحوث بالجامعة ، حتى يمكن عمل التنسيق اللازم بين مكتبة الجامعة ومكتبات المراكز ووضع سبل التعاون بينهما .

٢ - بحث إمكانية حق الشراء المباشر لمدير المكتبات الجامعية في حدود مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، وذلك من خلال إيجاد وسائل تعطي لمدير المكتبات الحق في ذلك ، سواء على هيئة سلفة دائمة أو أي طريق آخر .

٣ - فصل الملحق الخاص ببيان السلم الوظيفي والتوصيف الوظيفي عن مشروع اللائحة ، على أن يقدم الملحق إلى الجهات المعنية بالجامعة لاعتماده بشكل منفصل .

٤ - إعادة تنظيم بنود اللائحة ، على أن يتم ذلك بالتنسيق بين لجنة اللوائح بالمكتب الفني ومدير إدارة المكتبات .

- قام المكتب بجلسته في ١٩٨٧/٥/٢٧ باستعراض المشروع في صورته الأخيرة ، وتم رفع المشروع لمدير الجامعة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ .

(٥) إعداد مشروع الهيكل التنظيمي للجامعة

- قامت لجنة اللوائح في١٩٨٢/١٢/١٤ بدراسة الهيكل التنظيمي للجامعة والذي عرضه الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم الأمين العام للجامعة على المكتب لإبداء الرأي بشأنه .
- ناقش الأعضاء بجلسة ١٩٨٣/١/١١ الإطار العام للهيكل التنظيمي للجامعة ، ورأى الأعضاء تأجيل المناقشة إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية للجامعة ، والتي على ضوئها يمكن وضع هذا الهيكل بما لا يخالف قانون الجامعة ولوائحها التنفيذية .
- أوصى المكتب في ١٩٨٧/١/١٥ بتشكيل لجنة على مستوى الجامعة لإعداد دراسة عن الهيكل التنظيمي للجامعة على أن يمثل فيها المكتب الفني .
- تم في ١٩٨٧/٤/٤ تكليف كلية الإدارة والاقتصاد بإعداد دراسة الهيكل التنظيمي للجامعة ، وأصدر مدير الجامعة في ١٩٨٧/٦/١٥ قراره بتشكيل تلك اللجنة برئاسة الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم أمين عام الجامعة ، حيث مثل المكتب فيها الدكتور عادل غنيم .
- قامت تلك اللجنة بالانتهاء من إعداد مشروع الهيكل التنظيمي للجامعة الذي عرض على مجلس الجامعة بجلسته في ١٩٨٩/١٢/٢٧م الممتدة إل ١٩٩٠/١/١ حيث أقر المشروع ، ورفع للجهات المختصة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإقراره .

(٦) تنظيم المراقبة العامة للشئون الثقافية والخدمات بالجامعة

- تقدم المراقب العام للشئون الثقافية والخدمات بمذكرة في ١٩٧٩/٦/٧ يقترح فيها إجراء بعض التنظيمات في المراقبة العامة للشئون الثقافية والخدمات .
- أحال الأستاذ الدكتور مدير الجامعة المذكرة للمكتب الفني للتطوير الجامعي ١٩٧٩/١٠/٢٧ .
- كلف المكتب الدكتور عادل غنيم بجلسة ١٩٧٩/١٢/٩ بدراسة المذكرة وتقديم مقترحات لتنظيم المراقبة .
- عقد الدكتور عادل غنيم لقاءين مع السيد/ موسى زينل المراقب العام للشئون الثقافية والخدمات للإستفسار عن بعض النقاط ، ومعرفة الوضع الراهن من المراقبة ومناقشة بعض المقترحات .
- بعد قيام المكتب بدراسة الموضوع اقترح ما يأتي :

(أ) أن يكون نشاط المراقبة العامة مقتصراً على الشئون الثقافية وحدها ، ويكون اسمها «المراقبة العامة للشئون الثقافية» وتضم أربعة أقسام :

١ - قسم العلاقات الثقافية والمؤتمرات .
٢ - قسم الإعارات والأساتذة الزائرين .
٣ - قسم الخريجين .
٤ - قسم العلاقات العامة .

(ب) أن ينفصل قسما الإسكان والشئون العامة في المراقبة العامة للشئون الثقافية والخدمات،

وتنشأ إدارة للشئون العامة تتبع مراقب عام الشئون الإدارية وتنقسم إلى قسمين

١ - قسم الإسكان الخارجي .
٢ - قسم الخدمات ويختص بشئون العمال والنظافة والسيارات والبنزين والصيانة والتليفونات وإعداد الاحتفالات .

وتم رفع مذكرة بذلك إلى مدير الجامعة في ١٩٨٠/١/١٩ .

٣ - لجنة الاتحادات والمجالس الجامعية

تكوين اللجنة

وافق السيد الدكتور مدير الجامعة بالنيابة في مايو ١٩٨٨ على اقتراح المكتب الفني للتطوير الجامعي بتشكيل لجنة للاتحادات والمجالس الجامعية تكون مهمتها دراسة ومتابعة توصيات وقرارات المجالس والاتحادات الجامعية المختلفة من كل من :

الدكتور عادل حسن غنيم مقرراً
الأستاذ الدكتور عبد العال مباشر
الدكتور عبد الحميد الأنصاري
الدكتور عبد العزيز كمال
الدكتور عبد الله الحمادي

وانضم إلى عضوية اللجنة اعتباراً من شهر نوفمبر ١٩٩٠ الدكتور على أحمد الكبيسي .

إنجازات اللجنة

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في ١٩٨٨/٦/١١ ، وعقدت خلال العام الجامعي ١٩٩٠/٨٩ ثمانية اجتماعات ، وخلال العام الجامعي ١٩٩١/٩٠ ستة اجتماعات ، وخلال العام الجامعي ١٩٩٢/٩١ اجتماعين ، حيث قامت خلال تلك الاجتماعات بدراسة الموضوعات الآتية :

أولا : دراسة موضوع تعريب التعليم الجامعي ، واقتراح المهام التي ستضطلع بها لجنة التعريب بالجامعة .
ثانياً : دراسة توجهات الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديري جامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج التي عقدت في رحاب جامعة قطر خلال الفترة من ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ .
ثالثاً : دراسة توصيات المؤتمر العلمي الأول بكلية التربية بجامعة البحرين .
رابعاً : دراسة نتائج المؤتمر الرابع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد في دمشق في أغسطس ١٩٨٩ .
خامساً : دراسة توصيات الندوة المشتركة بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الإفريقية التي عقدت في رحاب جامعة الخرطوم في الفترة من ١٤ إلى ١٦/١٠/ ١٩٨٩ .

سادساً : دراسة توصيات ندوة «أقسام الإنتاج الحيواني في الجامعات العربية» التي عقدت في رحاب جامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٤ - ٧ مارس ١٩٩٠ .

سابعاً : دراسة توصيات الاجتماع الثالث لرؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة من ٦ إلى ٧ مارس ١٩٩٠ .

ثامناً : دراسة توصيات ندوة «نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي» التي عقدها مركز بحوث السيرة والسنة النبوية بجامعة قطر في ١٠ مارس ١٩٩٠ .

تاسعاً : دراسة توصيات مجلس اتحاد الجامعات العربية في دوته الثالثة والعشرين المنعقدة في رحاب جامعة العرب الطبية في الجماهيرية الليبية في الفترة من ١٧ - ٢٠ فبراير ١٩٩٠ .

عاشراً : دراسة توصيات مجمع اللغة العربية في ختام دورته السادسة والخمسين التي عقدت بمدينة القاهرة في المدة من ٢٦ فبراير إلى ١٢ مارس ١٩٩٠ .

حادي عشر : النظر في تقرير حول المؤتمر العلمي الثالث (الأسرة العربية . . الواقع والمتطلبات) الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ مارس ١٩٩٠ .

ثاني عشر : دراسة التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية البلدانية حول الشباب والتنمية الصحية التي عقدت بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ١٨ - ١٩٨٩/١٢/٢٣ .

ثالث عشر : دراسة «نشرة اليونيسيف الإعلامية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن اجتماع واحد وسبعين من زعماء العالم في شهر سبتمبر ١٩٩٠ . وما انتهى إليه الاجتماع من أجل الأطفال» .

رابع عشر : دراسة توصيات ندوة «الثقافة بوصفها تعبيراً» التي نظمها اتحاد كتاب وأدباء الإمارات بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الفترة مابين ٢٨ - ١٩٩١/٤/٣٠ بالشارقة .

خامس عشر : دراسة نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد انتهت اللجنة من دراستها لتلك الندوات والمؤتمرات والاجتماعات والمجامع بتوصيات عرضت في حينه على المكتب الفني للتطوير الجامعي الذي وافق عليها بعد إدخال ما رآه من تعديلات ، ثم رفعت تلك التوصيات في مذكرات للعرض على الدكتور مدير الجامعة ، حيث أشار عليها بما رآه مناسباً سواء بالتحويل إلى الكليات أو المراكز للاهتمام بمضمون تلك

التوصيات والمقترحات أو بتوجيه المكتب لمتابعة بعض الموضوعات ، أو بعرض الموضوع على مجلس الجامعة .

وقد عرضت في حينه عدة موضوعات على مجلس الجامعة ، ففي جلسته في ١٩٩١/٣/٢٧ تدارس المجلس اقتراحات اللجنة بشأن توصيات مجمع اللغة العربية وأصدر بشأنها القرار التالي :

«يؤكد المجلس على مضمون التوصيات المشار إليها ، ويوصي الكليات والمراكز بمراعاتها» .

وفي جلسته في ١٩٩٢/٩/٣٠ نظر المجلس في المذكرة المقدمة من المكتب بشأن توصيات ندوة «الثقافة بوصفها تعبيراً» وقرر أن تحال التوصيات إلى مجلس الكليات لدراستها والنظر في إمكانية تنفيذها بالجامعة . مما يوضح أن توصيات اللجنة تجد اهتماماً من الإدارة العليا ومجلس الجامعة .

٤ - لجنة المطبوعات الجامعية

تكوين اللجنة

وافق السيد الدكتور مدير الجامعة بالنيابة في إبريل ١٩٩٠ على تشكيل لجنة للمطبوعات الجامعية منبثقة عن المكتب الفني للتطوير الجامعي على النحو الآتي :

الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم مقرراً
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي
الأستاذ الدكتور شعبان خليفة
الدكتور فوزي أحمد زاهر
الدكتور عبدالعزيز كمال

وانضمت إلى عضوية اللجنة اعتباراً من شهر نوفمبر ١٩٩٠ الدكتورة نور سلطان سيف العيسى .

وانحصرت مهمة اللجنة في الإشراف على إصدار المطبوعات الجامعية المختلفة غير العلمية والتنسيق بينها ، والتخطيط لانتظام صدورها .

إنجازات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعها الأول خلال العام الجامعي ٨٩/١٩٩٠ في ٢٣/٥/١٩٩٠ ، وتابعت اجتماعاتها خلال العامين ٩٠/٩١ و ٩١/١٩٩٢ وخلال تلك الاجتماعات تمكنت اللجنة من انجاز المهام الآتية :

أولاً : اعداد مشروع تم على أساسه اصدار دليل من الكليات الآتية :

١ - كلية التربية .
٢ - كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية .
٣ - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .
٤ - كلية العلوم .
٥ - كلية الهندسة .
٦ - كلية الإدارة والاقتصاد .

وقد قامت الكليات المختلفة بإعداد تلك الأدلة وتولت اللجنة مهمة التنسيق والمراجعة ، وإعداد المواصفات الفنية لتلك الأدلة ، كما تولى مركز تكنولوجيا التعليم تصميم الأغلفة بحيث تشمل شعار الجامعة واللون الذي يميز مطبوعاتها .

ثانياً : إعداد مشروع لإصدار قائمة مطبوعات للجامعة ، تم على أساسه قيام إدارة المكتبات الجامعية (مريم السيد) رئيسة قسم الببلوجرافيا بمكتبة الجامعة بالتعاون مع المكتب

الفني للتطوير الجامعي (ابتهاج محمد الأحمداني) السكرتيرة بالمكتب لإعداد الدليل ، حيث تم مراجعته في اللجنة ، ويجرى حالياً استنساخ خمسمائة نسخة من القائمة بحيث يتم تحديثها سنوياً .

ثالثاً : إعداد مشروع لإصدار دليل لكل من المراكز الآتية :

١ - مركز البحوث العلمية والتطبيقية .
٢ - مركز البحوث التربوية .
٣ - مركز الوثائق والدراسات الإنسانية .
٤ - مركز بحوث السيرة والسنة .
٥ - مركز تكنولوجيا التعليم .
٦ - مركز الحاسب الآلي .

حيث قامت المراكز المختلفة بإعداد أدلتها ، وقامت اللجنة بمهمة التنسيق والمراجعة ، وتم صدور تلك الأدلة .

رابعاً : قامت اللجنة بتحديث مطويات كليات الجامعة ومراكزها المختلفة ، حيث تولت تلك الوحدات إعادة تحديث مطوياتها طبقاً للأسس التي وضعتها اللجنة ، وتم فعلاً طبع تلك المطويات .

خامساً : قامت اللجنة بإعداد مشروع كتيب عنوانه «جامعة قطر . ملامح عامة» يعطي للزائر فكرة موجزة عن الجامعة وخططها وأهدافها .

بعض الادلة والمطبوعات الخاصة بالكليات ومراكز البحوث والمراكز العلمية التي تم إعدادها بإشراف لجنة المطبوعات

٥ - لجنة التعليم المستمر وخدمة المجتمع

نظراً لاستقرار الجامعة وانتقالها من مرحلة التشييد والبناء إلى مرحلة التطوير والانفتاح على المجتمع ، فقد بدأت بعض كليات الجامعة - بما لديها من كفاءات بشرية وإمكانات معملية - في تقديم خدمات واستشارات علمية وفنية بصورة مباشرة إلى بعض المؤسسات . لذا ظهرت الحاجة إلى أن تبدأ الجامعة في محاولة تنظيم العلاقة بين كليات الجامعة ومؤسسات الدولة المختلفة .

تكوين اللجنة

واعتماداً على توصية الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديري جامعات دول الخليج التي عقدت في رحاب جامعة قطر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، وبناء على الاقتراح المقدم من لجنة الاتحادات والمجالس الجامعية المنبثقة عن المكتب الفني للتطوير الجامعي ، وتوصيتها بالاهتمام بموضوع الاستشارات العلمية والفنية ، وبتوجيه من السيد الدكتور مدير الجامعة بالنيابة ، فلقد قام المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٩/١٢/١٢ بمناقشة هذا الموضوع ، حيث اقترح الأعضاء تشكيل لجنة لدراسة هذه الفكرة وكيفية تنفيذها ، على أن يمثل المكتب الفني في هذه اللجنة فريق عمل يتكون من كل من الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي والدكتور عصام رشدي .

وقد وافق مدير الجامعة بالنيابة على تشكيل اللجنة في ١٩٩٠/٤/٢٢ على النحو التالي :

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي مقرراً
الدكتور عصام حسين رشدي
الدكتور عبد الله حسين الكبيسي
الدكتور عبد الله المناعي
الدكتور خالد العلي
الدكتور حلمي البشبيشي

وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في ١٩٨٩/١٢/١٧ ، وتم في هذا الاجتماع مناقشة عامة حول موضوع التعليم المستمر والاستشارات ، وتحديد النقاط التي يجب التطرق إليها وهي : مسمى اللجنة ومهمتها ، ومنهجية العمل بها .

واستقر الرأي عند بحث هذه النقاط على أن تسمى اللجنة «لجنة التعليم المستمر وخدمة

المجتمع» وأن تنحصر مهمتها في تنظيم العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الدولة المختلفة فيما يتعلق بالنقاط التالية :

- كيفية تلبية احتياجات مؤسسات الدولة من برامج تعليم مستمر وخدمات علمية وفنية ، من قبل كليات وإدارات الجامعة المختلفة ، وتنسيق العمل بينها .
- وضع القواعد والنظم الإدارية والمالية التي تحكم هذه العلاقة .
- التوصل إلى اقتراح بالهيكل التنظيمي لمتابعة تنفيذ برامج التعليم المستمر وأعمال الاستشارات التي تقوم بها الجامعة ، للتأكد من التزام الجامعة بمسئولياتها طبقاً للقواعد والنظم المتفق عليها .
- ما يسند إليها من أعمال أخرى .

منهجية العمل باللجنة

- دراسة ما تم بالجامعات من برامج التعليم المستمر ، وأعمال الاستشارات العلمية أو الفنية ، والاستفادة من الخبرات التي نتجت عنها .
- التعرف على إمكانات الجامعة لتنظيم البرامج والخدمات العلمية والفنية .
- دراسة أسلوب عمل المؤسسات القطرية في طريقة تنظيم أعمال الاستشارات بها .
- التعرف على احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة من برامج التعليم المستمر والخدمات العلمية والفنية .
- وضع أولويات البرامج وأعمال الاستشارات التي تقدمها كليات الجامعة وإداراتها وفقاً للإمكانات المتاحة .
- دراسة التجارب المماثلة في الجامعات الخليجية والعربية الأخرى .
- استشارة من تراهم اللجنة من أصحاب الخبرة في هذا المجال ، سواء من داخل البلاد أو خارجها .
- الخروج بقواعد محددة لتنظيم برامج التعليم المستمر والاستشارات العلمية والفنية ، التي تقدمها الجامعة للمؤسسات القطرية .
- متابعة تنفيذ البرامج والاستشارات طبقاً للقواعد التي خلصت إليها اللجنة .

إنجازات اللجنة

- تحديد أهداف ووظائف المفهوم العام والسمات الخاصة بطبيعة برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع ، وكذلك أشكال وأنماط هذه البرامج .

- مخاطبة عمداء الكليات ومراكز البحوث بالجامعة ، للتعرف على أنشطة كل كلية وخطتها فيما يتعلق ببرامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع القائمة والمستقبلية .
- إعداد أوراق عمل تتضمن تحليل ردود الكليات والإدارات والمراكز والخروج منها بأنماط عامة لبرامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع .
- توجيه خطابات إلى الوزارات والمؤسسات المختلفة للدولة للتعرف على احتياجاتهم من الجامعة ، في مجال التعليم والمستمر والاستشارات .
- تجميع البيانات المتعلقة بالإمكانات البشرية والمادية بالجامعة ، والتي تخدم برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع .
- دراسة اقتراح للهيكل التنظيمي والإجرائي لنظام التعليم المستمر وخدمة المجتمع .
- الخروج بتصور نهائي لمشروع نظام للتعليم المستمر وخدمة المجتمع بجامعة قطر .

واللجنة بصدد إعداد تقرير نهائي عن أعمالها وإنجازاتها .

إحدى الحلقات الدراسية التي قدمتها جامعة قطر من خلال برنامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع

ثالثاً : لجـــان مؤقتـــة

١ - لجنة تسمية القاعات الدراسية

قرر المكتب تشكيل لجنة في ١٩٨٣/١١/١ لتحديد مسميات القاعات الرئيسية في الجامعة تحمل أسماء أعلام العرب والمسلمين ، وكان تشكيلها كما يلي

الدكتور عبد الحميد الأنصاري مقرراً
الدكتور جـلال شوقي
الأستاذ الدكتور فتح الله خليف
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز مطر
الأستاذ الدكتور عبدالسلام النويهي
الدكتور محمود قمبـــر
الدكتور عبد العظيم الـديب

عقدت اللجنة عدة اجتماعات استعرضت خلالها أسماء أعلام العرب المسلمين حيث تم تحديد بعض أسماء الأعلام حسب انجازاتهم واتفقت على تسمية القاعات بأسماء أعلام ذوى إنجازات تتعلق بالكليات التي تقع فيها هذه القاعات .

وقد انتهت اللجنة من مهمتها باقتراح إطلاق أسماء بعض الاعلام على القاعات الدراسية الرئيسية بالجامعة ، وهو ما تم تنفيذه فعلاً .

٢ - لجنة تطوير مكتبات مراكز البحوث

- عند عرض لائحة المكتبات المركزية للجامعة في جلسة المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٧/٥/١٣ اقترح الأعضاء عمل تنسيق بين مكتبة الجامعة ومكتبات المراكز العلمية بالجامعة .
- في ١٩٨٧/١٢/٢١ عقـد اجتماع حضره أعضاء المكتب الفني ومديرو المراكز ، وانتهى الاجتماع إلى :

أولا : ضرورة الإسراع بتـزويد مكتبات المراكز بالقوى العاملة اللازمة ، ويفضل أن يكون هؤلاء من خريجي تخصص تاريخ/ مكتبات ، على أن تتولى إدارة المكتبات مهمة تدريبهم .

ثانياً : بالنسبة لموقع المكتبة وطرق التزويد ، كلفت إدارة المكتبات بتقديم ورقة عمل بهذا الشأن .

- قدم السيد/ محمد عدس مدير إدارة المكتبات ورقة عمل عرضت في ١٩٨٧/١٢/٢٩ في اجتماع حضره أعضاء المكتب ومديرو المراكز ، وتضمنت النقطتين الآتيتين :

أولاً - بناء نظام متكامل للمعلومات بالجامعة ، وذلك عن طريق :
- إعداد مكان واحد يضم مكتبات المراكز مجهز بالإمكانات البشرية والمادية ، مع حصر وتصنيف مقتنيات مكتبات المراكز .
- تنظيم عملية التزويد عن طريق المكتبة المركزية .
- ميكنة المكتبات .

ثانياً - اقتراح تشكيل لجنة لتطوير مكتبات مراكز البحوث يمثل فيها كل مركز بعضو ، كما تمثل فيها المكتبات الجامعية ، ويقوم المكتب الفني بدور المنسق .

حيث تم التوصل إلى التوصيتين الآتيتين :

* ضرورة توفير مكان واحد يضم مكتبات المراكز سواء في مبنى الجمنزيوم أو الكافيتريا بمبنى الجامعة المؤقت ، وتزويدها بالإمكانات البشرية والمادية .
* تشكيل لجنة لتطوير مكتبات مراكز البحوث ، على أن يتولى المكتب الفني دور المنسق .

- تم إعداد مذكرة من قبل المكتب الفني تضمنت هذه التوصيات ورفعت إلى مدير الجامعة .
- صدر في ١٩٨٨/٣/١٩ قرار مدير الجامعة بتشكيل لجنة تطوير مكتبات مراكز البحوث على الوجة الآتي :

الدكتور عبد الحميد الأنصاري	عضو المكتب الفني للتطوير الجامعي مقرراً
	مدير مركز البحوث العلمية والتطبيقية
	ممثل مركز البحوث التربوية
	ممثل مركز الوثائق والدراسات الإنسانية
	ممثل مركز بحوث السنة والسيرة
	مدير مكتبات الجامعة
	وكيل إدارة مكتبات الجامعة

على أن تتولى اللجنة دراسة ومتابعة قضايا التزويد لمكتبات مراكز البحوث بالجامعة ، وتوفير الأجهزة والمصادر الأساسية لها .

- عقدت اللجنة اجتماعين في ١٩٨٨/١٢/٣١ و ١٩٨٩/٣/٨ بحضور كل من :

الدكتور عبد الحميد الأنصاري	مقرر اللجنـــة
أ . د . عثمان سيد أحمد	مدير مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

أ . د . عبد العظيم الديب	ممثل مركز بحوث السنة والسيرة
الدكتور حسن المعايرجي	ممثل مركز البحوث العلمية والتطبيقية
الدكتور شكري سيد أحمد	ممثل مركز البحوث التربوية
السيد/ محمـــد عـدس	مدير مكتبات الجامعة
السيد/ أحمـــد القطـــان	وكيل إدارة مكتبات الجامعة

وأوصت اللجنة بما يلي :

- اختيار مبنى الصالة الرياضية في مبنى الجامعة المؤقت مكاناً للمكتبة الموحدة لمراكز البحوث .
- أن تقوم إدارة المكتبات بوضع برنامج زمني لحصر وتصنيف الكتب الموجودة حالياً بالمركز .
- متابعة موضوع تعيين القوى العاملة (أمينات ومساعدات المكتبة) مع إدارة الجامعة .

وقد تمكنت اللجنة من إنجاز ما يأتي :

- تم حصر وتسجيل جميع الكتب والدوريات في مكتبتي مركز البحوث العلمية والتطبيقية ومركز الوثائق والدراسات الإنسانية .
- تم تعيين عدد من أمينات المكتبة ومساعدات لأمينات المكتبة واحدى الملاحظات بمكتبة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية .
- تم اختيار مبنى الجمنزيوم في مبنى الجامعة المؤقت كمقر لمكتبات مراكز البحوث ، على أن يتم أولاً إجراءات التعديلات وأعمال الصيانة اللازمة ، ليصبح المكان صالحاً لاستخدامه لهذا الغرض .

رابعا : لجان جامعية شارك فيها المكتب

جرت العادة منذ إنشاء المكتب أن يشارك أحد أو بعض أعضائه في عدد من اللجان الجامعية الهامة التي يتم تشكيلها على مستوى الجامعة ، بحيث يكون هذا العضو حلقة الوصل بين المكتب واللجنة ، يقوم بالتعبير عن وجهة نظر المكتب في اجتماعات تلك اللجان ، ثم يعرض بشكل دوري على المكتب ما يتم من دراسات وأفكار في اللجان الجامعية . ومن تلك اللجان الجامعية الهامة التي تم تمثيل المكتب فيها الجان الأربع التالية :

١ - لجنة التنظيم واللوائح

صدر في ١٩٨٧/٦/١٥ قرار مدير الجامعة رقم (١٤) بإنشاء هذه اللجنة ، وكانت برئاسة الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم أمين عام الجامعة وعضوية عدد من أعضاء هيئة التدريس ، والخبير القانوني للجامعة ، ومدير مركز الحاسب الآلي . وقد مثل المكتب في هذه اللجنة الدكتور عادل حسن غنيم ، وحددث مهمة اللجنة في النقاط الأربعة التالية :

- دراسة وإعداد الهيكل التنظيمي للجامعة ووضع برامج لتنظيم العمل المشترك ، على نحو يكفل التنسيق والتعاون بين كليات الجامعة وإداراتها ومراكز البحوث بها ، بأحسن الطرق وفي وقت أقصر وبأقل نفقة .
- إعداد النظام المالي والمحاسبي بما يوفر للجامعة ميزانية مستقلة ، ويكفل لها التصرف المباشر في أموالها ، ومراقبة تنفيذ ميزانية الجامعة إيراداً ومصروفاً وفقاً لقانون إنشاء الجامعة .
- إعداد اللوائح الإدارية الكفيلة بتخويل الجامعة صلاحيات شئون التوظيف ، كالتعيين والترقية ومنح علاوات وغيرها في حدود موازنتها .
- إعداد ومراجعة مشروعات اللوائح التنظيمية والتنفيذية بما يكفل تنظيم جهازها الإداري والمالي تنظيماً سليماً ، تحقيقاً لأهداف الجامعة في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي ، وذلك بأفضل النظم دون تعويق أو تبديد أو سوء استخدام .

وقد انتهت اللجنة من أعمالها في نهاية العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ حيث قدمت تقريراً شاملاً عن أعمالها أرفقت به مشروعات اللوائح المختلفة والهيكل التنظيمي للجامعة .

٢ - لجان الحاسب الآلي

اللجنة العليا للحاسب الآلي

بناء على الخطة التي تم إقرارها شكلت اللجنة العليا للحاسب الآلي في عام ١٩٨٤ وضمت ممثلين عن كليات الجامعة ، وكان تشكيلها كالتالي :

الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي	رئيساً
الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي	المكتب الفني
الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	المكتب الفني
الدكتور طارق عبد الرحمن	كلية الهندسة
الأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب	كلية الشريعة
الدكتور يوسف إبراهيم يوسف	كلية الشريعة
الدكتورة فوزية مصطفى عثمان	كلية الإنسانيات
الدكتور فوزي أحمد زاهر	كلية التربية
الدكتور عبد العزيز كمال	كلية التربية
الأستاذ الدكتور سعيد سليم	كلية العلوم
الدكتور جبر فضل مهنا النعيمي	كلية العلوم
الدكتور محمد عبدالرحيم كافود	عميد شئون الطلاب
السيد/ محمد يوسف عدس	إدارة المكتبات

لجنة التطبيقات الادارية للحاسب الآلي

وبإقتراح من اللجنة العليا للحاسب ، تم وضع هيكل لتشكيل لجنة التطبيقات الإدارية على النحو التالي :

الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي	رئيساً
الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم	نائباً للرئيس
المكتب الفني للتطوير الجامعي	عضو
إدارة المكتبات	عضوان
إدارة القبول والتسجيل	عضوان
إدارة الشئون المالية والإدارية	عضوان
إدارة البعثات	عضو
مركز الحاسب الآلي	عضوان

وتحددت اختصاصات اللجنة في التالي :

- دراسة طلبات الإدارات المختلفة في إدخال الكمبيوتر في أعمالها .
- وضع أولوية تنفيذ المشاريع المختلفة بما يتمشى مع سياسة وأهداف الإدارة العليا للجامعة
- المساهمة في وضع خطة التنفيذ والمتابعة .

اللجنة الفنية للحاسب

صدر قرار مدير الجامعة رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٧/٨ بتشكيل اللجنة الفنية للحاسب الآلي والتي انبثقت عن اللجنة العليا للحاسب الآلي ، من كل من :

أ . د عبد العزيز السعيد البيومي رئيساً
أ . د . محمد عبد الحميد شعيرة
الدكتور جبر فضل مهنا النعنيمي
الدكتور طارق عبد الرحمن
المهندس محمد توفيق إبراهيم
الدكتور محمد عبده عبدالشهيد

وتحددت اختصاصاتها في استقصاء احتياجات الجامعة من أجهزة الحاسبات الآلية وتوفيرها ، ووضع خطة لتوفير هذه الاحتياجات . وقد بدأت اللجنة أعمالها مع بداية شهر سبتمبر ١٩٨٥ ، وتوالت أعمال هذه اللجنة ، وكانت ترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا للحاسب الآلي .

إنجازات اللجنة الفنية للحاسب الآلي

- تجميع وتفريغ وتحليل البيانات الخاصة بكليتي الهندسة والعلوم ، وعمل جدول إحصائي خاص بها ، باستخدام الحاسب الموجود بمركز الحاسب الآلي .
- وضع تصور لاحتياجات هاتين الكليتين .
- مناقشة السياسة العامة لتوفير احتياجات الجامعة من خدمات الحاسبات الآلية . واستقر الرأي مبدئياً على تلبية الاحتياجات العاجلة للجامعة ، من خلال توفير عدد من الحاسبات الصغيرة المعروفة بالحاسبات الشخصية أو عدد من الطرفيات ، حسب طبيعة احتياجات الكليات المختلفة بالجامعة .
- وضع المواصفات المطلوبة من أجهزة الحاسبات الشخصية ، وإرسال هذه المواصفات إلى إدارة المشتريات بالجامعة ، لاتخاذ اللازم نحو عمل مناقصة لشراء هذه الحاسبات .

- مناقشة موضوع استخدام الحاسبات الآلية في تحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالمكتبات والقبول والتسجيل بالجامعة ، وقد تمت دراسة الموضوع في ضوء تصور شامل لأجهزة الحاسبات في شبكة المعلومات المطلوبة للجامعة . وتخصيص ميزانية مستقلة من الجامعة لهذا المشروع ، تتناسب مع حجم الأجهزة والأشخاص الذين يحتاجون إليه .
- مناقشة موضوع عمل شبكة من الحاسبات الآلية على مستوى الجامعة ، والاستعانة بخبرة بعض أساتذة كلية الهندسة في هذا المجال .
- متابعة النظر في السياسة العامة للحاسبات الآلية التي تحتاج إليها الجامعة .
- عمل الاستبيان الخاص بحصر احتياجات الجامعة من حاسبات وخدمات أخرى من الحاسب الآلي وتحليله .
- إعداد دراسة عن التنسيق بين مركز الحاسب الآلي والكليات والإدارات الأخرى ، في مجال اقتناء وصيانة واسخدام الحاسبات الآلية بالجامعة .
- تحديد التجهيزات المطلوبة لقسم اللغة الإنجليزية من الحاسبات الآلية .

لجنة شبكة الحاسب الآلي :

صدر قرار مدير الجامعة رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ في ١٩٨٩/١/١ بتشكيل لجنة شبكة الحاسب الآلي على أن ترفع توصياتها إلى اللجنة الفنية للحاسب الآلي على النحو التالي :

- الدكتور محمود طاهر الحديدي رئيساً
- الدكتور حمدي أحمد عاشور
- الدكتور جبر فضل مهنا النعيمي
- الدكتور محمد أسعد النيداني
- السيد أحمد عبد الله عالم
- الدكتور محمد عبده عبدالشهيد

وتحددت اختصاصات اللجنة في

- إعداد الدراسات التفصيلية لاحتياجات الجامعة من الشبكة المحلية .
- وضع التصور العام والمواصفات الفنية لشبكة الحاسب الآلي .
- وضع البرنامج الزمني لتنفيذ العمل على أكمل وجه .
- تحديد التكلفة التقديرية والاحتياجات من الموارد الأخرى .

إنجازات لجنة شبكة الحاسب الآلي

إنتهت اللجنة من تنفيذ المهام التي كلفت بها ، وقدمت تقريراً نهائياً عن عملها ، ويمكن تلخيص إنجازات اللجنة في الآتي :

- إعداد دراسة تفصيلية لاحتياجات الجامعة من الشبكة .
- تنظيم لقاءات مع ممثلي الشركات الموردة لأجهزة شبكات الحاسبات بدولة قطر ، تم خلالها التعرف على أحدث منتجات هذه الشركات ، ومناقشة مزايا وإمكانات المنتجات المختلفة ، الأمر الذي استفادت منه اللجنة أثناء إعداد المواصفات الفنية للشبكة .
- قام فريق من اللجنة بزيارة عدد من الجامعات السعودية خلال الفترة من ٥ - ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ ، للاستفادة من خبرة هذه الجامعات في مجال إنشاء شبكات الحاسبات ، والإطلاع على ما تم إنجازه بالنسبة لاستخدام اللغة العربية في خدمات المعلومات المختلفة .
- وضع تصور مبدئي لمشروع الشبكة والأجهزة المطلوبة لها ، وكذلك البرامج اللازمة . وأمكن عمل تقدير مبدئي لميزانية مشروع الشبكة في السنة المالية ١٩٩٢/٩١ .
- أرسلت اللجنة إلى الشركات الموردة لشبكات الحاسبات بدولة قطر التصور المبدئي لمشروع الشبكة وقائمة بالمواصفات الفنية المطلوب تحقيقها ، وطلبت منهم التقدم بعروض مبدئية تتضمن المنتجات والتجهيزات التي تتوافق مع احتياجات الجامعة ، وكذلك قائمة بأسعار هذه المنتجات ، حتى يمكن الاستفادة منها عند وضع التقدير النهائي لميزانية المشروع .
- مراجعة البيانات التي وردت من مختلف الكليات والإدارات بالجامعة ، وأخذت اللجنة في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها تلك الجهات على التقارير التفصيلية التي تم إرسالها ، والمتضمنة ما تم تجميعه من احتياجات خلال المراحل السابقة .
- مراجعة المعلومات الواردة في الكتيبات الفنية للشركات التي عقدت اللجنة معها لقاءات ، كما اطلعت على المعلومات المنشورة في المجلات والدوريات المتخصصة في شبكات الحاسبات .
- وضع تصور مبدئي للهيكل العام للشبكة وللمواصفات الفنية الخاصة بتجهيزات وحزم البرامج المطلوبة للشبكة ككل .

لجنة تجهيزات واستخدام الحاسب الآلي

تم إعادة تشكيل اللجنة الفنية للحاسب الآلي لتصبح لجنة تجهيزات واستخدام الحاسب الآلي وذلك بقرار مدير الجامعة رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩ في ١٩٨٩/٦/١٠ على النحو التالي :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي رئيساً

الدكتور طارق عبد الرحمن

الدكتور محمود طاهر الحديدي

الدكتور جبر فضل مهنا النعيمي

الدكتور محمد أسعد النيداني

الدكتور عبد الله سالم المناعي

الدكتور إبراهيم سعد المليجي

السيد/ أحمد عبدالله السيد عالم

وتحددت اختصاصات اللجنة في :

- وضع خطة عامة فيما يخص تجهيزات واستخدام الحاسب الآلي على مستوى الجامعة ، وبناء على ما تضعه كليات الجامعة ومراكزها وإداراتها ووحداتها المختلفة من خطط خاصة في هذا الشأن .
- العمل على تلبية احتياجات الجامعة من تجهيزات الحاسب الآلي بعد دراسة طلبات الجهات المختصة ، وإعداد المواصفات الفنية للأجهزة المطلوبة ، والتقييم الفني للعطاءات ، وتقديم نتائج دراستها في هذا الشأن إلى لجنة التجهيزات بالمكتب الفني للتطوير الجامعي .

إنجازات لجنة تجهيزات واستخدام الحاسب الآلي

التجهيـــزات :

- وضع مواصفات نموذجية للتجهيزات التي تحتاجها الجامعة والبرامج والحزم التعليمية ، وخاصة بالنسبة لمعامل التدريس ومعامل الحاسب وأجهزة معالجة النصوص ، على أن تعاد مراجعة هذه المواصفات من آن لآخر .
- وضع نموذج لاختبار أجهزة الحاسب المقدمة من العروض المختلفة للمناقصات .
- بناء قاعدة معلومات للمواصفات المهمة في أجهزة الحاسبات الشخصية ، مثل المكونات المادية ، الشركة المنتجة ، الأسعار وغير ذلك من أمور تسهل عمل اللجنة .

الاحتياجـات :

تم إعداد خطة كاملة لتلبية احتياجات الجامعة ، وذلك بعد التعرف على خطط الكليات واحتياجاتها . وقد تابع المكتب الفني للتطوير الجامعي إنجازات لجان الحاسب الآلي مع اتخاذ

بعض تجهيزات مركز الحاسب الآلي

معمل للحاسبات الشخصية

اللازم بالمكتب من خلال لجنة التجهيزات لتوفير الأجهزة اللازمة لمركز الحاسب الآلي والذي توسع ليصبح كما يلي :

المركز الرئيسي : ويقع بالمبنى الدائم للحاسب الآلي ، ويحتوي على جهاز طراز Wang VS100 ذي ذاكرة رئيسية ٣ مليون حرف وعدد من وحدات الأقراص الممغنطة سعتها الإجمالي ٨٠٠ مليون حرف ، ومتصل به عدد ٦٠ طرفية ، وعدد ١٣ آلة طابعة ووحدتين من وحدات الشرائط الممغنطة . ويقوم هذا المركز بخدمة أعضاء هيئة التدريس من الجنسين والطلاب (البنين) وموظفي الجامعة . وقد تم تطوير جهاز الحاسب الآلي الرئيسي الحالي بإضافة جهاز من نوع Wang VS 7310 بذاكرة داخلية تبلغ ٨ مليون حرف ، وطاقة تخزين خارجية حوالي واحد بليون حرف .

المركز الثاني : ويقع بمبنى البنات ويحتوي على جهاز حاسب طراز (PRIME 2250) ذي ذاكرة رئيسية ٤ مليون حرف ، وعدد من وحدات الأقراص الممغنطة سعتها الإجمالية ٢٢٦ مليون حرف ، ومتصل به عدد ٢٧ طرفية وعدد ١٣ آلة طابعة ووحدة شرائط ممغنطة ، كما يوجد به أيضاً ١٥ حاسباً شخصياً طراز KAYPRO وجهازين للرسم . ويقوم هذا المركز بخدمة أعضاء هيئة التدريس من الجنسين والطالبات وموظفات الجامعة .

المركز الثالث : ويقع بالممر رقم (٣) بكلية العلوم ، ويحتوي على حاسبات شخصية من طراز KAYPRO وعدد من آلات طابعة وجهاز خاص بالرسومات ، كما يوجد به أيضاً جهاز حاسب آلي طراز DEC PDP 11/23 . ويقوم هذا المركز بخدمة أعضاء هيئة التدريس من الجنسين والطلاب (البنين) وموظفي الجامعة .

هذا ولا يزال المكتب الفني يمد لجنة الحاسب الآلي بالعديد من الدراسات والتقارير الهادفة لتطوير عمل الحاسب الآلي بجامعة قطر .

٣ - لجنة ترشيد الأنفاق

تشكيل اللجنة

بناء على توجيهات حضرة صاحب السمو الرئيس الأعلى للجامعة بتوسيع نطاق ترشيد الأنفاق ، أصدر السيد الدكتور مدير الجامعة بالنيابة قراراً في ١٩٨٧/٧/٢٩ بإنشاء لجنة تسمى «لجنة ترشيد الأنفاق» ، تكونت من السادة

الدكتور عبد الرحمن حسن الإبراهيم	أمين عام الجامعة - رئيساً
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد السباعي	عميد كلية الإدارة والاقتصاد - نائباً للرئيس

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز السعيد البيومي	عميد كلية العلوم بالنيابة وعضو المكتب الفني
الدكتور محمد علي الكبيسي	المدرس بكلية الإنسانيات
الدكتور حلمي عبد الفتاح البشبيشي	المدرس بكلية الإدارة والاقتصاد
الدكتور هارون عبد العزيز الجمل	الخبير القانوني للجامعة
السيد/ صالح محسن الباهلي	وكيل إدارة الشئون المالية والإدارية

اختصاصات اللجنة :

- دراسة اقتراحات الكليات ومراكز البحوث وإدارات الجامعة ، الكفيلة بتوسيع نطاق ترشيد الأنفاق والاستخدام الأمثل لبنود موازنة الجامعة ، في إطار الملامح الرئيسية للموازنة العامة للدولة ، دون الإخلال بالعملية التعليمية وشئون البحث العلمي والأداء السليم .
- دراسة خير الوسائل لتحقيق الارتقاء بأسلوب العمل بأحسن الطرق ، وفي أقصر وقت وبأقل نفقة .
- رسم أفضل الحلول للمشاكل والصعوبات التي تعترض كفاية الأداء وحسن التنفيذ .
- الاطلاع على موجودات المخازن ، ودراسة إجراءات المشتريات وحسابات المخازن ، وبيان أسباب ما يتلف أو يتكدس من الأصناف إن وجدت .

إنجازات اللجنة

عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، تم خلالها استعراض التقارير والمقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة بشأن ترشيد الإنفاق بالجامعة . وبعد المناقشات قدمت اللجنة التوصيات التالية :

أولا : ترشيد استخدام وشراء الأجهزة والمعدات ، والعمل على رفع كفاءة التشغيل والحفاظ عليها وإطالة العمر الإنتاجي لها ، وعدم تكرار شراءها .
ولتحقيق هذا الهدف أوصت اللجنة بتشكيل لجنة من كل من : كليات الجامعة - مراكز البحوث - إدارات الجامعة . وتكون مهمة اللجنة حصر الأجهزة والمعدات الرئيسية ، ويقوم كل من : أ.د. عبدالعزيز البيومي ، وأ.د. إبراهيم السباعي بإعداد بطاقة الحصر على أن يراعى في التصميم إمكانية استخدامها في الحاسب الآلي .

ثانياً : ترشيد استخدام السيارات والحافلات ، على أن يتم تصميم المستندات والدفاتر لاعتمادها من الأمين العام للجامعة .

ثالثاً : خاطبت اللجنة عمداء الكليات ومديري مراكز البحوث ومديري الإدارات لموافاتها باقتراحاتهم في شأن ترشيد الأنفاق .

رابعاً : أكدت اللجنة أن ترشيد الأنفاق لا يجب أن يؤثر على كفاءة العملية التعليمية .

خامساً : ناقشت اللجنة هياكل الأقسام العلمية من أعضاء الهيئة التدريسية ، وأوصت بأن تقوم الكليات بتحديد الهياكل العلمية للأقسام .

وبناء على توصيات اللجنة قامت الجامعة بما يلي لتحقيق ترشيد الانفاق :

- تخفيض التكلفة من خلال رفع الكفاءة في الأداء .
- تخفيض التكلفة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد .
- تخفيض التكلفة من خلال إشراك المستفيد في عمل بعض تكاليف الخدمة .

٤ - لجنة الاشراف على أعداد دليل الجامعة

صدر في ١٣/١/١٩٨٨ قرار مدير الجامعة رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هذه اللجنة برآسة الأستاذ الدكتور محمد فتحي سعود عميد كلية العلوم ، وقد مثل المكتب فيها كل من : الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي ، والدكتور عادل حسن غنيم والدكتور عبدالعزيز كمال . كما ضمت اللجنة كلا من :

- الدكتور عبد الحميد سلام
- الدكتور إسماعيل عبد الرحمن تاج
- الدكتور يوسف عبد المقصود إبراهيم
- الدكتور فوزي زاهر
- الدكتور علي أحمد الكبيسي
- الدكتور علي سعيد سنون

وكانت مهمتها تولى القيام بمهام تطوير دليل جامعة قطر الصادر في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ الموافق ٨٠/١٩٨١م ، بإدخال ما تم من تعديلات سواء في برامج الجامعة وأقسامها العلمية ، وإعداد دليل جديد متضمناً الحاجات المستجدة ، تمهيداً لإصداره بالصورة المرجوة ، وقد انتهت اللجنة من إعداد الدليل في بداية العام الدراسي ٨٨/١٩٨٩م .

٥ - لجنة التعريب

صدر في ١/ ١٠/ ١٩٨٨ قرار مدير الجامعة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هذه اللجنة التي تولي أعمال مقررها الأستاذ الدكتور عبدالعال مباشر الأستاذ بكلية العلوم ، ومثل المكتب فيها الدكتور عبدالعزيز كمال ، كما ضمت اللجنة كلاً من :

- الأستاذ الدكتور جلال شوقي أحمد
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر
- الأستاذ الدكتور سعيد محمد الحفار
- الدكتور جبر فضل النعيمي

واختصت هذه اللجنة بما يأتي :

- تحقيق الاتصال بين جامعات دول مجلس التعاون ومختلف الجهات المعنية بقضايا التعريب ، في إطار التنسيق والتعاون ، بغية توفير التكامل بين جهود هذه الهيئات ، على نحو يكفل الربط بين مشاريعها في هذا النطاق .
- وضع خطة لأداء عملها وبرنامج زمني لتنظيم الجهد المشترك بين الجهات المعنية داخل جامعات دول مجلس التعاون بما يكفل تلافي التداخل والازدواجية .
- متابعة ما جاء في القرارات والتوصيات ذات الصلة بقضايا التعريب ، ورفع الأمر إلى السلطات المختصة بالجامعة .
- إقتراح تشكيل اللجان المختصة والاتصال بالمؤلفين والباحثين والخبراء ، لإعداد التقارير والبحوث التي تسهم بها جامعة قطر في قضايا التعريب للتعليم العالي .

الفصل الثالث

دراسات خاصة قام بها المكتب

أولا : دراسة عن إنشاء مطبعة للجامعة

في اجتماعهم السادس بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٦ ناقش أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي موضوع إنشاء مطبعة جامعية . وقد عرضت الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى موجزاً لتقرير شركة إنترناشيونال بيرس حول إنشاء مطبعة جامعية في دولة قطر ، وبعد مناقشة الموضوع ووضع المواصفات الفنية اللازمة للتجهيزات الخاصة بالمطبعة ، وجد أنه ليس هناك ضرورة في المستقبل القريب لإنشاء تلك المطبعة ، وأن الأمر يحتاج إلى تقدير احتياجات الجامعة من المطبوعات خلال السنوات الخمس القادمة ، وإلى إجراء مسح لإمكانات الطباعة داخل دول قطر ، حتى يمكن اتخاذ قرار نهائي بشأن إنشاء تلك المطبعة .

وبناء على ذلك تم إرجاء إنشاء مطبعة كبيرة خاصة بالجامعة ، حيث أنه وجد أن حجم المطابع المختصة بدولة قطر كان لديها الإمكانات اللازمة للقيام باحتياجات الجامعة .

وقد قام المكتب بإعداد قائمة بالتجهيزات المطلوبة لوحدة تجليد الكتب ، لخدمة المكتبة المركزية ، كما تم إنشاء هذه الوحدة ، والتي تعمل حالياً بصورة طيبة .

ونظراً لأن الأوضاع في الوقت الراهن تستدعي إحياء فكرة وجود مطبعة محدودة لطباعة بعض مطبوعات الجامعة ، فقد تم إدراج ميزانية خاصة لهذا الموضوع في العام المالي ١٩٩٢/٩١ ، كما تم طرح المناقصة ولم يبت في العروض المقدمة نظراً لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة ، وعدم كفاية المبلغ المخصص لذلك ؛ إلا أنه تم إدراج ميزانية أكبر للمشروع في العام المالي ١٩٩٣/٩٢م .

ثانياً : دراسة عن إنشاء مركز للمعلومات

استعرض أعضاء المكتب في ١٩٨٠/٣/١٢ مذكرة مجلس الوزراء بشأن موضوع استخدام المعلومات العلمية والتقنية في أغراض التنمية ، وتكليف جامعة قطر بتقدير تكاليفها كما يلي :

١ - إنشاء إدارة خاصة بجامعة قطر لتجميع المعلومات الرئيسية الضرورية للتنمية، وإدارات مماثلة في كل هيئة حكومية أو غير حكومية ، تهتم بجمع المعلومات التقنية والعلمية .

٢ - إنشاء مركز قومي لتجميع المعلومات العلمية والتقنية من أجل أغراض التنمية .

بعد المناقشة اتفق الأعضاء على :

- التركيز أولاً على دراسة إنشاء إدارة خاصة بجامعة قطر فقط ، وبعد ذلك تدرس باقي المشروعات .

- الاتصال بمؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية ، للاستفادة من تجربتهم في إنشاء بنك معلومات لديهم .
- تكوين لجنة مهمتها دراسة وتقدير التكاليف الضرورية التي تترتب على إنشاء إدارة خاصة بجامعة قطر ، لتجميع المعلومات الرئيسية الضرورية للتنمية .
- تشكلت اللجنة من كل من :

الأستاذ الدكتور إبراهيم حفظ الله	الأستاذ الزائر بالجامعة
الأستاذ الدكتور علي علي لاظ	الأستاذ بقسم الرياضيات
الأستاذ الدكتور محمد منير مرسي	الأستاذ بكلية التربية
الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي	عضو المكتب الفني
الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى	عضو المكتب الفني
الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	عضو المكتب الفني
السيد محمد يوسف عدس	خبير المكتبات باليونسكو .

- عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت إلى إعداد مذكرة عرضت على المكتب في ١٩٨١/١/٦ حيث تم إقرارها ، ورفعت إلى الأستاذ الدكتور مدير الجامعة ، وتضمنت ما يأتي :

أولا :

(أ) أن يبدأ العمل في تنفيذ وحدة للمعلومات الخاصة بجامعة قطر . وأن تكون هذه الوحدة تابعة للجامعة وذات استقلال خاص ولكنها مرتبطة بالمكتبة ، حيث أن هذه الوحدة تحتاج بصفة أساسية إلى مكتبة متطورة وإلى مجموعة من الاخصائيين في علم المكتبات .

(ب) يمكن إنشاء وحدات مماثلة في كل هيئة حكومية أو غير حكومية تهتم بجمع المعلومات التقنية والتطبيقية .

(جـ) بعد إنشاء هذه الوحدات بالهيئات يمكن أن ينشأ المركز القومي لتجميع المعلومات من أجل أغراض التنمية .

ثانيا : خطة العمل لتنفيذ إنشاء وحدة المعلومات الخاصة بجامعة قطر ، وتضمنت ما يأتي :

- مسح مصادر المعلومات بداخل الدولة بالقطاع الحكومي والخاص ، مشتملاً ذلك على المكتبات وغيرها .

- تنمية نظام الجمع وحفظ واستخراج المعلومات بالكمبيوتر ، واستكمال النظام بتطبيقات الكمبيوتر .
- البدء في تجميع النشرات والتقارير والإحصائيات والدراسات العلمية عن قطر ، سواء المتواجدة بالداخل أو الخارج .
- تقديم خدمات معلومات شاملة ، منها : خدمة المراجع ، وخدمة الإحالة ، وخدمات البحث الببليوجرافي ، وخدمات البحث الانتقائي .

كما أعدت اللجنة قائمة بالاحتياجات التقريبية من الأفراد والأدوات والأجهزة المطلوبة لإنشاء وحدة المعلومات بالجامعة .

دراسة المكتب بشأن إنشاء المركز

- وبعد ثلاث سنوات تلقى المكتب في ١٩٨٤/١/٣ كتاب مكتب التربية العربي - المحول من مجلس الجامعة بدول الخليج العربي . وتم إحالة الموضوع إلى لجنة مكونة من :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي
الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى
الدكتور عبد الحميد الأنصاري .

درست اللجنة المشروع المقدم من مكتب التربية العربي وأعدت مذكرة تضمنت الاقتراحات الآتية :

- الموافقة على فكرة إنشاء مركز للمعلومات بجامعة قطر .
- أن يتبع المركز المكتب الفني للتطوير الجامعي .
- يترك وضع الهيكل التنظيمي الإداري لهذا المركز تبعاً لطبيعة كل جامعة .

وأوصت اللجنة بترشيح أحد أعضاء المكتب لحضور الاجتماع الذي عقد بالرياض بمكتب التربية العربي في الفترة ٢٠ - ٢٢ مارس ١٩٨٤م ،

استعرض أعضاء المكتب في ١٩٨٤/٥/٨ تقريراً أعده الدكتور عبد الحميد الأنصاري عن حضوره اجتماع إنشاء مركز للمعلومات والدراسات في الجامعات في دول الخليج العربي في الفترة ٢٠ - ١٩٨٤/٣/٢٢ بمكتب التربية العربية بالرياض .

وأفاد التقرير أنه تم استعراض النموذج المقترح والمقدم من مكتب التربية ، والملاحظات والإقتراحات المقدمة من الأعضاء الممثلين لجامعات المنطقة . وقد تم الاتفاق على أن يقوم مكتب التربية العربي بصياغة نموذج معدل يرسل إلى جامعات المنطقة ، ليكون هو النموذج الموحد ، مع ترك الحرية التامة للجامعة المعنية لتنفيذ ما تراه ملائماً لظروفها وتطورها .

ثالثا : دراسة عن الكفاءة التعليمية

احتل موضوع دراسة رفع الكفاءة التعليمية مكاناً هاماً ضمن اهتمامات المكتب منذ إنشائه ، وقد شارك المكتب في العديد من اللجان التي تناولت هذا الموضوع ، حيث كانت له المبادرة الأولى في اقتراح وتشكيل تلك اللجان .

ولقد ساهم كل من الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي والدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى بشكل واضح في دراسة تقويم الكفاءة التعليمية ، من خلال تكليف المكتب الفني للتطوير الجامعي لهما لمتابعة هذا الموضوع ، وإتفاقهما على إدراج الموضوع ضمن الخطة العامة للمكتب للعام الجامعي ١٩٨٢/٨١ .

وترجع بداية الموضوع إلى أواخر العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ عندما أشار مدير الجامعة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٤ بتكوين لجنة لدراسة الاقتراح المقدم من كلية العلوم بشأن تخفيض عدد الساعات المكتسبة للحصول على درجة بكالوريوس العلوم إلى ١٣٣ ساعة ، فاقترح المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٠/٩/٢١ تشكيل هذه اللجنة على النحو التالي :

الدكتورة لطيفة الحوطي والأستاذ محمد الأمين بسيوني	كلية العلوم
الأستاذ الدكتور ليفون مليكيان ، والأستاذ الدكتور صلاح جوهر	كلية التربية
الأستاذ الدكتور مازن المبارك	كلية الإنسانيات
الدكتور عبد الحميد الأنصاري	كلية الشريعة
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي	المكتب الفني
الأستاذ الدكتور مجيد دمعة	الشئون التعليمية

قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى المكتب الفني في ١٩٨٠/١١/١٢ ، بشأن تخفيض عدد الساعات المكتسبة لبكالوريوس العلوم حيث تم مناقشته في اجتماعات المكتب ، ورفع التقرير إلى مدير الجامعة ، مع توصية المكتب بأن يعرض الموضوع على كليات الجامعة لبحثه نظراً لأن الموضوع يهم جميع كليات الجامعة .

وأوصى المكتب في ١٩٨١/١/٦م بعقد سمينار على مستوى الجامعة تحت عنوان «رفع الكفاءة التعليمية وتقويم نظام الساعات المكتسبة بالجامعة» ، على أن يشترك في هذا السمينار ممثلون عن كل كلية ، ويحضره كل من مساعد المدير ووكيل الجامعة وممثلون عن المكتب الفني للتطوير الجامعي .

وافق الأستاذ الدكتور مدير الجامعة على توصية المكتب الفني ، وتمت مخاطبة الكليات لترشيح عدد من أعضاء هيئة التدريس بها للاشتراك في هذا السمينار ، على أن يسبق عقده

مناقشة هذا الموضوع داخل كل كلية على حدة ، في إطار ورقة العمل التي أعدتها لجنة تقويم نظام الساعات المكتسبة ، وعلى أن تشكل لجان فرعية في كل كلية لدراسة الموضوع ، ثم تقدم كل كلية تقريراً مفصلاً يتضمن التوصيات والمقترحات إلى لجنة تقويم نظام الساعات المكتسبة المنبثقة عن المكتب الفني .

وتنفيذاً لموافقة مدير الجامعة على توصية المكتب الفني بعقد سمينار لمناقشة هذا الموضوع ، قام الدكتور مقرر المكتب بتوجيه خطاب إلى عمداء الكليات في ١٩٨١/١/١٧ لترشيح اثنين من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية للاشتراك في مناقشة هذا الموضوع ، وبناء عليه تشكلت لجنة من ممثلي الكليات وأعضاء المكتب الفني من السادة الآتية أسماؤهم :

الأستاذ الدكتور مجيد دمعة والدكتور كمال عاشور	كلية التربية
الأستاذ الدكتور سيد أبوبكر حسانين والأستاذ الدكتور محمد خير فارس	كلية الإنسانيات
الدكتور عبدالعظيم الديب والدكتور عبدالحميد الأنصاري	كلية الشريعة
الأستاذ الدكتور محمد الأمين بسيوني والأستاذ الدكتور علي علي لاظ	كلية العلوم
الدكتور عصام حسين رشدي	كلية الهندسة
الدكتور عبدالله الكبيسي والأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي	المكتب الفني

كما أوصى المكتب بأن يدرس موضوع الإرشاد الأكاديمي ضمن الموضوعات التي يناقشها سمينار تقويم الساعات المكتسبة .

وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٠م كلف المكتب الدكتورة جهينة سلطان ممثلة المكتب في سمينار تقويم الساعات المكتسبة بإعداد ورقة عمل بهذا الخصوص وإرسالها إلى ممثلي الكليات .

وقد تضمنت الورقة الاقتراحات التالية :

أولا : إعادة النظر في نوعية المقررات المطروحة لتكون بالفعل متطلبات أساسية هامة لتكوين الطالب الجامعي ، بغض النظر عن تخصصه في إطار فلسفة الجامعة .

ثانياً : إعادة النظر في احتساب الساعات المكتسبة لكل مقرر ، بحيث تصبح ثلاث ساعات على الأقل بدلاً من ساعتين .

ثالثاً : تخفيض عدد مقررات الكلية ، بحيث تساوي أو تقارب عدد مقررات مثيلاتها في كليات الجامعات الأخرى .

رابعاً : إعادة النظر في نوعية المقررات المطروحة بالنسبة لكل تخصص بمفرده في إطار الكلية .

خامساً : تخفيض عدد مقررات التخصص بحيث تناظر مثيلاتها في كليات الجامعات

الأخرى في المنطقة ، في الوقت الذي تحقق فيه أهداف القسم وفلسفته .

سادساً : تعديل نسب توزيع المقررات الدراسية في الجامعة لتصبح عدد المقررات الجامعية (٨) مقررات ، ومقررات الكلية (١٠) مقررات ، ومقررات التخصص (٣٠) مقرراً .

وفي ضوء هذه المقترحات يحتاج الطالب الجامعي إلى دراسة ما يقارب من ثمانية وأربعين مقرراً فقط ، يراعى فيها النوعية بالدرجة الأولى ، ومن ثم يستطيع أن يجد الوقت الكافي للتردد على مكتبات الجامعة ، وأن يقوم بالقراءات الخارجية المطلوبة ، وإعداد البحوث بالصورة العلمية التي من خلالها يمكن لجامعة قطر أن تحقق دورها الطبيعي في إعداد الأجيال القادرة على الأداء والعطاء .

وبعد أن تقدمت الكليات جميعها بتوصياتها الخاصة بتقويم نظام الساعات المكتسبة ، تشكلت لجنة لصياغة هذه التوصيات على النحو الآتي :

الأستاذ الدكتور صلاح الدين جوهر
الدكتور عبدالعظيم الديب
الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى
الدكتور أحمد كمال عاشور

وبعد استعراض التقارير المقدمة من مختلف كليات الجامعة عن تطوير نظام الساعات المكتسبة ، والتي تم مناقشتها خلال خمس اجتماعات عقدت في إطار المكتب الفني للتطوير الجامعي ، توصلت اللجنة للتوصيات التالية :

أولاً : فيما يخص مستوى الطالب عند قبوله بالجامعة :

١ - تحديد بعض المجالات التي تحتاج إلى رفع مستوى كفاءة الطالب فيها مثل اللغة العربية والإنجليزية ومهارات استخدام المكتبة ومناهج البحث .

٢ - وضع لوائح طلابية واضحة تحدد عدد الساعات التي يسمح للطالب دون المتوسط أن يسجل فيها ، بحيث لا تزيد عن ١٢ ساعة ، كما لا يسمح لأي طالب أن يتخصص في مجال سبق أن رسب في متطلباته الأساسية .

٣ - تطوير الخطط الدراسية بالأقسام المختلفة ، بما يسمح بطرح عدد أكبر من المقررات في دائرة التخصص ، ليتيح للطالب فرصة أوسع للاختيار وحد أدنى من المقررات المشتركة ، وهذا يستلزم زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس وأماكن الدراسة .

٤ - يبدأ تحديد تخصص الطالب منذ التحاقه بالجامعة ، ويوزع الطلاب على المرشدين الأكاديميين حسب تخصصاتهم في إطار القسمين العلمي والأدبي ، بما يتناسب مع فلسفة نظام الساعات المكتسبة . أما الطالب ذو التخصص المزدوج ، فيتعين على المرشد الأكاديمي له أن يكون على اتصال بالتخصص الآخر .

٥ - تطبيق نظام الدراسة المستقلة تحت إشراف الأستاذ (Independent Study) في صورة قراءات أو موضوع خاص للطلاب من ذوي التحصيل المرتفع ، دون التقيد بعدد الطلاب .

٦ - تحديد عدد الدارسين في كل مقرر ، بحيث لا تزيد المجموعة عن خمسين طالباً في المقررات ذات الطبيعة العامة وثلاثين طالباً في المقررات التخصصية .

٧ - الأخذ بنظام التسجيل المبكر (Early Registration) ، بحيث يبدي الطالب رغبته في المقررات قبل بداية الفصل الدراسي بأربعة أسابيع ، حتى يمكن إعداد الجداول الدراسية وأعداد الطلاب وأماكن الدراسة .

٨ - تطرح مقررات متطلب الجامعة والكليات في فصلي الخريف والربيع بصفة مستمرة تخفيفاً لتكدس الطلاب ، ومراعاة لظروف من يضطر للتخلف منهم .

ثانياً : فيما يخص أعضاء هيئة التدريس :

١ - ترشيح أعضاء هيئة التدريس الجدد في التخصصات المختلفة من مسئولي الأقسام والكليات ، على أن تتقدم الأقسام بترشيحاتها خلال شهر ديسمبر من كل عام .

٢ - دعم هيئات التدريس في التخصصات المختلفة ، بما يسمح بزيادة المقررات المطروحة وبما يكفل نجاح نظام الإرشاد الأكاديمي .

٣ - ضرورة تدارس نظام الساعات المكتسبة وتوضيح خصائصه ومقوماته وفلسفته بين أعضاء هيئة التدريس ، عن طريق لقاءات وندوات وكتيبات وغيرها .

٤ - يكون الاستعانة بالأساتذة الزائرين في تقديم الخبرات النادرة ، ولا يقوم الأستاذ الزائر بتدريس مقرر إلا في حالة الضرورة القصوى .

ثالثاً : فيما يخص المبنى الجامعي والتسهيلات المساعدة :

١ - ضرورة توفير مكاتب خاصة لأعضاء هيئة التدريس ، بما يسمح بلقاء الطلاب والقيام بمختلف الأغراض العلمية .

٢ - توفير أماكن الدراسة المناسبة لأعداد الطلاب المتزايدة .

٣ - تنظيم العمل في المكتبات وتزويدها بالكتب والدوريات والمراجع اللازمة .

٤ - إعادة النظر في توزيع الكتب الدراسية بحيث :

(أ) لا يصرف الكتاب للطالب سوى مرة واحدة ، وفي حالة فقدانه يتحمل الطالب ثمن شراء نسخة ثانية كاملاً .

(ب) تصرف الكتب التي تغطى محتوى أكثر من مقرر مرة واحدة عند التحاق الطالب بالقسم المختص وبناء على نظام يقره القسم ثم الكلية المختصة .

(جـ) يحصل من كل طالب رسم رمزي مقابل ما يحصل عليه من كتب مقرره .

رابعاً : فيما يخص تقويم الطلاب :

مراعاة متطلبات التقويم على المنحنى ، مع الأخذ في الاعتبار حجم المجموعات وتعدد أدوات التقويم .

خامساً : فيما يخص إعادة بناء المقررات :

١ - إعادة النظر في خطط الدراسة في كل كلية وبخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الكلية والجامعة والتخصص ، ثم تحديد عدد الساعات اللازمة لتخرج الطالب لكل كلية على حدة .

٢ - تشكيل لجنة مناهج على مستوى الجامعة ، تكون مهمتها التنسيق بين خطط الدراسة في الكليات المختلفة .

سادساً : فيما يخص التنظيم الإداري :

١ - وضع خريطة توضح سير الخطوط الإدارية والتنظيمية وبيان اختصاصها ، حتى يتيسر لكل فرد في الجامعة الاتصال بالجهة المعنية بطلبه .

٢ - توفير تنظيم إداري كفء تتحمل مسئوليته عناصر متخصصة مدربة ولها خبرة .

وقد اقترح المكتب في اجتماعه بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ دعوة السيد / إسماعيل صفوت فهمي مدير القبول والتسجيل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدة أسبوع ابتداء من ١٠ يونيو ١٩٨٢ للتباحث معه في بعض الأمور المتعلقة بإدارة الشؤون التعليمية ، وقد استجابت الجامعة لهذا الاقتراح ، وفي الاجتماع الأول للعام الجامعي ٨٢/١٩٨٣ استمع أعضاء المكتب إلى ملاحظاته حول إدارة الشؤون التعليمية وأنشطتها ومشكلاتها .

وقد تم الاتفاق على أن يقدم ورقتي عمل ، احداهما لمشروع لائحة أكاديمية ، والثانية متعلقة باقتراحاته في تنظيم إدارة الشئون التعليمية بالجامعة .

وقد توصل الخبير إلى عدة مقترحات بشأن تطوير العمل في مجال القبول والتسجيل

في ظل نظام الساعات المكتسبة ، من أهمها ما يأتي :

أولاً : بالنسبة لخطط الدراسة بالأقسام العلمية :

١ - أن تقوم الأقسام العلمية بمراجعة خططها الدراسية ووضعها في الصورة النهائية ، بحيث يشمل ذلك قيام الأقسام بمراجعة محتوى مقرراتها مع محتوى المقررات داخل الكلية ، لتلافي أي ازدواج أو تكرار في جزء أو أكثر من أجزاء المقرر .

٢ - الاتفاق على رموز أبجدية لكل تخصص لاستخدامها قبل رقم كل مقرر لسهولة الرجوع إليها عند عمل الجدول الدراسي .

٣ - أن يراعى كل قسم عند تحديده لخطة الدراسة ادراج مقرر أو أكثر لقراءات مختارة Independent Studies of Selected Topics لمساعدة الطلبة وشيكي التخرج بالتسجيل فيها ، إذا لم تكن بعض المقررات المناسبة لهم مطروحة في الفصل الدراسي الذي سيتخرجون في نهايته .

٤ - أن تقوم الأقسام العلمية تدريجياً وعلى مراحل بتوحيد عدد الساعات المعتمدة لكل مقرر ، بحيث تصبح ثلاث ساعات للمقرر النظري ، وأربعة أو خمسة ساعات بالنسبة للمقررات التي تتطلب الدراسة العملية ، إلى جانب الجزء النظري .

٥ - أن يعاد النظر في عدد الساعات اللازمة للتخرج بالنسبة للطالب في التخصصات المختلفة .

ثانياً : بالنسبة للجدول الدراسي والتسجيل المبكر والنهائي :

أن تقوم الأقسام العلمية بتحديد المقررات التي ترى طرحها في الفصل الدراسي في ضوء :

١ - عدد طلبة التخصص بكل قسم ومستوياتهم الدراسية وعدد الطلبة الذين أعلنوا تخصصهم حديثاً .

٢ - عدد الطلبة المتوقع تسجيلهم في مقررات القسم كمقررات إجبارية أو كمتطلبات جامعة أو متطلبات كلية .

التسجيل المبكر :

أن يتم بالنسبة لفصل الربيع في ديسمبر من كل عام ، وبالنسبة لفصل الخريف في إبريل من كل عام .

وفائدة التسجيل المبكر هو إتاحة الوقت الكافي لعمليات الترشيد الأكاديمي التي تسبق التسجيل حيث يخصص مواعيد لذلك على مدى أسبوعين على الأقل ، كما أن التسجيل المبكر

يعطي صورة للأقسام العلمية في وقت مبكر عن عدد المسجلين في كل مقرر ، مما يتيح الفرصة للأقسام لحذف أو إضافة أو تقسيم بعض المقررات إلى شعب لتلبية احتياجات الطلبة .

التسجيل النهائي :

تتم قبل بدء الفصل الدراسي بثلاثة أيام ، وهي في حقيقة الأمر مجرد تعديل جداول الطلبة في ضوء نتائجهم في الفصل الدراسي المنتهي .

وقد قامت الجامعة بتنفيذ هذه التوصيات جميعها باستثناء التسجيل المبكر الذي تم تنفيذه لفصل دراسي واحد ، ثم عدلت الجامعة عن تنفيذه بعد ذلك بسبب صعوبات عملية مختلفة .

وكانت لجنة الكفاءة التعليمية قد أوصت بأن تقوم كل كلية بدراسة تخفيض عدد الساعات المكتسبة ، على أن يتم عرض توصيات الكليات على اللجنة من خلال المكتب الفني للتطوير الجامعي ، والعمل على إزالة بعض المشاكل المترتبة على الأعداد المرتفعة للساعات المكتسبة ، وذلك من خلال توزيع الساعات في الجداول الدراسية بطريقة أكثر ملاءمة للطالب .

وقد استجابت كليات الجامعة عند تطوير خططها بتخفيض عدد الساعات المكتسبة حيث أصبحت :

كلية التـربيـة	من ١٤٤ إلى ١٣٨ ساعة
كلية الإنسانيات	من ١٤٤ إلى ١٣٥ ساعة
كلية العـلوم	من ١٤٤ إلى ١٣٣ ساعة
كلية الشـريعة	من ١٤٤ إلى ١٣٨ ساعة
كلية الهنـدسة	ظلت كما هي (١٦٢) ساعـة نظراً لظروف الكلية الخـاصـة ، باعتبار الدراسة بها خمس سنوات (عشرة فصول دراسية) .
كـليـة الإدارة	ظلت كما هي ١٣٢ ساعة

رابعا : مشروع الضمان الاجتماعي

- جرى الحال منذ إنشاء الجامعة أنه في حالة وفاة أي من السادة أعضاء هيئة التدريس أو العـاملين تطبق الإجراءات التي كانت تسري على موظفي وزارة التربية والتعليم وذلك بالتبرع بيوم لصالح أسرة المتوفي .
- تلقت الجـامعة في ١٣/١٢/١٩٨٠ كتاباً من وزارة التربية والتعليم ترى الوزارة فيه أن تستقل الجامعة عن الوزارة في تنفيذ النظام والتقليد المتبع للتبرع بيوم لصالح أسرة المتوفي وذلك بمعرفة أجهزتها وعلى العاملين بها فقط .

- ناقش أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي في اجتماعهم في ٢٧/٢/١٩٨٠ النظام القائم بشـأن التبرع لصالح أسرة المتوفي من أسرة وزارة التربية والتعليم والجامعة ، كما درسوا المشروع الخاص بنظام الضمان الاجتماعي لأعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة المقدم من الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى ، وقرر المكتب ما يلي :

١ - الموافقة مبدئياً على إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية بالجامعة يكون مستقلاً عن مشروع وزارة التربية والتعليم .

٢ - أن تستبعد الرعاية الصحية من المشروع المقدم ، على أساس أن الدولة توفر تلك الرعاية لأبنائها العاملين فيها .

٣ - أن يستقطع من راتب المشترك شهرياً نسبة ١٪ من المرتب الأساسي .

٤ - أن تمنح أسرة المتوفي المشترك في الصندوق ما يعادل مرتب ٢٤ شهراً إذا كانت خدمته في حدود أربع سنوات ، وما يعادل ٣٠ شهراً إذا زادت خدمته عن ذلك .

٥ - أن يطلع على المـواد الخاصة بحالة العجز في مشروع اللائحة التنفيذية للجامعة للاسترشاد بها عند إعداد المشروع النهائي .

٦ - الموافقة مبدئياً على بعض مواد المشروع المقدم مع إعادة صياغة وإلغاء مواد أخرى .

٧ - يعقد اجتماع موسع لإعداد المشروع النهائي للصندوق .

- استكمـل أعضـاء المكتب مناقشة الموضوع في ٥/٣/١٩٨٠ بحضور كل من السيدين موسى زينـل وخضر أبـو شهلا ، حيث تمت الموافقة على أن تقوم اللجنة بإعداد دراسة متكاملة عن مشروع لائحة الضمان الاجتماعي لتقديمه كبديل للنظام القائم .

- نظر المكتب في ٢/٤/١٩٨٠ في الموضوع ، وأوصى بما يلي :

(أ) استقطاع يومين من مرتب العاملين بالجامعة في حالة الوفاة لصالح أسرة المتوفى ، وذلك لحين صدور اللائحة المنظمة لمشروع الضمان الاجتماعي .

(ب) أن يقوم المكتب الفني بإعداد مشروع لائحة الضمان الاجتماعي بمشاركة كل من السيدين/ موسى زينل وخضر أبو شهلا .

- قام المكتب برفـع مذكـرة إلى مجلس الجـامعة في ١٦/٤/١٩٨٠ بشأن موضوع الضمان الاجتـماعي أوصى فيهـا باستقطاع يومين من مرتب العاملين بالجامعة ، في حالة الوفاة لصالح أسرة المتوفى إلى أن تصدر اللائحة المنظمة للمشروع .

- قرر مجلس الجامعة في ٢١/٤/١٩٨٠ أن يستمر العمل وفق التقليد المتبع ، وهو استقطاع يوم من المرتب في حالة الوفاة ، لصالح أسرة المتوفى ولحين تقديم مذكرة تفصيلية .

- قرر الأعضاء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨١م إحالة مشروع الضمان الاجتماعي الذي أعدته الدكتورة جهينة سلطان العيسى بتكليف من المكتب الفني إلى الخبير القانوني لدراسته ، وإعداد مشروع للعرض على المكتب .

- نظر مجلس الجامعة في جلسته التاسعة في ١/٦/١٩٨٢ في موضوع تحديد صفة (الأسرة) المشار إليها في قرار مجلس الجامعة بجلسته في تاريخ ٢١/٤/١٩٨٠ ، والخاص باستقطاع يوم من المرتب في حالة الوفاة لصالح أسرة المتوفى ، بأنها تعني الزوجة والأولاد والأب والأم ، وقرر المجلس «إحالة الموضوع للمكتب الفني للتطوير الجامعي على أن تتولى الدكتورة جهينة سلطان العيسى إجراء استفتاء لتحديد صفة (الأسرة) التي يؤول إليها المبلغ في حالة الوفاة» .

- ناقش أعضاء المكتب في اجتماعهم في ١٢/١٠/١٩٨٢ كتاب أمانة سر مجلس الجامعة بشأن تحديد صفة الأسرة المشار إليها في قرار مجلس الجامعة ، وقرر الأعضاء أن تقوم الدكتورة جهينة سلطان العيسى بإعداد مذكرة إلى الدكتور مساعد مدير الجامعة يذكر فيها أن قانون الدولة ينص على أن الأسرة هي الزوج والزوجة والأولاد . كما قدم مقرر المكتب مذكرة لمجلس الجامعة في ١٧/١٠/١٩٨٢ بشأن الموضوع .

- وافق مجلس الجامعة في ٦/١١/١٩٨٢ على تحديد كلمة «أسرة» بأنها تعني الزوج والزوجة والأولاد ومن يعولهم الشخص من الدرجة الأولى .
وتقوم إدارة الشئون المالية بالجامعة بإعداد بيان بالمبالغ المحصلة لحساب أسرة المتوفى ، ثم تقوم بتحويلها إلى إدارة التركات وشئون القاصرين برئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، حيث يتم توزيعها على مستحقيها وفقاً لقراري مجلس الجامعة السابق ذكرهما .

- كلف مدير الجامعة المكتب بإعداد مشروع للضمان الاجتماعي خاص بالجامعة ، وقام المكتب في ٣٠/١٠/١٩٨٢ بإعداد المشروع .

- قام الدكتور هارون الجمل الخبير القانوني للجامعة بإعداد مشروع آخر لنظام الضمان الاجتماعي بالجامعة تم تحويله إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي للدراسة ، وقد عقدت لجنة اللوائح بالمكتب اجتماعين للنظر في المشروع حيث وافقت عليه بشكل عام ، ولكنها اقترحت إدخال التعديلات على بعض المواد .

- استعرض المكتب في ١٧/٥/١٩٨٣ مشروع نظام الضمان الاجتماعي الذي أعده الدكتور هارون الجمل مع الأخذ بملاحظات لجنة اللوائح بالمكتب ، ووافق الأعضاء بشكل عام

على المشروع مع إدخال بعض التعديلات ، وعرضت مذكرة بالموضوع على مدير الجامعة ، لكن الموضوع أرجيء مؤقتاً نظراً لانشغال المكتب بمهام عديدة كان أهمها موضوع الانتقال إلى المبنى الدائم للجامعة وما يرتبط به من قضايا مختلفة .
وقد رأى المكتب الفني مؤخراً أهمية استئناف دراسة هذا الموضوع نطراً لأهميته الخاصة لأسر الجامعة ، حيث قرر بجلسته في ٦/٥/١٩٩١ تحويل ملف الموضوع إلى الدكتورة نور سلطان العيسى لدراسته .

- تقدمت الدكتورة نور سلطان سيف العيسى بمذكرة للمكتب في ١٢/٥/١٩٩١ اقترحت فيها اتباع الخطوات التالية حتى يمكن دراسة الموضوع بشكل جيد :

أولاً : أن يكتب إلى الجامعات العربية لموافاة المكتب بأية دراسات لديها في هذا الشأن .

ثانياً : أن يتم تشكيل لجنة أو فريق عمل للقيام بهذه الدراسة يكون مقررها أحد أعضاء المكتب الفني ، وتضم في عضويتها بعض المختصين في شئون الخدمة الاجتماعية والشريعة والقانون والإدارة والحسابات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

ثالثاً : أن تمنح هذه اللجنة أو فريق العمل فرصة كافية للتقدم بمشروعها في حدود ستة أشهر من بداية العام الجامعي التالي ، تقوم اللجنة خلالها بدراسة ما تتلقاه من دراسات في هذا الشأن من الجامعات العربية ، والتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة .

وسوف يتم دراسة هذا المشروع ضمن خطة المكتب المستقبلية .

خامسا : الاسكان الطلابي

يعتبر موضوع الإسكان الطلابي من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة التي حازت على الاهتمام الملحوظ من أعضاء المكتب ، منذ بداية إنشائه وحتى الآن .

تم في شهر مايو ١٩٨١ تشكيل لجنة للإسكان الجامعي بالمكتب تكونت من د . عبدالله الكبيسي ، د . عبدالرحمن الإبراهيم ، أ.د. عبدالعزيز البيومي ، د . جهينة العيسى ، د . لطيفة الحوطي . كما تم في ٢/٣/ ١٩٨٢ تكليف أ.د. عبدالعزيز البيومي ، د . لطيفة الحوطي ، د . جهينة سلطان العيسى بمتابعة الموضوع .

وقد قام بعض أعضاء المكتب بزيارة بعض الجامعات الخليجية بهدف الاطلاع على نظم الإسكان الطلابي ، والنظم المتبعة في إعداد الوجبات للطلاب ، كما شارك الأعضاء من خلال

لجنة المباني التابعة للمكتب في الإجابة على الاستفسارات التي كانت ترد من خبراء المباني ، بشأن موضوع الإسكان الطلابي في المباني الدائمة . وفي ديسمبر ١٩٨١م أوصى أعضاء المكتب بالاستعانة بمجموعة من الخبراء ممن لديهم خبرة فعلية في الإسكان الطلابي ، عند وضع احتياجات الجامعة ، كما أوصوا بأن تستعين لجنة المباني بمن تشاء من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والعاملين بها ، عند وضع مواصفات الإسكان الطلابي ضمن سياسة الجامعة .

ناقش المكتب تفاصيل احتياجات الجامعة من إسكان في المخطط العام ، واقترح أن تكون مباني الإسكان الطلابي على الوجه التالي :

أولاً : السعة :

أن تتسع المباني لاستيعاب عدد إجمالي ١٣٠٠ طالب ، ويمثل هذا ما يقرب من ٣٥٪ من العدد الإجمالي لطلاب الجامعة . وتقسم هذه الأعداد بالنسبة للبنين والبنات على الوجه التالي :

٧٥٠ طالباً

٥٥٠ طالبة

على أن يؤخذ في الاعتبار توفير عدد من الشقق لإسكان الطلاب المتزوجين ، ضمن خطة إسكان هيئة التدريس .

ثانياً : الخدمات :

يقترح أن يشتمل كل مبنى على الخدمات العامة الضرورية مثل غرف الاجتماعات ، قاعات الاستقبال ، قاعات النشاط الاجتماعي ، أماكن تستخدم كمخازن ، كافيتيريا ، مطبخ ، أماكن للغسيل والكي . . وغيرها .

ثالثاً : الشكل العام للغرف :

تقسم الغرف إلى مجموعتين : الأولى تستخدم لطالب واحد ، والثانية تستخدم على أساس مشاركة طالبين في كل غرفة . ويفضل أن يلحق حمام مشترك بين كل غرفتين متجاورتين ، بالإضافة إلى إمكانية المذاكرة بداخل الغرفة

رابعاً : المخطط الهندسي والمواصفات المعمارية :

يتم الاتفاق عليها بين لجنة المباني بالمكتب الفني والمهندسين المعماريين .

لكن موضوع الإسكان الطلابي اعتبر من الموضوعات المرجأة التي لم ينته المكتب الفني للديوان الأميري من إدراجها ضمن مباني المرحلة الأولى في ذلك الوقت . من هنا برزت فكرة

تحويل مبنى البنين المؤقت بمدينة خليفة إلى سكن طلابي للجامعة .

وفي اجتماع ضم أعضاء المكتب الفني بالجامعة مع أعضاء المكتب الفني بالديوان الأميري بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٨٧ عرض هذا الموضوع ، حيث تم الاتفاق على أن يتم عقد اجتماعات بين أعضاء المكتب وأحد المهندسين من المكتب الفني بالديوان الأميري ، لدراسة مدى إمكانية تحويل المباني الجامعية المؤقتة إلى إسكان طلابي ، لحين الانتهاء من مبنى الإسكان الطلابي الدائم .

ولتحقيق هذا الغرض تم إجرءا العديد من الدراسات من قبل مهندسي المكتب وإدارة الصيانة بالجامعة ، كما شاركت كلية الهندسة بالجامعة في تقديم تقرير فني عن صلاحية تحويل مبنى البنين المؤقت بمدينة خليفة إلى سكن طلابي للجامعة ، شارك فيه فريق عمل تكون من :

الأستاذ الدكتور عبدالمنعم أحمد موسى	رئيس قسم الهندسة المدنية
الدكتور عمر علي موسى النواوي	المدرس بالقسم
المهندس يسري إبراهيم الحكيم	المهندس بالقسم
المهندس محمد مال الله	المهندس بالمكتب الفني
المهندس أحمد اليوسف	وكيل إدارة الصيانة

وكان الغرض من هذا التقرير هو إبداء الرأي الفني في كفاءة الخرسانة المسلحة (الأعمدة ، الكمرات ، الأسقف والأساسات) لمبنى البنين المؤقت ، ومدى صلاحية تحويله إلى سكن طلابي . وقد خلص التقرير إلى اعتبار المبنى آمناً من الناحية الإنشائية ويصلح استخدامه للإسكان الطلابي ، بعد إجراء أعمال الترميم للأجزاء الخرسانية التالفة في المبنى كله ، مع ضرورة إجراء الصيانة الدورية للمبنى حتى يظل صالحاً للاستخدام .

وقامت الجامعة بالاشتراك مع وزارة الصناعة والأشغال العامة بإعداد دراسة شاملة مماثلة ، بينت صلاحية المبنى ، وإمكانية تحويله إلى سكن جامعي .

ونظراً للتكاليف الباهظة التي قدرت لهذا المشروع ، وبالأخذ في الاعتبار قصر العمر الافتراضي المتبقي لاستخدام المبنى ، تقرر الاستغناء عن هذا المشروع والعمل على إنشاء مبنى بديل ضمن المخطط العام للجامعة داخل الحرم الجامعي الدائم .

وبناء على توجيهات مدير الجامعة بالنيابة بشأن إنشاء سكن طلابي بالمبنى الدائم للجامعة ، قام المكتب الفني بدراسة هذا الموضوع مستفيداً من المخطط العام للجامعة ، وتقدم باقتراح إلى وزارة الصناعة والأشغال العامة بأن يتم بناء سكن لعدد (٤٠٠) طالب ،

على أن يكون بسيطاً ، قليل التكلفة ، ومكوناً من (٦) بنايات ، يسع كل مبنى (٨٠) طالباً تقريباً ، مع تخصيص مبنى سابع يستخدم للخدمات العامة ، مثل المطبخ والمطعم لتقديم وجبات الفطور والعشاء ، بالإضافة إلى الخدمات الإدارية والاجتماعية والثقافية الأخرى .

ولم يتم حتى الآن تنفيذ هذا المشروع ، لكن الجامعة تأمل أن يتم تنفيذه ضمن المخطط العام للجامعة .

سادسا : نظـام التغـذية بالجامعـة

- بناء على اقتراح من المكتب الفني للتطوير الجامعي وموافقة مدير الجامعة ، قام عضوان من أعضاء المكتب وهما أ.د. عبدالعزيز البيومي ود . لطيفة الحوطي بزيارة جامعة الكويت في الفترة من ٢٦ - ٣٠ يناير سنة ١٩٨٣ ، للاطلاع على نظام الإسكان الطلابي ، ونظام التغذية المتبع بجامعة الكويت . وبعد الزيارة قاما برفع تقرير أوصيا فيه بالتالي : .
  - يجب عدم الأخذ بنظام المطبخ المركزي للجامعة .
  - إنشاء إدارة خاصة للتغذية للجامعة .
  - أن تقوم الجامعة بإدارة المطاعم والمطابخ والكافتيريات المنتشرة بالجامعة .
- وفي ١٩٨٣/٣/٩ أوصى أعضاء المكتب بإحالة التقرير إلى لجنة الاسكان بالمكتب لدراسته والاستفادة منه .
- ناقش أعضاء المكتب في ١٩٨٣/٨/١ نظام الإدارة والإشراف على مطاعم وكافتيريات المباني الدائمة ، وطرح الأعضاء إجرائين مختلفين هما .
  - أن تتولى الجامعة الإدارة والإشراف على هذه المرافق ، بحيث يدخل فيها نظام التغذية ككل .
  - أن يعهد بعملية التغذية إلى شركة متخصصة تحت إشراف الجامعة .

  وتم تكليف د . جهينة سلطان سيف العيسى بدراسة الموضوع مع قسم الاقتصاد المنزلي .
- ناقشت د . جهينة العيسى الموضوع مع د . نظيرة عفيفي رئيسة قسم الاقتصاد المنزلي في ١٩٨٢ /٣/٢٧ حيث انتهيا إلى ما يأتي :
  - أن تتولى إدارة خاصة في الجامعة شؤون التغذية والإشراف عليها .
  - أن تتولى عملية التغذية هيئة خارجية تحت إشراف الجامعة .
  - التعرف على إمكانية قسم الاقتصاد المنزلي في تولي هذه العملية ، وإعداد الخريجات

للعمل في هذه الإدارة الجديدة .

- تم تكليف د . نظيرة عفيفي بدراسة هذا الموضوع ، الذي أسفر عن الاقتراحات التالية :
  - أن تتولى عملية التغذية هيئة خارجية تحت إشراف إدارة خاصة بالتغذية في الجامعة .
  - لا يستطيع قسم الاقتصاد المنزلي تولي هذه العملية لضخامتها ، وبسبب عدم كفاية إمكانياته البشرية ، وضرورة تعديل البرنامج التدريسي .
- يمكن لقسم الاقتصاد المنزلي المشاركة في إبداء الرأي والمشورة ، ومعاونة إدارة التغذية في أداء عملها .
- ناقش أعضاء المكتب في ١٩٨٢/٥/٤ المذكرة المقدمة من د . جهينة العيسى بشأن نظام التغذية في المبنى الدائم ، وأوصى الأعضاء بإنشاء إدارة للتغذية في المبنى الدائم للجامعة .
- قدم السيد هانز انلف خبير الأثاث بالمكتب مذكرة في ١٩٨٣/٢/٨ بشأن السياسة العامة لنظام التغذية بمباني الجامعة الدائمة ، تم مناقشتها في اجتماع المكتب ، واقترح الأعضاء تعيين مدير للتغذية بالجامعة على وجه السرعة ، لمتابعة الاستعدادات اللازمة لاستكمال الأنظمة والإجراءات المطلوبة لتجهيز الكافتيريا والمطاعم .
- تم في ١٩٨٣/١١/١٥ عمل الترتيبات اللازمة لاستدعاء خبير للتغذية لوضع المواصفات النهائية للتجهيزات المطلوبة الخاصة بالمطابخ الرئيسية في مباني الأنشطة الطلابية .
- واصل المكتب الفني مناقشة موضوع نظام التغذية بالمبنى الدائم في عدة جلسات خلال العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ ، ففي ١٩٨٤/١/١٧ اتفق أعضاء المكتب على :

  (أ) أن يقوم الدكتور عبدالله الكبيسي بالاتصال بالمهندس هشام قدومي ، للتشاور معه في مدى إمكانية استقدام خبير في التغذية ، وذلك لوضع التصورات النهائية لاحتياجات المطاعم والكافتيريات .

  (ب) أن يتم تشغيل وإدارة هذه المطاعم على الأقل في الفترة الأولى من افتتاح الجامعة ، من قبل جهات متخصصة ، عن طريق طرح مناقصات محلية .
- قرر الأعضاء في ١٩٨٤/ ٢/٧ تأجيل النظر في طرح مناقصة بين الشركات المحلية المتخصصة لإدارة وتشغيل المطاعم الجامعية في الحرم الجامعي الجديد لحين وصول الخبير المختص وإعداد الدراسة المطلوبة ،
- استعرض أعضاء المكتب في ١٩٨٤/٣/١٣ التقرير المقدم من أ.د . عبدالعزيز البيومي الخاص باجتماعه مع السيد كوتم خبير التغذية (من المكتب الفني للديوان الأميري) وقرر المكتب ما يلي :

* اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين مدير للتغذية بالجامعة على أن يعد التوصيف اللازم لهذه الوظيفة .
* استعجال المهندس هشام قدومي لموافاة المكتب بخبير التغذية الذي سبق أن قام المكتب بطلبه .

وقد تم إعداد القوائم الكاملة لمعدات المطابخ والكافتيريات ، وطرحت في مناقصة ، وتم التوريد والتركيب ، ويجرى حالياً تشغيلها واستخدامها لخدمة الطلاب في مباني الأنشطة للبنين والبنات .

سابعا : تطور أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والاداريين في الفترة من عام ١٩٧٨/٧٧ إلى عام ١٩٨٣/٨٢م

أسفرت اجتماعات أعضاء المكتب الفني أثناء مناقشة المخطط العام لمباني الجامعة الدائمة عن الحاجة إلى وجود بيانات وإحصاءات خاصة بأعداد الطلاب وهيئة التدريس والإداريين لجامعة قطر .

وفي ديسمبر ١٩٨٣م ناقش الأعضاء كيفية تجميع البيانات لعمل التقديرات المتوقعة لأعداد الطلاب والطالبات خلال السنوات القادمة ، واتفق الأعضاء على أن يقوم كل من الدكتور عبدالله الكبيسي والدكتور عبدالعزيز البيومي بتجميع البيانات المتعلقة بأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عن الفترة السابقة من إنشاء الجامعة ، ووضع تصورهم بالنسبة للأعداد المتوقعة حتى عام ١٩٩٠ ، بالتعاون مع إدارة الشئون التعليمية . كما تولى الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم تجميع الإحصاءات اللازمة عن أعداد الإداريين والعاملين الحاليين والأعداد المتوقعة حتى عام ١٩٩٠م . وقد تولت لجنة المباني بالتعاون مع د . عادل غنيم استكمال البيانات الإحصائية والتوقعات الطلابية خلال العشر سنوات التالية .

تم تشكيل لجنة خاصة منبثقة عن المكتب سميت لجنة إعداد وتحليل البيانات ، لإنجاز الإحصاءات والدراسات التحليلية اللازمة عن تطور أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين ، وقد تم تشكيل هذه اللجنة من بين الإدارات المعنية داخل الجامعة .

لذلك صدر في ١٩٨٢/١٢/٢٦م قرار مدير الجامعة بتشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة ضمت كلاً من :

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي	رئيساً
الدكتور فريد البستاني	عضواً
السيد/ إسماعيل صفوت	عضواً
السيد/ علي سليم موافي	عضواً
السيد/ علي الهاجري	عضواً
السيد/ صالح محسن الباهلي	عضواً
السيد/ شكري السيد أحمد	عضواً
السيد/ عصام عبد الحفيظ حلاوة	عضواً

اختصاصات اللجنة :

تلخصت أعمال اللجنة في إعداد وتحليل البيانات الإحصائية عن أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين وطلاب الجامعة وموظفيها ، والقيام بإعداد دليل يعتبر مرجعاً إحصائياً متكاملا عن الجامعة منذ إنشائها وحتى ذلك الوقت ، يمكن من خلاله التنبؤ بالأعداد المتوقعة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وجميع احتياجات الجامعة المستقبلية المادية والبشرية خلال العشر سنوات التالية للدراسة .

نتائج أعمال اللجنة :

في نهاية أعمال اللجنة قدم أعضاؤها تقريراً تفصيلياً لما تم إنجازه ، وقد تضمن التقرير على بابين :

الباب الأول : تطور الجامعة من عام ١٩٧٨/٧٧ إلى عام ١٩٨٣/٨٢م ، ويضم جميع البيانات التفصيلية عن تطور الجامعة منذ صدور قانون إنشائها عام ١٩٧٧م حتى عام ١٩٨٣/٨٢م . وكذلك الإحصاءات الخاصة بأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والعاملين بالجامعة ، مدعمة بالأشكال البيانية التي توضح هذه الإحصاءات . ويعتبر هذا الباب دليلاً إحصائياً عن الجامعة منذ إنشائها حتى عام ١٩٨٣/٨٢م .

الباب الثاني : التقديرات المستقبلية من عام ١٩٨٣/٨٢م إلى عام ١٩٩٥/٩٤م ، وقد تضمن التقديرات المستقبلية لأعداد الطلاب المقبولين ، وإجمالي طلاب الجامعة ، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والعاملين بالجامعة خلال الاثنى عشرة سنة من عام ١٩٨٤/٨٣ إلى عام ١٩٩٥/٩٤ .

ثامنا : القدرة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات بالمبنى الدائم

تمهيداً لاستلام المبنى الدائم للجامعة ، واستعداداً لعملية الانتقال ، قام المكتب الفني للتطوير الجامعي مع بداية العام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ بدراسة الواقع الفعلي للقدرة الاستيعابية لجميع القاعات والمعامل في المبنى المؤقت ، وتوزيع عدد الساعات التي تشغلها كل قاعة في مباني البنين والبنات ، بما فيها معامل كليتي الهندسة والعلوم ، وذلك للاسترشاد بها أثناء وضع دراسة للقدرة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات بالمبنى الدائم .

وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام المكتب بالاتصال بجميع الجهات المعنية بالجامعة بهدف توفير البيانات اللامة لها ، والتي تمت على مراحل تمثلت في الآتي :

- الاتصال بالشؤون التعليمية وطلب البيانات الفعلية منها ، عن القدرة الاستيعابية للقاعات والمعامل في المبنى المؤقت ، وتوزيع عدد الساعات في كل قاعة بنين وبنات خلال الفصول الدراسية خريف ١٩٨١ ، ربيع ١٩٨٢ ، خريف ١٩٨٢ ، ربيع ١٩٨٣ .
- تفريغ البيانات الواردة من الشئون التعليمية في جداول تبين المقررات الدراسية التي تطرحها جميع الأقسام في كليات الجامعة ، وعدد الطلاب في كل مقرر ، وعدد الساعات المكتسبة لكل مقرر في كل فصل دراسي .
- قام المكتب بإرسال نسخ من البيانات التي تم تفريغها إلى الكليات ، وذلك لطرحها على الأقسام المعنية ، بهدف مراجعتها واستيفاء البيانات المطلوبة من ناحية عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس كل مقرر ، وتحديد نوعية القاعة الدراسية أو المختبر المطلوب ، مع تحديد عدد الساعات التي سيشغلها كل مقرر لكل قاعة دراسية .
- بعد استيفاء البيانات من قبل اللجان الخاصة بدراسة المقترحات العملية في الكليات بشأن إعداد الجداول الدراسية لكل كلية ، تم إعادتها للمكتب الفني ، الذي قام بدوره بعمل دراسة عن الطاقة الاستيعابية لقاعات الدرس والمعامل بالمبنى الدائم للجامعة ، والاستخدام الأمثل لها .
- قام المكتب بمخاطبة جميع الكليات بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٦ بشأن مقترحاتهم الخاصة بإعداد الجداول الدراسية للكلية في ضوء «دراسة الطاقة الاستيعابية لقاعات الدرس والمعامل بالمبنى الدائم والاستخدام الأمثل لها» ، وذلك للاسترشاد بها عند توزيع أعداد ومجموعات الطلاب والطالبات على قاعات ومعامل المباني الدائمة للجامعة . وقد تلقى المكتب ردود الكليات بشأن ملاحظاتهم حول الدراسة خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٨٣ .

- قدمت اللجنة ملاحظاتها للاسترشاد بها أثناء وضع الخطط للجداول الدراسية في المبنى الدائم مع بداية العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ .
- أوصى المكتب بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ بدعوة السيد/ إسماعيل صفوت خبير الشئون التعليمية لمدة شهر لوضع تصور للجدول الدراسي في المبنى الدائم خلال العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ ، بحيث يتم التوفيق بين الطلاب الذين يتم نقلهم والطلاب الذين يمكثون في المبنى المؤقت خلال ذلك العام .
- صدر في ١٩٨٤/٣/٢٥ قرار مدير الجامعة بشأن تشكيل لجنة لمناقشة الدراسة المقدمة من الخبير الزائر حول الطاقة الاستيعابية لقاعات الدرس والمعامل بالمبنى الدائم ، والاستخدام الأمثل لها .

وكانت اللجنة مكونة من :

الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى	مقرراً
الأستاذ الدكتور ليفون كرابيد مليكيان	عضواً
الأستاذ الدكتور مجيد إبراهيم دمعة	عضواً
الأستاذ الدكتور محمد حسني أبو المعاطي عمر	عضواً
الدكتور عمر إبراهيم الفتحلى	عضواً
الدكتور فوزي زاهر	عضواً
الدكتور طارق محمد عبد الرحمن	عضواً
الدكتور عبد الحميد الأنصاري	عضواً
السيد/ إسماعيل أحمد صفوت	عضواً
السيد/ محمد عبد القادر فرغلي	عضواً
السيد/ ناصر بطي النعيمي	
السيد/ أحمد راشد إبراهيم المهندي	مندوبين عن إدارة
السيد/ة نيللي محمد توفيق عاكف	القبول والتسجيل
السيدة/ شيخة محمد علي مندى	

- وفي اجتماع المكتب في ١٩٨٤/٣/٢٧ احيط الأعضاء علماً بما تم من خطوات حول الدراسة المقدمة من السيد/ إسماعيل صفوت حول الطاقة الاستيعابية لقاعات الدرس والمعامل بالمبنى الدائم للجامعة للاستخدام الأمثل لها .
- وفي اجتماع المكتب الفني في ١٩٨٤/٥/٨ ناقش الأعضاء موضوع دراسة الطاقة الاستيعابية ، وقد استعرضت الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى أعمال لجنة دراسة

الطاقة الاستيعابية لقاعات الدرس والمعامل بالمبنى الدائم ، وكيفية الفصل بين البنين والبنات بكلية العلوم ، على أساس التدريس للبنات لمدة ثلاثة أيام والبنين لمدة يومين أسبوعياً ، وكذلك التوصيات والاقتراحات التي وصلت إليها اللجنة .

- وبعد المناقشة ، اقترح المكتب أن تقوم الدكتورة جهينة سلطان بإعداد مذكرة بهذا الشأن ترفق بها الدراسة ، تمهيداً لإرسالها إلى السادة عمداء الكليات لإبداء آرائهم حولها .
- اقترح المكتب بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٣ تشكيل لجنة برئاسة الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم تمهيداً لعملية الانتقال إلى المبنى الدائم للجامعة لدراسة القدرة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات بالمبنى الدائم للجامعة ، بما يتلاءم مع أعداد الطلاب والمقررات والساعات الفعلية لكل مقرر ، وقد ضمت اللجنة كلا من :

الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى
الدكتور عبد العزيز عبد القادر المغيصيب
المهندس/ محمد توفيق إبراهيم
السيد/ بدر السادة
السيد/ محمد عبد القادر فرغلي
السيد/ أحمد المهندي
الأنسة/ منيرة سحيم
السيدة/ نيللي محمد توفيق

على أن تكون مهمة هذه اللجنة توزيع الجدول الدراسي لفصل الربيع ١٩٨٥ على القاعات الدراسية بالمبنى الدائم للبنات ، تمهيداً للانتقال ، ومعرفة القاعات الدراسية المطلوبة ، واقتراح السياسة العامة للتسجيل ، على أن تقدم اللجنة تقريرها للمكتب في موعد أقصاه نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٤ .

وقد أتمت اللجنة مهمتها وقدمت تقريرها ، الذي اقترحت فيه توزيع المحاضرات للجدول الدراسي (ربيع ١٩٨٥) على القاعات الدراسية بالمبنى الدائم للبنات .

تاسعا : تشكيل لجان منبثقة من مجلس الجامعة

- اقترح الدكتور عبدالله الكبيسي مقرر المكتب الفني في اجتماع المكتب في ١٩٨٣/١١/١م تشكيل لجان تنبثق من مجلس الجامعة وهي :

١ - لجنة المناهج والبرامج الدراسية

٢ - لجنة الإرشاد الأكاديمي
٣ - لجنة النشاط الثقافي والاجتماعي
٤ - لجنة الترقيات لأعضاء هيئة التدريس
٥ - لجنة التدريب أثناء الخدمة
٦ - لجنة الميزانية والمشاريع

ووافق الأعضاء مبدئياً على تشكيل اللجان .

- قرر المكتب بجلسته في ١٩٨٣/١١/٢٩ أن يتولى الدكتور عادل غنيم الاستعانة بعدد من أعضاء هيئة التدريس وكبير خبراء اليونسكو الدكتور خيري كاظم من أجل تحديد اختصاصات كل لجنة .
- تم إعداد مشروع لاختصاصات تلك اللجان ، وعرض على المكتب الفني وعلى لجنة عامة مكونة من :

الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم	عضو المكتب الفني	مقرراً
الأستاذ الدكتور جلال أحمد شوقي	عميد كلية الهندسة	
الأستاذ الدكتور محمد فتحي سعود	عميد كلية العلوم	
الأستاذ الدكتور أحمد خيري كاظم	كبير خبراء اليونسكو	
الأستاذ الدكتور حسن محمد الخياط	الأستاذ بكلية الإنسانيات	
الدكتور عبد الحميد سلام	الأستاذ المساعد بكلية التربية	
الدكتور قحطان الناصري	المدرس بكلية الإنسانيات	

وأبدى الجميع ملاحظات على المشروع .

- قرر المكتب بجلسته في ١٩٨٤/١/٣ أن يتم إعداد المشروع النهائي في لجنة تتكون من بعض أعضاء اللجنة العامة وهم :

الأستاذ الدكتور محمد فتحي سعود
الأستاذ الدكتور أحمد خيري كاظم
الدكتور عادل غنيم
الدكتور قحطان الناصري

وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات وانتهت إلى ملاحظات وتوصيات نوقشت بالمكتب الفني بجلستيه في ١٩٨٤/٣/٢٧ و١٩٨٤/٤/١٧ وانتهى المكتب إلى الموافقة على عدد من الملاحظات والتوصيات .

- قرر المكتب تكليف الدكتور عادل غنيم بإعداد مذكرة تتضمن مقترحات المكتب ، تم

رفعها إلى الأستاذ الدكتور مدير الجامعة في ٨/٥/١٩٨٤م .

- تم عرض الموضوع على مجلس الجامعة في ٢٦/١١/١٩٨٤ وقرر تخصيص جلسة خاصة لاستكمال مناقشته للموضوع .

التوصيات التي وافق عليها المكتب الفني بشأن اختصاصات اللجان الجامعية المقترحة :

أولاً : إن إنشاء اللجان المقترحة هو أمر تستوجبه الضرورة لإعطاء مزيد من الاهتمام في بحث بعض المشكلات الملحة في مجالات اختصاصاتها . كما يلاحظ أن هناك لجاناً جامعية قائمة بالفعل ترتبط مهامها باختصاصات بعض اللجان المقترحة .
فعلى سبيل المثال هناك ارتباط بين اختصاصات لجنة شئون الطلاب واختصاصات لجنتي الإرشاد الأكاديمي والمناهج والبرامج الدراسية وكذلك الأمر فيما يتعلق باختصاصات لجنتي الترشيحات وشئون هيئة التدريس .
ويقترح أن ينظر في مرحلة تالية في أمر دمج مثل هذه اللجان بإنشاء لجان موسعة تقوم بهذه المهام المترابطة بما يحقق التنسيق والتكامل بين مختلف المهام التي سوف تختص بها اللجان الموسعة .

ثانياً : إنه نظراً لأن هذه اللجان هي لجان استشارية لمجلس الجامعة . فإن توصيات تلك اللجان وتقاريرها ترفع إلى مدير الجامعة للنظر في عرضها على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

ثالثاً : أن يرأس تلك اللجان أحد أعضاء مجلس الجامعة يختاره المجلس .
وأن تتشكل تلك اللجان من عضوين إضافيين بخلاف الرئيس يختارهما مجلس الجامعة ، وللجنة أن تستعين بمن تراه من أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في مهامها .

رابعاً : تتولى سكرتارية الأمانة العاملة لمجلس الجامعة أعمال السكرتارية لتلك اللجان .

خامساً : يقترح أن تكون هناك لجان مماثلة على مستوى الكليات بالنسبة للجنتي الإرشاد الأكاديمي والنشاط الثقافي والاجتماعي وأية لجان أخرى يرى مجلس الجامعة إنشاءها .

سادساً : بالنظر في مرحلة تالية في تشكيل لجان أخرى قد تقتضيها متطلبات العمل الجامعي مثل اللجان التالية :

لجنة الدراسات العليا
لجنة العلاقات الثقافية

لجنة التأليف والترجمة
لجنة الخدمات والرعاية الطلابية .

سابعاً : أن تقدم اللجان الجامعية المختلفة تقارير سنوية عن أعمالها وتوصياتها ترفع لمدير الجامعة للنظر في عرضها على مجلس الجامعة ، وأن تتضمن تقارير الجامعة السنوية عند نشرها البيانات المتعلقة بأعمال تلك اللجان .

ثامناً : أن يتم بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة واعتماد الهيكل التنظيمي لها إعادة تنظيم اللجان الجامعية عل ضوء الممارسات الفعلية والاحتياجات المستقبلية وفي إطار الهيكل التنظيمي للجامعة .

وفيما يلي بيان باختصاصات اللجان المختلفة طبقاً لما انتهت إليه الدراسة :

(١) لجنة المناهج والبرامج الدراسية :

دراسة مقترحات الكليات الخاصة بمتطلبات الجامعة ، والتنسيق بين الأقسام المختلفة في طرح هذه المقررات .

- دراسة المقترحات التي تتقدم بها الأقسام والكليات بشأن طرح مقررات جديدة أو التعديلات التي تراها في الخطة العامة للدراسة لبرامج التخصصات المختلفة .
- التنسيق بين ما تطرحه الأقسام والكليات المختلفة من مقررات بما يمنع تكرار طرح بعض المقررات المتشابهة أو المتداخلة ، ويوفر الوقت والجهد ، ويعطي الفرصة لطرح موضوعات جديدة .
- دراسة احتياجات المجتمع من التخصصات الجديدة والتنسيق مع الأقسام المعنية بشأن إعداد البرامج اللازمة لذلك وتحديد متطلبات تنفيذها .
- دراسة سبل تشجيع الطلاب للالتحاق ببعض التخصصات الجديدة أو الحالية التي يقل إقبال الطلاب عليها وتتطلبها احتياجات المجتمع وتقديم التوصيات الخاصة بها .
- وضع سياسة عامة لتطوير كفاءات التدريس الجامعي واقتراح ما يلزم من برامج تدريبية يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالجامعة .

(٢) لجنة الإرشاد الأكاديمي :

- اقتراح السياسة والأهداف العامة للإرشاد الأكاديمي بالجامعة .
- تحديد المهام التعليمية والعلمية والاجتماعية للإرشاد الأكاديمي بما يحقق النمو المتكامل للطالب ويؤكد انتماءاته للجامعة والمجتمع .

- تخطيط وتنفيذ برامج دورية متعلقة بالإرشاد الأكاديمي وخاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الجدد للتعريف بنظام الإرشاد الأكاديمي وتمكينهم من أداء مهامهم .
- تحديد علاقة المرشد الأكاديمي بالقسم العلمي والإدارات الجامعية المعنية بما يمكنه من أداء مهامه على نحو مثمر .
- تنظيم لقاءات يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس والطلاب لمناقشة قضايا الإرشاد الأكاديمي بالجامعة واقتراح الحلول الملائمة لها .
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بإعداد دليل للإرشاد الأكاديمي تصدره الجامعة .

(٣) لجنة النشاط الثقافي والاجتماعي :

- اقتراح السياسة العامة للنشاط الثقافي والاجتماعي بما يحقق الربط بين الجامعة والمجتمع ويوفر فرص مشاركة مجتمع الجامعة في هذه الأنشطة .
- اقتراح برامج ثقافية واجتماعية سنوية تحقق أهداف الجامعة ورسالتها والتنسيق بين تلك البرامج في كليات الجامعة المختلفة وبخاصة في المجالات الثقافية والأدبية والفنية .
- النظر في مشروع الميزانية السنوية للأنشطة الثقافية والاجتماعية الذي تعده الإدارات المعنية بالجامعة ، واقتراح التوصيات في هذا الشأن .

(٤) لجنة شئون أعضاء هيئة التدريس :

- اقتراح القواعد التنظيمية لتعيينات أعضاء هيئة التدريس (الترقيات) بما في ذلك المعارين والمتعاقدين .
- دراسة مقترحات مجالس الكليات بشأن تشكيل لجان فحص الإنتاج العلمي للتعيين في الوظائف الأكاديمية الأعلى قبل العرض على مجلس الجامعة .
- دراسة مقترحات مجالس الكليات بشأن التعيين في الوظائف الأكاديمية الأعلى والتحقق من مطابقتها للقواعد التنظيمية قبل العرض على مجلس الجامعة .
- اقتراح سياسة عامة لتحديد معدلات أداء أعضاء هيئة التدريس في مجالات التعليم والبحوث العلمية وخدمة المجتمع .
- دراسة المقترحات الخاصة بشروط الخدمة بالوظائف الأكاديمية أو بإجراء تعديلات على جدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس أو معاشاتهم .

(٥) لجنة التدريب أثناء الخدمة :

- اقتراح خطة عامة لتنظيم دورات تدريبية لموظفي الجامعة من الإداريين والفنيين في مجالات

تخصصهم الوظيفي بهدف تطوير خبراتهم ورفع معدلات أدائهم .
- التنسيق بين الجامعة وبين الوزارات والهيئات المعنية والدولية داخل البلاد وخارجها لتنظيم برامج تدريب مشتركة .
- اقتراح الشروط العامة لإيفاد موظفي الجامعة للاشتراك في دورات تدريبية تنظمها الهيئات الحكومية والدولية .
- دراسة التقارير المقدمة من الدورات التدريبية التي تنظمها أو تشارك فيها الجامعة واقتراح التوصيات الخاصة بذلك .

(٦) لجنة الميزانية والمشاريع :

- دراسة المقترحات الخاصة بمشروع ميزانية الجامعة التي تتقدم بها الوحدات المختلفة قبل العرض على مجلس الجامعة وكذلك المقترحات المقدمة من الجهات المختصة خارج الجامعة بشأن المشروع وتقديم التوصيات بما يتمشى مع خطط الجامعة ومشروعاتها .
- النظر في ميزانية المشروعات والبرامج التي تقترحها وحدات الجامعة في ضوء الأولويات والميزانية المتاحة .
- المتابعة الدورية لحركة الميزانية وتنفيذ المشروعات وتقديم التوصيات بشأنها إلى مدير الجامعة وكذلك دراسة المقترحات الخاصة بإجراء تعديلات على حركة بنود الميزانية طبقاً لما تقتضيه خطة الجامعة ومشروعاتها .
- دراسة المقترحات الخاصة بقبول الهبات أو التبرعات المالية التي تتلقاها الجامعة وبحث وسائل استثمارها .
- دراسة المقترحات الخاصة بتسويق إنتاج المراكز العلمية بالجامعة .
- دراسة الخطة المستقبلية للجامعة وتقديم المقترحات الخاصة بتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها .

عاشرا : وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

بناء على توجيهات مدير جامعة قطر قام المكتب الفني للتطوير الجامعي بجلستيه في ١٩٨٨/٤/٥ ، ١٩٨٨/٥/٣ بمناقشة موضوع تكوين لجنة لدراسة نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وذلك لإبراز القدرات المختلفة المتنوعة لأعضاء هيئة التدريس ، حتى تتمكن الجامعة من الاستفادة منهم كل في مجاله ، وتمكيناً للجامعة من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه أعضاء هيئة التدريس .

تم تكوين اللجنة من :

الدكتورة/ لطيفة إبراهيم الحوطي	مقرراً
الأستاذ الدكتور/ عثمان سيد أحمد	عضواً
الأستاذ الدكتور/ عبد العال مباشر	عضواً
الدكتور/ عصام حسين رشدي	عضواً
الدكتور/ صالح تلفت	عضواً
الدكتور/ عبد العزيز كمال	عضواً

وعلى مدى العامين الدراسيين ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨م قامت اللجنة بعقد العديد من الاجتماعات ، تم فيها دراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ، ودارت كثير من المناقشات تبادل فيها الأعضاء الآراء حول كيفية الوصول إلى نظام يمكن من خلاله تقويم أداء عضو هيئة التدريس .

منهجية العمل واتجاهات دراسة نظام التقويم

استعرضت اللجنة اتجاهين مختلفين يمكن من خلال أحدهما القيام بتقويم أداء عضو هيئة التدريس :

الاتجاه الأول :

تقويم أنشطة عضو هيئة التدريس في المجالات المتنوعة (كالأنشطة التدريسية والتعليمية ، والإرشاد الأكاديمي والبحوث العلمية والمشاركة في اللجان الفنية والخدمات والاستشارات) وذلك على المستويات الآتية :

- مستوى القسم الأكاديمي .
- مستوى الكلية .
- مستوى الجامعة .
- مستوى المجتمع .

الاتجاه الثاني :

تقويم عضو هيئة التدريس تبعاً لأدائه في الأنشطة المختلفة حيث ترتكز عملية التقويم على المحاور الأتية :

- الكفاءة التدريسية .
- البحوث العلمية والمؤلفات .
- الخدمات والأنشطة العامة .

- المقومات الشخصية .

وبمناقشة هذين الاتجاهين ، وعرض مقومات كل منهما ، تم الاتفاق على تبني الاتجاه الثاني وهو «تقويم عضو هيئة التدريس بجامعة قطر تبعاً لأدائه في الأنشطة المختلفة» .

تحديد معايير تقويم أداء عضو هيئة التدريس :

تم تصنيف المعايير المختلفة التي يمكن من خلالها التعرف على أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة إلى ما يلي :

أولاً : التدريس

ثانياً : البحث العلمي والمؤلفات

ثالثاً : الأنشطة الإدارية والفنية

وتم الاتفاق على أن توجه اللجنة جهودها إلى عملية تطويع هذه المعايير ، ووضع الأولويات ، وتحديد الأوزان النسبية لعناصر تقويم الأداء ، لاستحداث نظام تقويم مناسب لظروف وطبيعة جامعة قطر .

ووافقت اللجنة على اقتراح بعمل استمارة موحدة وشاملة لتبويب وحصر أنشطة عضو هيئة التدريس بجامعة قطر .

وتم تصميم سجل لأنشطة عضو هيئة التدريس ، اشتمل - بالإضافة إلى البيانات الشخصية للعضو - على حصر كامل لأنشطته التعليمية ، والبحثية والعلمية ، والإدارية والفنية ، والأنشطة الأخرى داخل أو خارج الجامعة .

حادي عشر : حساب متوسط التكلفة السنوية لطلاب جامعة قطر للأعوام الدراسية ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٨/٨٧م

بناء على توجيهات مدير جامعة قطر ، اقترح المكتب إجراء دراسة تلقي الضوء على الاتجاهات العامة لميزانية الجامعة وبنود الصرف فيها على أوجه النشاط المختلفة ، مما قد يساعد على وضع خطة عامة لترشيد الأنفاق ، وبناءً عليه قام المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٨/٤/٥ بتشكيل لجنة لإعداد هذه الدراسة مكونة من :

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي	مقرراً
الدكتور عصام حسين رشدي	
الدكتورة سنية توفيق محمد	

السيد/ خضر حامد أبو شهلة

قامت اللجنة بعقد اجتماعات عديدة خلال الفترة من شهر مايو ١٩٨٨ ، وحتى شهر مارس ١٩٨٩ ، وقدمت تقريراً نوقش بالمكتب الفني على مدى جلستين بتاريخ ٤ و١٩٨٩/٣/١١ ، كما تم عرض ومناقشة الدراسة في اجتماع مجلس الأمناء الاستشاري في اجتماعه الخامس والثلاثين في ١٩٨٩/٢/٢٥ .

وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها بالجامعة ، ويمكن أن يستمد منها الكثير من المعلومات المتعلقة باتجاهات بنود الصرف في الميزانية ، ليس فقط من ناحية تكلفة الطالب ، وإنما يمكن الاستفادة منها أيضاً في مجالات أخرى .

أهداف الدراسة :

- تحليل ميزانية الجامعة والتعرف على أوجه الصرف منها .
- حساب متوسط التكلفة السنوية لطالب جامعة قطر ، وتقدير متوسط التكلفة السنوية لطلاب الكليات .
- تقدير نصيب الكليات من المصروفات السنوية للجامعة .

منهج إعداد الدراسة

تم إجراء الدراسة على أوجه الصرف خلال الأعوام الثلاثة الدراسية ٨٥/١٩٨٦ ، ٨٦/١٩٨٧ ، ١٩٨٨/٨٧م ، حيث اختيرت هذه الفترة بعد انتقال الجامعة إلى مبانيها الدائمة ، مما ساعد على أن تعكس الدراسة تقدير التكلفة أثناء الظروف الثابتة للجامعة ، وأخذ متوسط التكلفة السنوي ، للخروج بانطباع عام عن الأنفاق في كل بنود الميزانية .

ولقد اتبعت الدراسة الخطوات الآتية :

- **تجميع البيانات :**
  - باب الرواتب والأجور والمكافآت .
  - باب استهلاك الأصول الرأسمالية .
  - باب المصروفات الجارية .
- **تحليل البيانات وتوزيع المصروفات على أبواب وبنود الميزانية**

احتاج توزيع وتبويب الكم الكبير من بيانات المصروفات السنوية للجامعة إلى مداولات

ومشاورات مستفيضة بين أعضاء اللجنة ، حتى أمكن الخروج بشكل نهائي يلائم طبيعة أوجه الصرف في الجامعة ويفيد أكبر عدد من مستخدمي نتائج الدراسة .

- **حساب المتوسط السنوي العام لتكلفة طالب الجامعة**

أمكن بمعرفة أعداد طلاب الجامعة خلال الفترة التي أجريت فيها الدراسة حساب نصيب الطالب من المصروفات السنوية لأبواب الميزانية ، ومنها أمكن حساب المتوسط السنوي العام لتكلفة طالب الجامعة .

- **تقدير المتوسط السنوي العام لتكلفة كل كلية وطلابها**

تم تقدير المصروفات السنوية لكل كلية من كليات الجامعة ، ومنها أمكن تقدير المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بها . ولإتمام هذه المرحلة تم إتباع بعض الفروض والنماذج الحسابية ، لإمكان توزيع بعض أجزاء من مصروفات الجامعة على مختلف الكليات وطلابها .

إقتراحات لدراسات مستقبلية في نفس المجال

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وبناءً على ما دار حولها من مناقشات من خلال اجتماعات المكتب الفني للتطوير الجامعي ، واجتماع مجلس الأمناء الاستشاري ، تم الخروج باقتراحات لاستمرار إجراء دراسات مماثلة وفي نفس المجال على ضوء ما تقتضيه مصلحة الجامعة منها :

أولا : العمل على تحديث الدراسة عن طريق :

(أ) مراجعة الفروض التي بنيت عليها حسابات التكلفة .

(ب) حساب تطور تقديرات المصروفات وتكلفة الطالب في الكليات المختلفة خلال السنوات التالية للدراسة ، لمعرفة مدى الاستفادة منها في عملية ترشيد الأنفاق .

(ج) برمجة حسابات الدراسة على الحاسب الآلي ، حتى يسهل استمرار إجراء الدراسات وتعديلها بشكل دوري كل عام دراسي .

ثانياً : إجراء دراسات مقارنة :

(أ) مقارنة متوسط تقديرات تكلفة الطالب بجامعة قطر بمثيله في الجامعات الخليجية والعربية .

(ب) مقارنة متوسط تقديرات تكلفة الطالب بجامعة قطر مع متوسط تقديرات تكلفة طالب البعثات الخارجية .

ثالثاً : إجراء دراسات تفصيلية لتقديرات التكلفة الموزعة :

إجراء دراسات تفصيلية لمعرفة نصيب طالب كل كلية من رواتب ومكافآت أعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة ، وما يصاحب ذلك من تحليل للخطة الدراسية والجدول الدراسي ، ونسبة أعداد الطلاب إلى أعداد الأساتذة .

رابعاً : إجراء دراسات تفصيلية لتقديرات التكلفة غير الموزعة :

إجراء دراسات ميدانية لتقدير نصيب كل كلية من أبواب وبنود الميزانية من حيث :

(أ) باب الأصول الرأسمالية

استخدامات المباني الجامعية مثل :

- القاعات الدراسية .
- المكتبة العامة .
- مركز الحاسب الآلي .
- مباني النشاط الطلابي والملاعب الرياضية .

(ب) باب المصروفات الجارية

أوجه الصرف في بنود :

- الكتب الدراسية .
- رواتب الطلاب .
- المستلزمات الخدمية .
- المواد التعليمية والمكتبية

ويضع المكتب ضمن خطته استكمال هذه الدراسات .

ثاني عشر : تكلفة الأساتذة الزائرين للجامعة للأعوام الدراسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩م

تستعين جامعة قطر منذ نشأتها بنخبة من الأساتذة الزائرين من جامعات متميزة عربية وأجنبية ، وتختلف مهام هؤلاء الأساتذة باختلاف الحاجة إليهم ، فمنهم من يقوم بالتدريس لسد النقص في بعض التخصصات ، ومنهم من يقدم الاستشارات الفنية ، كما تتم الاستعانة ببعضهم لإجراء بعض البحوث ، والبعض الآخر للمشاركة في الموسم الثقافي بالجامعة . ونظراً لاختلاف الآراء حول جدوى الاستعانة بالأساتذة الزائرين ، قام المكتب الفني للتطوير

الجامعي بتوجيه من مدير الجامعة بإجراء دراسة عن تكلفة الأساتذة الزائرين في جامعة قطر ، حيث تولى الدكتور عصام حسين رشدي إجراء هذه الدراسة والانتهاء منها في سبتمبر ١٩٩١ .

منهج إعداد الدراسة

استخدم في الدراسة منهج ميداني لحصر وتجميع البيانات الخاصة بالأساتذة الزائرين ، للكليات ومراكز البحوث وإدارة الجامعة ، على مدار الثلاثة أعوام الجامعية من ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٩٠/٨٩ ، واشتملت هذه البيانات على أعداد الأساتذة الزائرين ، ومدد إقامتهم ، وتكلفتهم ، وتم توزيع هذه التكلفة على عناصرها الثلاثة وهي المكافآت ، وتذاكر السفر ، والإقامة ، كما تم أيضاً تجميع بيانات الأعباء التدريسية الخاصة بكل أستاذ زائر وتشمل :

- عدد المقررات التي قام بتدريسها .
- عدد الساعات الفعلية لهذه المقررات .
- عدد الطلاب الذين سجلوا في المقررات .

وتناولت الدراسة حصراً واسعاً واستعراضاً لتفاصيل وإجماليات تكلفة الأساتذة الزائرين للجامعة من جوانب متعددة تضمنت :

أولاً : دراسة لإجماليات بيانات تكلفة الأساتذة الزائرين للجامعة ككل ، والتي تم تصنيفها إلى المهام التدريسية والمهام غير التدريسية ، وتم توزيع مجال المهام غير التدريسية على الكليات ومراكز البحوث وإدارة الجامعة .

ثانياً : دراسة لإجماليات بيانات تكلفة الأساتذة الزائرين للكليات فقط ، وذلك في المهام غير التدريسية والمهام التدريسية ، حيث تم توزيعها على الكليات المختلفة . ولم تتوقف الدراسة عند حصر واستعراض تفاصيل وإجماليات بيانات تكلفة الزائرين ، بل تم أيضاً إجراء مقارنات لطبيعة وكفاءة استعانة الكليات بهم ، كما تم تخصيص فصل مستقل من الدراسة لمقارنة حسابات تكلفة الأساتذة الزائرين مع مثيلاته لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

ومن خلال ما جاء في الدراسة من عرض وتحليل للبيانات ، تمت الإشارة إلى بعض النقاط وإجراء العديد من الملاحظات والمقترحات ، حتى يمكن أن تسهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستعانة بالأساتذة الزائرين للجامعة في المستقبل .

ملاحظات وتوصيات :

(١) نتيجة للارتفاع الملحوظ في تكلفة إقامة الأساتذة الزائرين - خاصة في المهام التدريسية -

يجب الحث على أن تقوم الجامعة بدراسة تخفيض هذه التكلفة عن طريق تخصيص بيوت ضيافة لإقامتهم أثناء فترة أداء مهامهم بدلاً من إقامتهم في الفنادق ، أو عمل ما تراه الجامعة مناسباً في هذا الشأن .

(٢) نظراً لاستقدام كلية الهندسة لأساتذة زائرين في مهام غير تدريسية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والارتفاع الملحوظ في تكلفة تذاكر السفر لهم والتي بلغت خمسة أضعاف مثيلتها لباقي الزائرين على مستوى الجامعة فإنه يجب تشجيع كلية الهندسة على البدء في الاستعانة بأساتذة زائرين من الدول العربية المجاورة من ذوي الخبرات العلمية التي تناظر مثيلاتها من الدول الأجنبية .

(٣) نتيجة للانخفاض الملحوظ في متوسط أعداد الطلاب المسجلين في المقرر الواحد بكلية الهندسة وانخفاضه النسبي في كلية العلوم ، ونتيجة للارتفاع في متوسط تكلفة الطالب الواحد المسجل في مقررات كلية الهندسة المطروحة من الأساتذة الزائرين ، يجب الأخذ في الاعتبار وضع حد أدنى لأعداد الطلاب المسجلين في كل مقرر قبل الاستعانة بأستاذ زائر له إلا في الحالات الاستثنائية .

(٤) نتيجة للارتفاع الملحوظ في متوسط تكلفة طرح المقرر الواحد في كليتي الشريعة والإدارة والاقتصاد ، يجب الأخذ في الاعتبار وضع حد أدنى للحمل التدريسي للأساتذة الزائرين إلا في الحالات الاستثنائية .

ثالث عشر : تقدير أعداد الطلاب المتوقع قبولهم بالجامعة خلال المدة من ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٣/٩٢م

أعتبر إعداد هذه الدراسة استكمالاً للأهداف السابقة التي وضعها المكتب الفني للتطوير الجامعي ، التي ترمي إلى ضرورة توفير مرجع إحصائي للطلاب والهيئة التدريسية والإداريين بالجامعة ، مشتملا على التطور المستقبلي لتقديرات أعداد الطلاب .

بناء على توجيه من مدير الجامعة ، فقد شكلت لجنة لإعداد هذه الدراسة خلال العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ من كل من :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي مقرراً

الدكتور شكري سيد أحمد

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى عمل تقديرات لأعداد الطلاب والطالبات المتوقع قبولهم للدراسة بجامعة قطر خلال الخمس سنوات القادمة (من العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ إلى العام الجامعي ١٩٩٣/٩٢م) وذلك في ضوء المتغيرات الحالية التي أقرها مجلس الجامعة من ناحية رفع معدلات قبول الطلاب بها ، وفي إطار سياسة ابتعاث بعض الطلاب للدراسة خارج الدولة ، أو غيرها من المتغيرات الأخرى التي تحكم عملية التقديرات .

وقد تم إعداد هذه الدراسة التي اشتملت على مقارنة النتائج التقديرية بالواقع الفعلي فيما يتعلق بأعداد الطلاب المقبولين بجامعة قطر خلال الفترة من عام ١٩٨٤/٨٣م إلى عام ١٩٨٨/٨٧م ، والتي كانت تمثل فترة مستقبلية شملتها التقديرات خلال التقرير السابق ، وأصبحت الآن فترة ماضية ينبغي مقارنة ما تم فيها بما سبق تقديره عنها ، ودراسة الفروق بين التقديرات المتوقعة والأعداد الفعلية ، مع توضيح الفروق والعوامل المؤدية إليها ، وذلك حتى يتسنى أخذها في الاعتبار لدى إعداد التقديرات التي تهدف هذه الدراسة إلى تحقيقها .

وقد انتهت أعمال اللجنة بإعدادها تقريراً شاملا تم رفعه للإدارة العليا .

وقد تضمن التقرير النقاط الرئيسية الآتية :

أولاً : مقارنة التقديرات السابق إعدادها بمعرفة لجنة تحقيق البيانات بالواقع الفعلي لأعداد الطلاب القطريين المقبولين بالجامعة خلال الفترة من عام ١٩٨٤/٨٣ إلى عام ١٩٨٨/٨٧م .

ثانياً : دراسة نسب معدلات النجاح العامة للطلاب القطريين في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي خلال الفترة من عام ١٩٨٢/٨١ إلى عام ١٩٨٥/٨٤م .

ثالثاً : مقارنة أعداد الطلاب القطريين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بالمقبولين منهم بجامعة قطر خلال الفترة من عام ١٩٨٣/٨٢ إلى عام ١٩٨٧/٨٦م .

رابعاً : دراسة توزيع الطلاب القطريين الناجحين في الشهادة الثانوية العامة طبقاً لفئات معدلات نسب النجاح المئوية .

خامساً : إعداد تقديرات لأعداد الطلاب القطريين المتوقع قبولهم بجامعة قطر خلال الخمس سنوات القادمة (من عام ١٩٨٩/٨٨ إلى عام ١٩٩٣/٩٢م) ، ويتضمن ذلك القيام بما يلي :

(١) حصر أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم الإعدادي والثانوي عن عام ١٩٨٨/٨٧م .

(٢) تحديد أفواج الطلاب المنتظرين تدفقهم للجامعة خلال فترة إعداد التقديرات .

(٣) تحديد أعداد المتوقع قيدهم بالشهادة الثانوية العامة من بين أفواج الطلاب المتوقع تدفقهم .

(٤) تحديد نسب النجاح العامة المتوقعة وتوزيع المتوقع نجاحهم حسب فئات معدلات النجاح .

(٥) تحديد نسب استيعاب الجامعة للطلاب الناجحين طبقاً لمعدلات القبول ومتوسطات نسب الاستيعاب في الفترة الماضية .

(٦) تقدير جملة أعداد طلاب الجامعة القطريين في ضوء أعداد الطلاب الجدد المتوقع قبولهم سنوياً .

(٧) تقدير جملة أعداد طلاب الجامعة (القطريين وغير القطريين) في ضوء أعداد القطريين .

الفصل الرابع

إسهامات أخرى للمكتب

إسهامات أخرى للمكتب

لم تقتصر إسهامات المكتب الفني للتطوير الجامعي على أعمال اللجان المنبثقة والدراسات التي قام بها أعضاؤه ، وإنما امتدت هذه الإسهامات لتشمل العديد من جوانب الأنشطة بالجامعة ولتلبي متطلبات التطوير والتحديث ، ويذكر من هذه الإسهامات ما يلي :

أولا : إنشاء مكتبة للمكتب الفني للتطوير الجامعي

تعتبر مكتبة المكتب الفني للتطوير الجامعي من المكتبات النموذجية المصغرة للمكتبات الجامعية المتخصصة ، وتضم هذه المكتبة كثيراً من الدراسات والأدلة والتقارير واللوائح والقوانين الصادرة عن الجامعات العربية والأجنبية .

وقد أعطى الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي - مقرر المكتب في بداية تشكيله - الكثير من اهتمامه لإنشاء مكتبة بالمكتب ، كما حرص منذ إنشاء المكتب على أن يحوي بين جنباته تلك المكتبة المتخصصة ، فقام في ١٩٨١/٩/٢٩ بمخاطبة جامعات دول مجلس التعاون وجامعات باقي الدول العربية لموافاة الجامعة بنسخة من مطبوعاتها ولوائحها .

وحرصاً على ضرورة استخدام الأسلوب العلمي الأمثل والمتخصص في حفظ وتوثيق محتويات المكتبة ، فقد تم إيفاد السيدة/ بدرية مبارك العماري المساعدة الإدارية بالمكتب في دورة تدريبية متخصصة في علوم المكتبات بمكتبة الجامعة لمدة ستة أشهر في الفترة من ١٩٨١/١٠/٢٤ إلى ١٩٨٢/٤/٢٤ للتدرب على أهم العمليات والإجراءات وتوثيق وفهرسة وتصنيف الموضوعات ، وذلك تحت إشراف خبراء في علوم المكتبات بالجامعة ، وتخلل تلك الفترة تطبيقات عملية داخل المكتب تحت إشراف خبراء المكتبات بالجامعة ، وبخاصة السيد/ محمد يوسف عدس والسيدة/ ماجي عبده (من خبراء اليونسكو في ذلك الوقت) والسيد كمال عرفات والسيد/ سلامة القصيري والسيدة/ زينب القصيري .

ولم تتوقف جهود الدكتور عبدالله الكبيسي على مجرد الإنشاء فقط ، بل كان حريصاً على تنمية المكتبة ، حيث كان يهدي الكثير مما كان يرد إلى مكتبة كمساعد لمدير الجامعة لمكتبة المكتب ، كما كان حريصاً على زيادة فعالية ونشاط المكتبة لخدمة أهداف الجامعة .

ومنذ بدايتها ، ورغم حداثة نشأتها ، فإن فكرة تعريف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بهذه المكتبة المتخصصة كانت مصاحبة لقيامها . وبداية من ١٩٨١/١٢/١ تم الكتابة إلى كليات الجامعة لتعريفهم بهذه المكتبة ، وتزويدها بما يتوفر لديها من بحوث ودراسات .

ومرة ثانية فقد خاطب الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي في ١٩٨٢/١٢/٢٩ الجامعات العربية لتزويد المكتب الفني بجميع أدلة ولوائح الجامعات الشقيقة ، للاستفادة منها كمرجع تعين الباحثين وطلاب المعرفة بالجامعة .

وتشتمل المكتبة على جميع إصدارات كليات الجامعة ومراكز البحوث المختلفة بها من دوريات ومطبوعات مختلفة ، وجميع التقارير والدراسات التي صدرت عن المكتب الفني ، وتقارير ودراسات اليونسكو عن الجامعة ، والمقالات التي تنشر عن الجامعة في الصحف المحلية ، كما تضم أدلة الجامعات العربية ولوائحها التنظيمية ، وبعض أدلة الجامعات الأجنبية ، بالإضافة إلى بعض التقارير والنشرات الإحصائية لبعض الوزارات بالدولة ، وبعض المنظمات التربوية مثل مكتب التربية لدول الخليج العربية ، واتحاد الجامعات العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وللمكتبة عدة قوائم : فهناك قائمة لمطبوعات الجامعة ، وأخرى لمطبوعات الجامعات العربية ، وثالثة لمطبوعات الجامعات الأجنبية ، ورابعة لمطبوعات المؤسسات القطرية ، وخامسة للتقارير والدراسات .

كما تم تسجيل محتويات المكتبة على بطاقات خاصة مرتبة ترتيباً هجائياً ، ومصنفة حسب البلدان الخليجية والعربية والأجنبية .

ولا يقتصر عمل المكتبة على مجرد تلقي الإهداءات ، بل تعمل أحياناً على إهداء بعض محتوياتها لبعض وحدات الجامعة ، تنمية لأواصر التعاون بيها .

ولا يزال المكتب يتبع سياسة تحديث الأدلة واللوائح للجامعات الشقيقة في الوطن العربي ، كما يقوم بتعريف السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة ومراكزها بما يرد إلى المكتبة من مطبوعات وأدلة ولوائح خاصة بالجامعات العربية المختلفة .

ثانياً : إعداد التقارير السنوية للجامعة

تولى المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ العام الجامعي ١٩٨٠/٧٩ حتى العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ إعداد التقارير السنوية للجامعة ، حيث كان يقوم بهذه المهمة الدكتور عادل حسن غنيم عضو المكتب . ومن العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ انتقلت هذه المهمة إلى مكتب السيد الدكتور أمين عام الجامعة .

وكان الإجراء المتبع في نهاية كل عام دراسي أو في بداية العام الدراسي التالي أن يكتب إلى كليات الجامعة ومراكزها ووحداتها المختلفة ، لموافاة المكتب بتقرير عن نشاطاتها في العام المنصرم طبقاً لخطة معينة ، كانت تتضمن الحديث عن إنجازات كليات الجامعة ومراكزها ،

ومجلس الجامعة ، ومجلس الأمناء الاستشاري ، والمجلس الأعلى للتربية ، والمكتب الفني للتطوير الجامعي ، والمكتبات الجامعية ، وإدارات الشؤون الثقافية ، والبعثات ، والقبول والتسجيل ، والنشاط الطلابي ، والإسكان الجامعي ، والشؤون المالية والإدارية ، والشؤون العامة والخدمات ، والصيانة .

وبعد ورود تلك التقارير ، كان يتم في المكتب إعادة صياغتها والتنسيق بينها ، وإعداد تقرير سنوي شامل لإنجازات الجامعة ، كما كان يتم في نفس الوقت إعداد تقرير موجز لتلك الإنجازات .

ثالثاً : إعداد مشروعات الاتفاقيات الثقافية للجامعة

عهدت إدارة الجامعة إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ عام ١٩٨٠ مهمة إعداد مشروعات الاتفاقيات الثقافية للجامعة تحت إشراف الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مساعد مدير الجامعة ، وقد استمر المكتب يتحمل هذه المسئولية بشكل مؤقت حتى عام ١٩٨٧ ، حيث انتقلت هذه المسئولية إلى إدارة الشئون الثقافية منذ ذلك التاريخ . وكان الدكتور عادل حسن غنيم هو الذي يتولى إعداد تلك المشروعات خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ .

وقد شمل العمل في هذا الإطار ثلاثة جوانب هامة :

أولاً : إعداد مشروعات برامج واتفاقيات ثقافية بين الجامعة وجامعات أخرى ، ومن تلك البرامج والاتفاقات :

١ - برنامج تعاون بين جامعة قطر والجامعة الأردنية في مايو ١٩٨١ .

٢ - برنامج عمل بين جامعتي قطر والبصرة للسنتين الدراسيتين ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ثم للسنتين الدراسيتين ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ .

٣ - برنامج تعاون ثقافي وعلمي بين الجامعة الوطنية الصومالية وجامعة قطر عام ١٩٨٤ .

٤ - برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين جامعة قطر والجامعة التكنولوجية في بغداد للسنتين ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ .

٥ - برنامج للتعاون الثقافي الثاني من الجامعة المستنصرية بالجمهورية العراقية وجامعة قطر للسنتين الدراسيتين ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٨/٨٧ .

٦ - اتفاق تعاون علمي وثقافي بين جامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية وجامعة قطر عام ١٩٨٦ .

ثانياً : إبداء الرأي في مشروعات اتفاقات وبرامج تنفيذية للتعاون الثقافي والتربوي بين دولة قطر ودول أخرى مثل المملكة العربية السعودية ، المملكة الأردنية الهاشمية ،

والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية التركية ، وجمهورية باكستان الإسلامية ، والجمهورية الهندية ، والجمهورية الفرنسية ، والولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : القيام بدور حلقة الوصل بين كليات الجامعة ومراكزها المختلفة وبين وزارة التربية والتعليم ، بشأن تنفيذ البرامج التنفيذية لكثير من الاتفاقات الثقافية والفنية في ميدان التبادل التربوي والثقافي ، بين دولة قطر وبعض الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية ، مثل المملكة المغربية وجمهورية كوريا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

رابعا : سفينة البحوث (مختبر البحار)

نظراً لطبيعة دولة قطر الجغرافية ، ووقوع شبه جزيرة قطر على الساحل الغربي من الخليج العربي بحيث تحيط بها المياه من ثلاث جهات ، وحيث أن جامعة قطر هي الجامعة الخليجية الوحيدة في المنطقة التي يوجد بها قسم لعلوم البحار ، من هنا فكرت جامعة قطر في اقتناء سفينة بحوث لعلوم البحار .

وقد قامت الجامعة بعمل العديد من الدراسات والبحوث وعقد الاجتماعات لتحقيق هذا الهدف .

خطوات اقتناء سفينة البحوث :

قامت الجامعة باستدعاء خبير منظمة الأغذية والزراعة F.A.O. السيد/ G. C. Eddie إلى الجامعة في الفترة من ٩/٣١ إلى ١٩٧٩/١٠/٤ لدراسة الاحتياجات المطلوبة من سفينة البحوث لقسم علوم البحار بالجامعة ، وبالتعاون مع أعضاء قسم علوم البحار للتعرف على الخدمات المطلوبة من السفينة ، قدم الخبير تقريراً عاماً في نهاية مهمته تضمن النقاط التالية :

- المواصفات العامة التفصيلية للسفينة من ناحية الحجم والسرعة والقوة ، ومكوناتها ومعامل البحوث اللازمة .
- توصية بطاقم السفينة المطلوبة .
- التكلفة المبدئية للسفينة .

لجنة السفينة

شكل مدير الجامعة في ١٩٧٩/١١/١٠ لجنة لوضع المواصفات اللازمة لسفينة أبحاث علوم البحار من السادة :

الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي
الأستاذ الدكتور محمود البنهاوي
الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي
الدكتور على البلتاجي
الدكتور سيفا سبرامانيام
السيد/ إبراهيم النعيمي

ثم ضم إلى اللجنة في وقت لاحق كل من :
الأستاذ الدكتور عبد العال مباشر
الأستاذ الدكتور محمد عمر عبدالرحمن

عقدت لجنة السفينة عدة اجتماعات ناقشت خلالها تقرير خبير منظمة الأغذية ، ومتطلبات قسم علوم البحار في السفينة ، والأغراض التي من شأنها تستخدم السفينة ، وكذلك التعديلات المقترحة في بناء السفينة لتلائم هذه الأغراض .

وبعد مناقشات تم الاتفاق على التالي :

(أ) استدعاء مجموعة من الخبراء المتخصصين في بناء السفن ، وذلك لوضع تفاصيل أكثر دقة لسفينة البحوث المطلوبة للجامعة .

(ب) الاتصال بمنظمة اليونسكو لإمداد الجامعة ببيانات كافية عن بيوت خبرة سفن الأبحاث .

(جـ) إرسال المواصفات إلى منظمة اليونسكو لتقوم باختيار أحد بيوت الخبرة المناسبة لوضع التصميمات اللازمة للسفينة ، على أن يستشار أعضاء هيئة التدريس المتخصصين قبل اعتماد التصميمات النهائية .

التعاون بين الجامعة واليونسكو بشأن المشروع

قامت الجامعة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بدراسة مشروع اقتناء سفينة بحوث للجامعة ، حيث تم إرسال المواصفات الفنية المطلوبة في السفينة إلى منظمة اليونسكو ، للمساعدة في اختيار بيت خبرة عالمي يقوم بتصميم السفينة حسب المواصفات المحددة ، ووضع قائمة المواصفات لطرحها في مناقصة عالمية .

عقدت لجنة السفينة اجتماعاً في ١٩٨٠/٤/٦ مع الممثل الإقليمي لليونسكو لمناقشة خطوات تصميم وبناء السفينة . كما عقدت اللجنة اجتماعاً موسعاً مع مدير الجامعة في

١٩٨٠/٢/٧ تم خلاله الاتفاق على مناقشة المواصفات التفصيلية للسفينة ، على أن تقوم اليونسكو بترشيح مهندس معماري للسفن لإعداد وتصميم السفينة ، بما يتفق مع المواصفات التي حددتها لجنة السفينة وتقرير السيد إيدي Eddie ، وأيضاً لتوضيح الميزانية التقريبية لبناء وتشغيل السفينة . كما قامت الجامعة وبالتعاون مع اليونسكو باستدعاء بعثة من خبراء سفن البحوث لإعداد تقرير بخطوات العمل وإعداد رسم مبدئي للسفينة .

وصل فريق عمل من خبراء اليونسكو في ١٥ مايو ١٩٨٠ لوضع تفاصيل مواصفات السفينة تكون من السادة :

- أ . جريسمتاد Gressmettad — مهندس معماري للسفينة
- د . د سكوت Scott — خبير علوم البحار باليونسكو
- د . ت براتجراد Brattegard — مدير معهد علوم البحار بجامعة برجن بالنرويج .

وكانت مهمة البعثة هي مقابلة أعضاء لجنة السفينة والمسئولين بالجامعة ، لوضع المواصفات الكاملة لسفينة البحوث ، وتقديم تصميم مبدئي لهذه السفنية .

عقدت بعثة اليونسكو مجموعة من الاجتماعات الموسعة في الفترة من ١٥/٥ إلى ١٩٨٠/٥/٢٠ مع لجنة السفينة وأعضاء هيئة التدريس بقسم علوم البحار ومع مدير الجامعة وممثل مكتب سمو الأمير والممثل الإقليمي لليونسكو . وقد تم التوصل بعد هذه الاجتماعات إلى التالي :

- المواصفات الدقيقة للسفينة مما يحقق متطلبات بحوث علوم البحار بالجامعة .
- استعراض هذه المواصفات والرسم المبدئي للسفينة .
- الاتفاق على أن تقوم بعثة من الجامعة للسفر إلى برجن بالنرويج لمراجعة مواصفات السفينة مراجعة دقيقة ونهائية مع مجموعة خبراء اليونسكو .
- تقوم اليونسكو بعد هذه الزيارة بتكليف أحد بيوت الخبرة لوضع المواصفات النهائية للسفينة .
- تقوم اليونسكو بطرح مناقصة عالمية لبناء السفينة .
- تم وضع خطة عمل تفصيلية لبناء سفينة البحوث متضمنة الجدول الزمني والميزانية التقريبية للسفينة كالتالي :

أولاً الجدول الزمني :

١٥ يونيو ١٩٨٠ : وضع المتطلبات النهائية لمواصفات السفينة المطلوبة ، واجتماع ممثلي جامعة قطر مع المسئولين في بيرجن بالنرويج .

نصف أغسطس ١٩٨٠ : الانتهاء من مواصفات بناء السفينة ، وإعداد قائمة بالشركات العالمية المتخصصة لبناء سفن الأبحاث والموافقة عليها .

سبتمبر ١٩٨٠ : الإعلان عن مناقصة عالمية للتصميم والبناء .

أكتوبر ١٩٨٠ : يترك للشركات العالمية لتقديم عروضها .

نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠ : دراسة العروض المقدمة وإرساء العطاء على إحدى الشركات المتقدمة .

من ١٠ - ١٢ شهراً : فترة بناء السفينة .

نهاية عام ١٩٨١ : تسليم السفينة للجامعة .

ثانياً : التكاليف التقريبية (أسعار سنة ١٩٨٠) :

الدراسات التمهيدية	١٠,٠٠٠ دولار
إعداد المواصفات النهائية للبناء	١٢,٠٠٠ دولار
التصميم التفصيلي والبناء	١,٢ مليون دولار
إشراف لليونسكو	١٠,٠٠٠ دولار
المجموع	١,٢٣٢,٠٠٠ دولار

ثالثاً : المصروفات السنوية الجارية والتقريبية ٢٥٠,٠٠٠ دولار .

وافق حضرة صاحب السمو الأمير في ١٩٨٠/٦/٢٩ على خطة العمل لبناء السفينة وكذلك على التكاليف التقريبية لذلك والبدء فوراً في التنفيذ .

قامت اليونسكو بتكليف بيت خبرة نرويجي بوضع المواصفات والتصميمات النهائية للسفينة ، تمهيداً لإعلان مناقصة عالمية بشأنها .

سافرت بعثة الجامعة إلى السويد والنرويج في ١٧ يونيو ١٩٨٠ لمدة أسبوع لمراجعة الموصفات النهائية للسفينة ، وكانت مكونة من الدكتور سيفا سوبرامانيام ، والدكتور على البلتاجي ، والدكتور محمد أمين إبراهيم ، والنقيب سعيد السويدي من القوات البحرية .

وردت للجامعة في ١٩٨٠/١٢/١٣ المواصفات النهائية للسفينة ، والتي أعدها بيت الخبرة النرويجي لمراجعتها ، وكذلك مجموعة محدودة من أسماء شركات بناء السفن في العالم ، حيث روجعت تلك المواصفات من قبل لجنة السفية وأعضاء هيئة التدريس بقسم علوم البحار ومن

القوات البحرية ، وتم إدخال التعديلات الطفيفة عليها ، وأرسلت هذه التعديلات إلى اليونسكو .

قامت اليونسكو بالإعلان عن مناقصة عالمية لبناء السفينة ، وقد قامت بالاتصال بعدد ٢٢ شركة بناء عالمية أبدت ثمان شركات عالمية منها رغبتها في الدخول في المناقصة ، إلا أن الجامعة رأت أن هذا العدد قليل ، ولذا طلبت من اليونسكو زيادة عدد الشركات ، وقد استجابت اليونسكو وزاد عدد الشركات .

حددت اليونسكو يوم ٢٠ مارس ١٩٨١ موعداً لفتح مظاريف الشركات المتقدمة في مقر اليونسكو بباريس حيث تم تحليل العروض المتقدمة من الناحية الفنية والمالية .

وصلت بعثة من اليونسكو في أول مايو ١٩٨١ مكونة من السيد/ كادو ولد علي والسيد/ مودي والسيدة/ باميلابل والسيد/ بال مارتن المهندس المعماري ، لتقديم تقريرهم بشأن نتيجة تقييم المناقصات الخاصة بالسفينة .

عقدت لجنة السفينة عدة اجتماعات في الفترة من ٣ - ٥ مايو ١٩٨١ بالجامعة مع وفد اليونسكو لمناقشة تقرير اليونسكو والمهندس المعماري ممثل بيت الخبرة ، الذي قام بإعداد المواصفات بشأن تقييم وتحليل المناقصة الخاصة بالسفينة . وكان ملخص التقرير كالتالي :

- تقدمت عشر شركات بأسعار تتراوح بين ١,٦٠٢,٨٦٤ إلى ٣,٠٨٣,٣٣٣ دولار ، ويتراوح وقت التسليم من تسعة أشهر ونصف الشهر حتى سبعة عشر شهراً .
- اعتمد التقرير على المفاضلة بين الشركات ، على أساس السعر ووقت التسليم فقط ، وقد تغاضى عن بعض المواصفات .
- اقترح التقرير ثلاث شركات هي .
  - شركة متسو (بريطانيا) Mitsui & Co. Ltd. .
  - استليروس (أسبانيا) Astilleros Del Cantbrico Y Reira .
  - سنج كون سنج (سنغافورة) Sng Koon Seng .

وبعد مناقشات مطولة بين أعضاء لجنة سفينة البحوث وممثل الديوان الأميري ودراسة جميع العروض المقدمة من الشركات ، توصلت اللجنة إلى إمكانية إسناد بناء السفينة إلى ثلاث شركات ، وقد بنت اللجنة رأيها على أساس المطابقة الفعلية للمواصفات ، وخبرة هذه الشركات في بناء هذه النوعية من السفن دون النظر لأقل الأسعار .

وهذه الشركات الثلاث هي بالترتيب كما يلي :

- شركة سيجبورن إيفرسن (النرويج) Sigbjorn Iversen Flekkefijord. .
- شركة أوكرا بروك (النرويج) Aukra Bruk A/S. .
- شركة اسيرتشيزيو كانتري (إيطاليا) Societa Esercizio Cantirei. .

وقد حضر هذه الجلسات د . عبدالرحمن الإبراهيم أمين عام الجامعة والنقيب سعيد السويدي من القوات البحرية والسيد/ كمال صالح ممثلا للديوان الأميري ، حيث تم الاتفاق على أن ينظم اليونسكو اجتماعات مع ممثلي هذه الشركات بمقر اليونسكو ، يحضره مندوبون من جامعة قطر ، وذلك للإطلاع على إمكانيات كل شركة ، والتوصية النهائية بالشركة التي ستقوم ببناء السفينة ، تمهيداً لإبرام العقد بين اليونسكو والشركة .

تم عقد اتفاقية بين حكومة دولة قطر واليونسكو في ١٩٨١/٦/٣ تقرر بمقتضاها أن توكل مهمة الإشراف على بناء السفينة إلى اليونسكو ، وقد تم مناقشة هذا العقد قبل إبرامه بين لجنة السفينة ووفد اليونسكو .

سافر وفد من الجامعة إلى اليونسكو بباريس في ١٩٨١/٥/٢٣ مكون من د . عبدالرحمن الإبراهيم والأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي ود . علي البلتاجي لحضور مناقشات ممثلي الشركات الثلاث المقترحة حتى يتسنى لليونسكو إبرام عقد البناء . وقامت اليونسكو في ١٩٨١/٦/١٨ بتوقيع العقد مع شركة سيجبورن إيفرسن بالنرويج لبناء السفينة ، وقد تضمن العقد أن يتم تسليم السفينة إلى الدوحة خلال شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٨٣ . وقد رشحت جامعة قطر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي ليكون ضابط اتصال بين الجامعة واليونسكو لحل أي مشكلات أو موضوعات متعلقة ببناء السفينة .

وقامت اليونسكو في ١٩٨١/٩/٢٠ بتعيين الخبراء التالي أسماؤهم لمتابعة خطوات تنفيذ السفينة :

- السيد/ مارتن جانسن Martin Jansen . . مشرف عام من اليونسكو لمتابعة تنفيذ مواصفات السفينة .
- السيد/ بول مارتن Paul Martens . . مهندس معماري للسفينة لمتابعة التنفيذ .
- السيد/ براتجارد Pratgard . . مساعد المشرف العام

وفي ١٩٨١/١٠/٢٦ حضرت بعثة مكونة من صاحب شركة بناء السفينة السيد إيفرسن والمهندس المعماري الفردنورمان بالشركة والسيد مودي والسيد جلتش من اليونسكو . وقد عقدت البعثة عدة اجتماعات مع لجنة السفينة في الفترة من ٢٦ - ١٩٨١/١٠/٢٨ ، وتم التعرف على سير العمل في بناء السفينة . وطلب مدير شركة بناء السفينة عدة طلبات من بينها اسم السفينة ونوع زيت التشحيم ، طول الموجات اللاسلكية - حروف النداء . وقد تم إدخال بعض التعديلات الضرورية التي وافقت عليها الشركة .

المرحلة الأولى من بناء جسم السفينة (ديسمبر ١٩٨١)

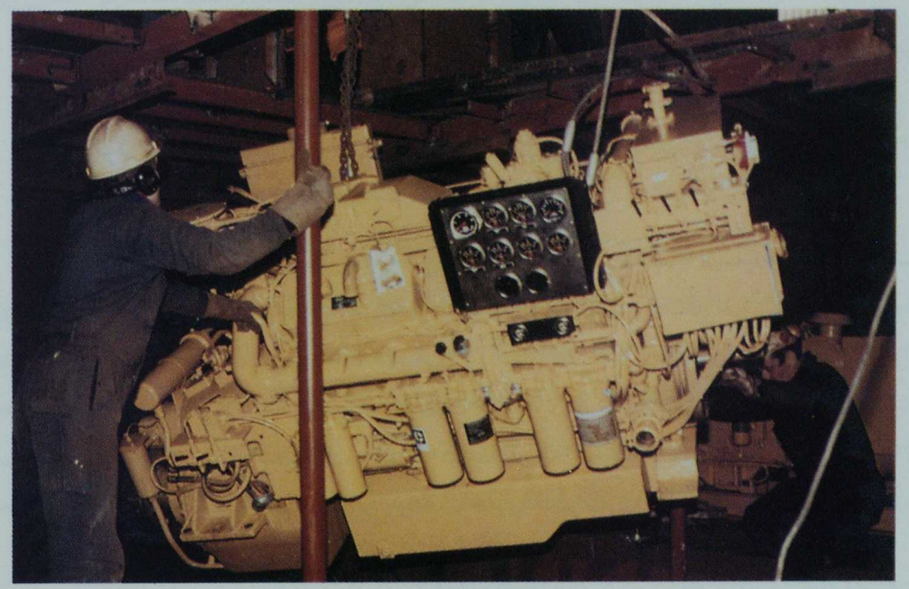

تركيب محرك السفينة (يناير ١٩٨٢)

زيارات أعضاء هيئة التدريس لمقر بناء السفينة

قام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بزيارتين إلى مقر ساحة بناء سفينة بحوث علوم البحار بالنرويج وذلك خلال فترة بناء السفينة .

الرحلة الأولى (باريس وبرجن) من ٣/٢٨ إلى ١٩٨٢/٤/٣م

قام وفد الجامعة التالي بزيارة إلى باريس وبرجن في ١٩٨٢/٣/٢٨ لتفقد التقدم في إنشاء سفينة علوم البحار :

الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي
الأستاذ الدكتور السيد محمد حسن
ملازم أول أحمد عبد الجبـــار

وفي ختام تلك المهمة ، تم تقديم تقرير بشأن زيارة ساحة بناء السفينة ، تضمن مجموعة من التوصيات والاقتراحات .

الرحلة الثانية (النرويج) من ١٩ - ١٩٨٢/٧/٢٥م :

قام وفـد جامعـة قطر بالسفـر إلى حوض بناء السفينة بالنرويج لحضور تجارب السفينة العلمية ، وقد تشكل الوفد من السادة :

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي
الأستاذ الدكتور السيد محمد حسن
الدكتور حســني عمـــارة
الدكتور عبـــده الســـايس

وقـد حضر التجارب أيضاً كل من قبطان السفينة السيد/ أحمد عبد الجبار ، ومهندس السفينة عبدالرحمن الكركي .

كما مثـل اليونسكـو أثناء التجارب كل من أ . د . مودي ، والسيد مصطفى الطيب ، والمهندس بول مارتن ، والمهندس جوهانسن خبير الإنشاءات البحرية ، والمهندس بول هولمان ممثل شركة كرون بلندن الذي تم تكليفه والدكتور براتاجارد خبير علوم البحار .

وفي هذه الـزيارة تم إجـراء التجـارب الفنية والعلمية للسفينة ، كما تم اختيار الأجهزة العلمية المطلوبة . وقدم الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي ضابط الاتصال مع اليونسكو في ختام الزيارة تقريراً شاملاً جاء في خلاصته أنه تم بناء السفينة بصورة مرضية وأنها تفي أساساً بالأغراض التي بنيت من أجلها .

خطوات استلام سفينة البحوث

وصلت سفينة البحوث التابعة للجامعة إلى الدوحة في ١٩٨٢/٩/١٨ ، كما وصل إلى الدوحة في ١٩٨٢/٩/١٧ وفد من خبراء اليونسكو الذين تابعوا بناء السفينة وهم على النحو التالي :

السيد/ بول مارتن المهندس المعماري الذي ساهم في إعداد تصميمات السفينة .

الدكتور براتاجارت خبير علوم البحار ومدير معهد علوم البحار ببرجن

المهندس جوهانسن خبير اليونسكو في بناء السفن .

أ . د . مـودي خبير التجهيزات باليونسكو بباريس .

السيد مصطفى الطيب ضابط الاتصال بالسفينة باليونسكو بباريس .

كما وصل أيضاً إلى الدوحة مجموعة من المهندسين ممن حضروا بناء السفينة .

تم في ١٩٨٢/٩/١٨ عقد أول اجتماع بالجامعة بين ممثلي الجامعة وممثلي شركة بناء السفينة ، برئاسة صاحب الشركة السيد إيفرسن وخبراء اليونسكو . وفي هذا الاجتماع تم مناقشة كيفية استلام السفينة من الناحية الفنية ، كما تم الاتفاق على أن يقوم وفد من القيادة البحرية بحضور تجارب السفينة ، ودراسة مدى مطابقتها للمواصفات ، وفي ختام الاجتماع تحدد يوم ١٩٨٢/٩/١٩ لتجربة السفينة .

تم إجراء التجارب الفنية والعلمية للسفينة يوم الأحد ١٩٨٢/٩/١٩ في المياه القطرية ، والتي استغرقت ما يقرب من خمس ساعات ، وقد حضر إجراء التجارب كل من مدير الجامعة ، ومساعد المدير ، والأمين العام للجامعة ، وضابط الاتصال للسفينة ، ورئيس وأعضاء قسم علوم البحار بالجامعة ، وجميع خبراء اليونسكو ، ومهندس شركة البناء ، ومجموعة عمل فنية من القيادة البحرية ، وقائد ومهندس السفينة القطريين ، كما أجريت سلسلة من التجارب لاختبار القدرة الفنية للسفينة .

تم في ١٩٨٢/٩/٢٠ عقد اجتماع بالقيادة البحرية القطرية حضره كل من ممثلي الجامعة وخبراء اليونسكو وممثلو شركة البناء . وكذلك الفريق الفني الذي شكلته القيادة البحرية لحضور التجارب الفنية ، واتفق في نهايته على أن تقدم القيادة البحرية تقريراً فنياً بمطابقة السفينة للمواصفات المطلوبة ، أسوة بما قام به خبراء اليونسكو في هذا الشأن .

عقد اجتماع بالجامعة في ١٩٨٢/٩/٢١ بين ممثلي الجامعة برئاسة د عبدالله الكبيسي وخبراء اليونسكو وممثلي القيادة البحرية ، حيث تم الاتفاق على أن تقوم الجامعة باستلام السفينة من اليونسكو ، بعد ورود تقرير صلاحيتها ، ومطابقتها للمواصفات من القبادة البحرية القطرية . كما قررت الجامعة تفويض الدكتور عبدالله الكبيسي مساعد مدير الجامعة

إنزال جسم السفينة إلى المياه (ابريل ١٩٨٢)

ممثلو (الجامعة) د . عبدالله جمعة الكبيسي والدكتور عبدالعزيز البيومي مع خبير اليونسكو الأستاذ براتاجارد ومنظمة اليونسكو في إحدى زياراتهم إلى موقع بناء السفينة (أبريل ١٩٨٢)

في ذلك الوقت بالتوقيع على استلام السفينة من اليونسكو نيابة عن الجامعة وحكومة دولة قطر .

وبناء عليه ، تم تسلم سفينة الأبحاث (مختبر البحار) نهائياً ، كما تم إبرام وثيقة تأمين شامل على السفينة مع إحدى الشركات الوطنية ، وقد تم إبلاغ إدارة التوريدات بالجامعة بكافة مستندات السفينة ، لاتخاذ الإجراءات المالية والمخزنية اللازمة ، باعتبار أن السفينة من ممتلكات الجامعة .

استعدادات حفل افتتاح السفينة

قامت الجامعة خلال الفترة من ١٨/١١/١٩٨١ وحتى ١٠/١١/١٩٨٢ بعمل الترتيبات التنفيذية لحفل افتتاح السفينة التي تمثلت في الآتي :

- تشكيل لجنة تنظيمية للاحتفال .
- الاتصال بالديوان الأميري لتحديد الموعد النهائي للاحتفال .
- توجيه خطاب للبحرية للاستعداد للاحتفال .
- توجيه الدعوات .
- تكوين فريق من العلاقات العامة للاستعداد لاستقبال الوفود المدعوة من خارج دولة قطر وحجز الفنادق وتأمين المواصلات .
- تشكيل وفد من أعضاء هيئة التدريس لمرافقة الوفود .
- تشكيل وفد من العمداء للاستقبال .

وفي يوم الثلاثاء ٩/١١/١٩٨٢م تم الاحتفال رسمياً بافتتاح سفينة البحوث (مختبر البحار) بحضور مدير اليونسكو ، ووزير التربية ، وممثلين عن الهيئات والجامعات الخليجية والدولية والإقليمية ، وممثلين عن الجهات المحلية داخل قطر التي لها علاقة بعلوم البحار ، بالإضافة إلى عمداء ومديري مراكز البحوث بالجامعة .

مرسى السفينة وخدمة احتياجاتها غير العلمية

نظراً لأن توفير كادر بشري لتشغيل سفينة علمية وحيدة يعتبر مكلفاً من الناحية المادية ، فقد رأت الجامعة أن تعهد بتشغيلها إلى جهة قطرية تتولى ذلك ، وأن تتكفل الجامعة بمسئولية الجانب العلمي فقط . وقد انحصرت الجهات القطرية القادرة على ذلك في كل من الشركة القطرية للملاحة ، والقوات المسلحة القطرية .

من هنا قامت وفود من الجامعة بزيارات ميدانية لكل من الجهتين المقترحتين ، بغرض تقييم قدراتهما ، وتحديد العوامل المساعدة على اختيار الجهة المطلوبة . فقد قام وفد الجامعة التالي بزيارة شركة قطر للملاحة .

إكتمال السفينة قبل البدء في الاختبارات (يوليو ١٩٨٢)

إجراء أحد الاختبارات الفنية والعلمية على السفينة في حضور ممثلي الجامعة قبل استلامها (يوليو ١٩٨٢)

سفينة مختبر البحار بعد إتمام بنائها تاركة مياه النرويج في طريقها إلى قطر (أغسطس ١٩٨١)

الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم
الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي
الأستاذ الدكتور السيد محمد حسن
الدكتور سيفا سبرامانيام
الدكتور ســـامي شعبـــان

كما قام وفـد الجامعة التالي بزيارة لقيادة القوات البحرية القطرية ومقر المنشآت البحرية لنفس الغرض :

الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي
الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي
الأستاذ الدكتور السيد محمد حسن

ورافق الوفد في هذه الزيارة صاحب الترسانة التي تقوم ببناء السفينة وكبير مهندسيه من النرويج ، ومعهم الدكتور جليتيس والسيد مودي ممثلين عن اليونسكو .

وبعد مناقشة نتائج تلك الزيارتين ، أوصى أعضاء لجنة السفينة بأن تسند مهمة تشغيل

السفينة إلى القوات البحرية القطرية وذلك للمزايا العديدة التي يحققها بقاء السفينة على أرصفة القوات البحرية في الدوحة ، والتسهيلات التي تقدمها القوات البحرية بلا مقابل للطاقم العلمي وطاقم السفينة ، مثل المخازن البحرية ، وعنصر الأمان الذي يتوفر ببقاء السفينة داخل منطقة دائمة الحراسة ، وقدرة القوات البحرية على إبحار السفينة إذا لزم الأمر .

ومن ثم فقد وافق صاحب السمو ولي العهد والقائد العام للقوات البحرية على أن تقوم البحرية القطرية بالإشراف على السفينة وإدارتها وصيانتها . كما تم تخصيص قبطان السفينة والمهندس المسئول للسفينة من القوات البحرية .

وقد عقدت لجنة السفينة اجتماعاً مع القيادة البحرية في ١٩٨٣/٣/١٧ بشأن الموضوعات المتعلقة بإدارة سفينة البحوث . وقد رشحت الجامعة الأستاذ الدكتور السيد محمد حسن ليكون ضابط اتصال بين الجامعة والقوات البحرية ، بحيث يقوم ضابط الاتصال بين الجامعة واليونسكو بالتعاون مع رئيس قسم علوم البحار ود . عبدالله الكبيسي في متابعة تنفيذ طلبات اليونسكو وشركة بناء السفينة .

خامسا : مشروع إنشاء النادي البحري

ناقش المكتب الفني للتطوير الجامعي في ١٩٨٠/٥/١٧ مشروع إنشاء نادي بحري تابع للمبنى الدائم للجامعة ، ورفعت مذكرة في هذا الشأن إلى الرئيس الأعلى للجامعة في ١٩٨٠/٦/٧م .

تم في ١٩٨٠/٩/٢١م تشكيل لجنة لدراسة موضوع النادي البحري على النحو التالي :

الدكتور عبد الله الكبيسي	المكتب الفني للتطوير الجامعي
الدكتور على البلتاجي	كلية العـــلوم
الدكتور نبيل عـــامر	كلية التربية
الدكتور نبيـل إمبـابي	كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية
السيد/ أحمد نصرت	رعاية الشباب
السيد/ سليم سعيد	الشئون الثقافية والخدمات
السيد/ إبراهيم شهداد	مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

عقـدت اللجنـة عدة اجتـماعـات ناقشت فيهـا أهداف النادي ، مساحته ، أقسامه ، والأنشطة التي يمكن ممارستها بالنادي ، وقد تم رفع مذكرة تفصيلية في هذا الشأن للرئيس الأعلى للجامعة في ١٩٨١/١/٦ .

وقد تم تخصيص مكان على الخليج مباشرة في أرض الجامعة - التي وافق صاحب السمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة على تخصيصها للجامعة - لتكون مقراً لمركز بحوث علوم البحار والنادي البحري ، كما تم تضمين ذلك المخطط المعام للحرم الجامعي .

سادسا : المساهمة في إعداد تقرير مجموعة الخبراء الاستشاريين البريطانيين

كانت الجامعة وهي في مرحلة التكوين في حاجة إلى الخطط التنظيمية التي يمكن أن تساهم في وضع تصور يخدم تلك المرحلة . ولأن مرحلة الانتقال إلى المباني الجديدة بجامعة قطر كانت تعني التطلع إلى تطور مستقبلي أكاديمي وعمراني شامل لجميع وظائف الجامعة ، ومن هنا كان تطلع الجامعة إلى تخطيط وتنظيم الوضع الإداري بالجامعة .

وتحقيقاً لذلك ، وبدعوة من المكتب الفني للديوان الأميري وجامعة قطر ، قامت مجموعة من الاستشاريين التربويين بزيارة جامعة قطر عن طريق المكتب الثقافي البريطاني في الفترة من مايو إلى يوليو ١٩٨١ ، وفي إطار التعاون الثقافي والتربوي بين جامعة قطر واليونسكو . وقد تكونت المجموعة من كل من :

السيد/ ف . ت ماتسون . (F. T. Matteson)

السيد/ و . هندرسون . (O. Hunderson)

السيد/ هـ . كاننجهام . (H. Cuningaham)

وتلخص عمل المجموعة في دراسة وتحليل الواقع الإداري التنظيمي القائم بجامعة قطر ، والتخطيط لوضع تصور مستقبلي لاحتياجات الجامعة الإدارية والتنظيمية بالتعاون مع المكتب الفني للتطوير الجامعي .

وقد استعانت اللجنة بالمعلومات التي قام المكتب الفني بتجميعها عن الجامعة ، كما قامت بزيارات ميدانية لبعض الإدارات بحيث حصلت على المعاونة الكاملة ، وتعرفت على حجم وأعداد واختصاصات الإدارات المختلفة بالجامعة .

وقام فريق العمل البريطاني بعقد عدة اجتماعات مع أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي لمناقشة الخطوط العريضة لما توصل إليه الفريق ، وتم أخذ جميع ملاحظات المكتب في الاعتبار عند إعداد الفريق للتقرير النهائي له .

وفي ختام زيارتهم قدم الخبراء تقريراً استشارياً عن الهيكل التنظيمي للجامعة بجميع إداراته وأقسامه ، اشتمل على :

- دراسة الهيكل التنظيمي الإداري للجامعة بجميع الإدارات والأقسام والمسئوليات

والاختصاصات للإدارات المختلفة ، موضحة بالرسوم التخطيطية التوضيحية .
- معلومات وبيانات تم معالجتها بالحاسب الآلي ، خاصة الاختصاصات والمهام الإدارية المختلفة .
- احتياجات الجامعة من الحاسب الآلي : الإجراءات والأولويات ، التخطيط للنظام المطلوب مع البدائل المقترحة ، ومواصفات البرامج والتجهيزات ، ومصادر وتكاليف التوريد .
- الاحتياجات من الأجهزة والأثاث .
- الاحتياجات والتوصيف الوظيفي للإداريين .
- الاحتياجات والتوصيف الوظيفي للعاملين بإدارة الصيانة ومركز الحاسب الآلي .

كما قدم الخبراء مذكرة للمكتب الفني للتطوير الجامعي ، تتعلق بالمهام والإجراءات التي تقوم بها الجامعة ، وأهم الأفكار المقترحة لتقديم أفضل الخدمات ، لتحقيق الأهداف التعليمية للجامعة ، وقام المكتب برفع التقرير لإدارة الجامعة .

سابعاً: مشروع تشجير السور الخارجي للجامعة

بناء على موافقة حضرة صاحب السمو الأمير في ١٩٨٧/٣/٢١ على البدء في تنفيذ مشروع تشجير السور الخارجي للجامعة أحال مدير الجامعة الموضوع إلى المكتب الفني للتطوير الجامعي لدراسته . حيث قام المكتب بدراسة مشروع التشجير باستخدام المياه المعالجة للري ، وذلك بالتعاون مع وزارتي الصناعة والأشغال العامة وزارة الشئون البلدية والزراعة .

وكان المشروع يتضمن المناطق التالية :

- سور الجامعة .
- المخيم الكشفي .
- واحة النخيل .
- غابة الجامعة .
- أماكن تشجير مستقبلية .

كون المكتب مجموعة عمل شارك فيها - بالإضافة إلى أعضاء من المكتب وبعض أعضاء هيئة التدريس ومهندس الجامعة - ممثلون من كل من وزارة الصناعة والأشغال العامة وقسم الحدائق ببلدية الدوحة ومدير مشروع الجامعة . وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٩ تشكلت المجموعة على النحو التالي :

من داخل الجامعة

الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي	مقررة المكتب الفني
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي	عضو المكتب الفني
الأستاذ الدكتور سعد السيد حسن	الأستاذ بكلية العلوم
الدكتور أحمد شريت	المدرس بكلية العلوم
المهندس أحمد اليوسف	مدير إدارة الصيانة
المهندس محمد مال الله	المهندس بالمكتب الفني

من خارج الجامعة

المهندس عيسى الكبيسي	مدير مشروع الجامعة
المهندس محمد الهاجري	رئيس قسم المجاري بوزارة الصناعة والأشغال العامة
المهندس أحمد سرور	رئيس قسم الحدائق بوزارة الشئون البلدية

وقد تفرعت عن لجنة تشجير الجامعة ، لجنة فرعية هي لجنة معالجة مياه المجاري بالري التي تشكلت على النحو التالي :

الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي
الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي
الأستاذ الدكتور سعد السيد حسن
الدكتور شميم أحمد
الدكتور أحمد شريت
المهندس محمد مال الله

وقد عقدت لجنة تشجير الجامعة باستخدام المياه المعالجة عدة اجتماعات ، قدمت خلالها التقارير الفنية الخاصة بدراسة المشروع من قبل أعضاء اللجنة بما في ذلك الخطط المستقبلية ، وتم فيها إقرار خطة العمل التالية :

- التعرف على كمية المياه التي تستهلكها الجامعة من الاستعمال اليومي ، وكذلك لأغراض ري المناطق المزروعة بالحرم الجامعي .
- حساب كمية مياه المجاري التي يمكن معالجتها .
- عمل مخطط عام مستقبلي لتشجير الحرم الجامعي كاملاً ، بما في ذلك سور الجامعة .
- حساب أعداد الأشجار وأماكن توزيعها بالجامعة ، متضمناً المعسكر الكشفي وواحة النخيل وأي زراعة مستقبلية .

- حساب كمية المياه المطلوبة لري هذه المساحات جميعها .
- تقسيم المشروع إلى مراحل إن أمكن ذلك .
- حساب تكاليف المشروع أو جزءٍ منه .
- دراسة مدى إمكانية إنشاء وحدة معالجة خاصة لمياه المجاري الناتجة من استهلاك الجامعة ومدى وفائها بالاحتياج الحالي والمستقبلي .
- دراسة مدى إمكانية الاعتماد على محطات معالجة مياه المجاري الموجودة بالدوحة ، وتوصيلها إلى الجامعة لاستخدامها للري .

وقد شارك الأعضاء بالعديد من الدراسات والتقارير وأوراق العمل التي تم مناقشتها من قبل أعضاء اللجنة ، حيث قام كل من المهندس عيسى الكبيسي والمهندس محمد مال الله بإعداد المخطط العام لتشجير الجامعة ككل ، بما في ذلك الخطط المستقبلية . كما قدم المهندس أحمد سرور ورقة عمل من بلدية الدوحة تضمنت الأعمال المطلوبة من مشروع تشجير سور الجامعة ، والتكاليف المتوقعة لكل مرحلة من مراحل التشجير . وقدم المهندس محمد مسفر الهاجري ورقة عمل مقدمة من وزارة الصناعة والأشغال العامة اشتملت على الأعمال المطلوبة لتمديد خطوط المياه المعالجة من محطة النعيجة إلى موقع الجامعة والتكلفة الإجمالية .

تم تكليف المهندس عيسى الكبيسي بإعداد التصور اللازم لموقع الخزانات المركزية ، وتقدير التكاليف الإضافية لمكاتب الصيانة والتشغيل . كما قام المهندس محمد مال الله بإعداد البدائل المقترحة وحصر الكميات المطلوبة لكل بديل والتكلفة الإجمالية للمشروع . ورأت اللجنة التركيز على تشجير سور الجامعة متضمناً المخيم الكشفي كأولوية أولى .

تشجير سور الجامعة

يبلغ طول السور الكلي لجامعة قطر ٩,٥ كيلومتر ، وقد اقترح تشجيره بزراعة ثلاثة صفوف من الأشجار بمحاذاة السور الخارجي .

وبعد دراسات مستفيضة حول المشروع شارك فيها أعضاء اللجنة بالعديد من التقارير والدراسات الفنية ، قدم المكتب الفني للتطوير الجامعي مذكرة إلى مدير الجامعة اشتملت على المراحل الثلاث المقترحة لتنفيذ هذا المشروع كالتالي :

المرحلة الأولى

زراعة سور الجامعة بطول ٢٧٨٠ متراً من الجانب الشمالي ، بالإضافة إلى زراعة واحة النخيل ومساحتها ١٨٠٧٠٠ متراً مربعاً ، وغابة الجامعة ومساحتها ١٢٢٥٠٠ متراً مربعاً ، وسور المعسكر الكشفي بطول ٢٠٠٠ متر طولي ، ويتم توصيل المياه بواسطة الصهاريج ، ويبلغ إجمالي هذه المرحلة ٣٩٠٠٠٠٠ ريال قطري .

المرحلة الثانية

إنشاء الخزانات وتوصيل المياه المعالجة إلى أطراف السور بواسطة الشبكة الدائمة ، بالإضافة إلى الشبكة الفرعية ويبلغ إجمالي هذه المرحلة ١١٠٠٠٠٠٠ ريال قطري .

المرحلة الثالثة

اشتملت على زراعة الناحيتين الغربية والجنوبية من سور الجامعة بطول ٢٦٧٥ متر و١٥٦٤ متراً ، واستكمال زراعة المنطقة الشرقية المتبقية من دائري السور . ويبلغ إجمالي هذه المرحلة ٤٤٦٧٥٠٠ ريال قطري .

وقد بلغ إجمالي التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع بعد التعديل مبلغ ١٩,٣٦٧,٥٠٠ ريال قطري ، وطبقاً للخطة المستقبلية لوزارة الصناعة والأشغال العامة سيتم مد الشبكة العامة لتوصيل المياه المعالجة من المحطة الرئيسية إلى مقر الجامعة ، وسوف تصل تكاليف هذه الخطة طبقاً لتقديرات وزارة الصناعة والأشغال العامة ٣٠٠٠٠٠٠٠ ريال قطر .

وقد رأت اللجنة أن يتم التركيز على تشجير سور الجامعة في هذه المرحلة متضمناً المخيم الكشفي ، بالإضافة إلى واحة النخيل وغابة الجامعة .

لجنة استخدام المياه المعالجة للري

ناقش أعضاء اللجنة فكرة استخدام المياه المعالجة لري مشروع تشجير السور الخارجي للحرم الجامعة ، وذلك من خلال استعراض عام عن فكرة المشروع ، في ضوء الدراسة التي أجريت في جامعة الخليج بالبحرين ، وتناولت المناقشات دراسة مدى إمكانية إنشاء وحدة خاصة لمعالجة مياه المجاري لاستخدام الري باستخدام مياه الجامعة فقط ، ولعمل هذه الدراسة قامت اللجنة بعدة دراسات تناولت عدة موضوعات منها :

- كمية المياه الناتجة من الجامعة .
- نوعية هذه المياه وخاصة أنها تتضمن بعض منتجات المعامل .
- المساحة الكلية المطلوب تشجيرها .
- نوعية النباتات المطلوب زراعتها .

ولتحقيق هذه الدراسة تم الاتفاق على ما يلي :

- أن يقوم المهندس محمد مال الله بتقديم المعلومات الخاصة بالمساحة المطلوب زراعتها بمحاذاة السور ، وكذلك نوعية الأشجال وتحويلها إلى الدكتور شميم أحمد محمد نبي لدراستها .
- جمع بعض العينات من مياه المجاري بالجامعة لإجراء التحليلات اللازمة من الناحيتين

الميكروبولوجية والكيميائية ، على أن يتم تجميع هذه العينات من المصدر النهائي للمجاري الخاصة بالجامعة ، وأن يقوم المهندس محمد مال الله بالتعاون مع وزارة الصناعة الأشغال العامة بالحصول على هذه العينات .

وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي :

أولا : نتيجة للتقارير المقدمة للجنة من إدارة الصيانة عن كمية المياه التي تستهلكها الجامعة ، وبناء على التقرير المقدم من إدارة الهندسة المدنية وبلدية الدوحة تم استبعاد فكرة إنشاء وحدة معالجة لمياه المجاري الناتجة من استهلاك الجامعة ، وذلك للأسباب التالية :

١ - كمية المياه الناتجة من استهلاك الجامعة لا تفي بري المساحات المطلوبة في الخطة .
٢ - تتفاوت كمية مياه المجاري من وقت لآخر حيث تقل كثيراً في وقت الصيف .
٣ - تتطلب معالجة المياه معاملة خاصة ، حيث أن مياه المجاري الناتجة تحتوي على نواتج المعامل الكيميائية .
٤ - أن معالجة المياه الناتجة من الجامعة عن طريق وحدة معالجة صغيرة ستؤدي إلى إنتاج مياه نوعيتها أقل جودة من المياه المعالجة بمقاييس الوحدة الرئيسية ، وهي محطة النعيجة .

ثانياً : توصيل المياه المعالجة من وحدة المعالجة الرئيسية بالدوحة إلى موقع الجامعة .

استقر رأي اللجنة بناء على التقرير المقدم من قسم المجاري بإدارة الهندسة المدنية بوزارة الصناعة والأشغال العامة على الاستفادة من مياه المجاري المعالجة من المحطة الرئيسية وتوصيلها إلى مقر الجامعة لري مشروع التشجير بالكامل ، ويمكن الحصول على المياه من وحدة المعالجة الرئيسية وتوصيلها إلى مقر الجامعة . وطبقاً للتوصيلات المعتمدة في المخطط العام لوزارة الصناعة والأشغال العامة ، فإن التكلفة الإجمالية تقدر بـ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري ، وسوف يؤدي هذا المشروع إلى ربط الجامعة بشبكة المياه المعالجة لمدينة الدوحة ، وبالتالي تستفيد منه جميع المناطق التي تمر بها التوصيلات الخاصة بهذه المياه .

وربما تكون تكاليف هذا المشروع مرتفعة في الوقت الحالي ، ويحتاج هذا المخطط إلى سنوات الإنجاز ، لكن هذا المشروع يتميز حين استكماله بتوفير تكلفة نقل المياه بواسطة الصهاريج إلى الجامعة ، والبدء في زراعة المناطق السكنية والحدائق حول الجامعة .

التكلفة الاجمالية للمشروع

قامت اللجنة بتقدير التكلفة الإجمالية لمشروع تشجير سور الجامعة على النحو الآتي :

١- تمديد خط المياه المعالجة من محطة النعيجة إلى منطقة الجامعة ٣٠٠٠٠٠٠٠ ريال

٢- إنشاء شبكة الري والخزانات وغرف التوزيع ١٤٦٩٨٢١٢ ريال
٣- توريد التربة وإعداد المسطحات للزراعة وغرس الأشجار والنخيل ٨٦٩٨٢٥٠ ريال
٤- إنشاء مكاتب الصيانة والحراسة وتوريد وتركيب سور المخيم ١٠٠٠٠٠٠ ريال
التكلفة الإجمالية = ٥٤٥٥٨٤٦٢ ريال

يـوم التشـجيـر :

ونظراً لارتفاع تكاليف مشروع التشجير بكامله ، فقد اقترح مدير الجامعة البدء في تنفيذ تشجير مناطق معينة من سور الجامعة اعتماداً على الجهود الذاتية ، واعتبار تشجيرها رمزاً ليوم التشجير بالجامعة .

واستعداداً ليوم التشجير قامت الجامعة بعمل العديد من الترتيبات منها :

- تم إعداد الجور الخاصة بجميع الأشجار مع ملئها بالتربة وتجهيزها للزراعة .
- تم إقامة خيمة لوضع معدات العمل .
- قامت إدارة البلديات بإحضار جميع الأدوات اللازمة لعملية الزراعة .
- تم نقل الأشجار ووضعها في أماكن قريبة من مناطق الزراعة .
- تم تقسيم المتطوعين إلى مجموعات ، يتولى الإشراف على كل مجموعة أحد أعضاء هيئة التدريس أو أحد طلاب الجوالة .
- عقد اجتماع لهؤلاء القادة يوم السبت ١٩٩٠/١/٣م لوضع التعليمات النهائية لطريقة العمل .
- تولت إدارة الخدمات العامة بالجامعة ري هذه الأشجار بصفة مستمرة .

وفي يوم التشجير تم تشجير المنطقة الموازية لسور الجامعة التي تقع بين المدخل الرئيسي للجامعة بنين والمدخل الخاص بمباني البنات .

- تم زراعة ثلاث صفوف من الأشجال متوازية مع سور الجامعة ، وكان توزيعها كالتالي :
  الصف الأول - تمت زراعته بالكافور بعدد ٢٣٠ شجرة
  الصف الثاني - تمت زراعته بالموالح بعدد ٢٣٠ شجرة
  الصف الثالث - تمت زراعته بالنخيل بعدد ١٦٠ نخلة .

وفي يوم ١٥ يناير ١٩٩٠ ، وتحت رعاية سعادة الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مدير الجامعة بالنيابة ، وبالتعاون بين المكتب الفني للتطوير الجامعي ووزارة الشئون البلدية ، وبمشاركة أسرة الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعة ، احتفلت جامعة قطر بيوم التشجير .

سعادة الدكتور مدير الجامعة مع بعض أعضاء هيئة التدريس والطلاب عند غرس بعض الأشجار في يوم التشجير .

سعادة الدكتور أمين عام الجامعة مع بعض موظفي الجامعة والطلاب عند غرس إحدى الأشجار في يوم التشجير

منظر عام لنشاط غرس الأشجار في يوم التشجير

منظر عام للأشجار التي تم غرسها بجانب سور الجامعة بعد فترة من يوم التشجير

الفصل الخامس

المهام الحالية والمستقبلية
للمكتب الفني للتطوير الجامعي

المهام الحالية والمستقبلية
للمكتب الفني للتطوير الجامعي

نظراً لاستقرار الجامعة وتحولها من مرحلة التشييد والبناء إلى مراحل التطوير والتحديث ، وبعد أن استحدثت إدارات ووحدات تعني بالأمور التنفيذية . اقتضت الحاجة أن يقوم المكتب الفني - في الآونة الأخيرة - بإعادة النظر في أنشطته ومهامه ، وبالتالي في نوعية اللجان المنبثقة عنه على ضوء ما بلغته الجامعة من تطوير ، ولقد تزامن ذلك مع إشارة البدء في إعداد الخطة المسقبلية للجامعة في منتصف شهر نوفمبر من عام ١٩٩٠ حيث أعلن الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مدير الجامعة بالنيابة في خطاب أمام سمو أمير البلاد بمناسبة تخريج الدفعة الثالثة عشر أن الجامعة بصدد إعداد خطتها الخمسية ، وأنه قد كلف المكتب الفني للتطوير الجامعي بإنجاز هذا المشروع ، وفي وقت لاحق أعطى أعضاء المكتب خلال العديد من اجتماعاتهم الدورية اهتماماً خاصاً بدراسة المهام المستقبلية للمكتب في هذه المرحلة من مراحل تطور الجامعة .

أولا : إعداد مشروع الخطة الثلاثية للجامعة

حرصت جامعة قطر منذ نشأتها الأولى على العمل لتحقيق الوظائف الثلاث التي تناط بالجامعات الحديثة وهي الوظيفة التعليمية والوظيفية البحثية ، ووظيفة خدمة المجتمع ، والتي لا بد أن تتكامل شكلاً ومضموناً ، وتخطيطاً وتنفيذاً .

وقد شهدت الجامعة منذ نشأتها العديد من التغيرات ، والكثير من المستجدات سواء على المستوى المحلي ، أو المستوى الخليجي والعربي ، أو على الساحة الدولية ، وسارت الجامعة قدماً نحو تحقيق هدفها الأسمى وهو بناء المواطن القطري على أسس علمية سليمة تستمد من التراث الحضاري العربي والإسلامي لهذه الأمة ، مستعنية بأحدث ما وصل إليه العصر من تقدم علمي وتكنولوجي حتى يمكن إعداد جيل من القطريين قادر على تحمل مسئولياته في التنمية والتطوير .

لذا ، فقد رأت الجامعة ضرورة أن تتم أنشطتها ومشروعاتها التطويرية بشكل مؤسسي ، ومن خلال خطة واضحة ، يتم مراجعتها أثناء التنفيذ لتصحيح مسارها والتأكد من مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات والمستجدات ، فشرعت الجامعة إلى إعداد خطة لترجمة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة لها ، وتحويلها إلى برامج عمل تنفيذية توضح

كيفية استثمار الوقت والمال . ولقد بدأت الخطة كخطة خمسية ، ثم تحولت إلى ثلاثية لتنسجم مع أسلوب خطة الدولة .

وكان الهدف العام للخطة - منذ البداية - هو زيادة كفاءة الجامعة داخلياً وخارجياً والسعي إلى تحقيق ذلك عن طريق تعبئة وحشد الطاقات من أجل تحقيق المزيد من فعالية الجامعة وزيادة قدرتها على الاستجابة للتطورات والاحتياجات ، وما يقتضيه ذلك من مراجعة المدخلات ، وإعادة هيكلة بعض البرامج ، أو إضافة برامج أخرى ، واستحداث آليات جديدة ، وإدخال تقنيات حديثة - وبناء عليه ، لقد ارتكزت أهداف مشروع خطة جامعة قطر على تلاقي ثلاثة محاور رئيسية هي :

(أ) المحور التعليمي - البحثي الذي يتطلب تحديث البرامج التعليمية والبحثية وتنويعها وتكاملها لتلبي الأهداف المهنية والأكاديمية للتخصصات والبرامج المختلفة لكي تواكب التقدم العلمي والتطور الفني .

(ب) المحور التنظيمي - الإداري ويستهدف تطوير وتعزيز الأنظمة والبنى الإدارية بحيث تكون أداة مساعدة لتحقيق أهداف الجامعة .

(جـ) المحور التخطيطي - التنموي اللازم لربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع من القوى البشرية كماً كيفاً .

سير العمل في مشروع الخطة

قام المكتب الفني للتطوير الجامعي في شهر مارس ١٩٩٠م بدعوة الأستاذ الدكتور محمد عزت عبدالموجود مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية ومستشار وزير التعليم في جمهورية مصر العربية لزيارة الجامعة لمدة شهر للتباحث في أهم القضايا المتعلقة بتطوير الجامعة وإمكانية وضعها في سياق خطة خمسية متكاملة .

وفي الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٩١م عقد المكتب الفني للتطوير الجامعي اجتماعات مكثفة استهدفت الاتفاق على منهجية العمل وتوفير البيانات والدراسات المكتبية المطلوبة لإعداد الخطة ، ورؤى الأخذ بأسلوب فريق العمل في هذا المشروع ، كما تم في شهر أكتوبر ١٩٩٠ إحاطة مجلس الأمناء الاستشاري علماً بمشروع الخطة ومحاورها وأهدافها ومنهجية العمل المقترحة ، حيث أكد المجلس على اقتراح الجامعة بأن يتولى المكتب الفني مهمة إعداد الخطة والإشراف عليها ، وبناءًا على ذلك وفي منتصف شهر ديسمبر ١٩٩٠م وافق مدير الجامعة على تشكيل لجنة للإشراف على مشروع إعداد الخطة الخمسية للجامعة برئاسة الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقررة المكتب الفني للتطوير الجامعي وضمت اللجنة

في عضويتها كلا من :

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي

الأستاذ الدكتور محمد عزت عبد الموجود مقرراً

الأستاذ الدكتور ناصف عبد الخالق

الدكتور عصام حسين رشدي

الدكتور أحمد نعمة

الدكتور شكري سيد أحمد

وبدأت اللجنة أعمالها فور تشكيلها فعقدت اجتماعها الأول في ١٩٩٠/١٢/٢٦م ، والتزمت اللجنة خلال اجتماعاتها المتعددة بمجموعة من المبادىء الأساسية أهمها :

- الإلتزام بالسياسات والأهداف العامة للجامعة .
- مشاركة وحدات الجامعة في جميع مراحل إعداد الخطة .
- المواءمة بين أهداف التعليم الجامعي المتعارف عليها عالمياً وبين ظروف جامعة قطر .
- تحديد متطلبات التنفيذ سواء من حيث آليات العمل أو التكنولوجيا المطلوبة أو التمويل اللازم .
- السعي إلى تمكين الجامعة من تحقيق جوانب التمييز النوعي ومواكبة الاتجاهات العالمية في تطوير التعليم الجامعي .

وقد قامت اللجنة بالخطوات التالية لإعداد مشروع الخطة :

- إعداد كراسة تخطيطية تتضمن مجموعة من الأسئلة الكاشفة التي تتعلق بمحاور وأهداف ومشروعات الخطة ، للتعرف على المتطلبات اللازمة لتحقيق الخطة ، والمعوقات التي تعترض المشروعات القائمة أو المستقبلية .
- القيام بعرض هذه الكراسة في اجتماع موسع برئاسة مدير الجامعة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٨م وحضور وكيل الجامعة والأمين العام وعمداء الكليات ومديرو المراكز ومديرو الإدارات وذلك لتوسيع قاعدة المشاركة في إعداد الخطة ومواصلة الحوار حول مشروعاتها وبرامجها التنفيذية .
- إعداد جدول زمني لعمل اللجنة وخطوات تنفيذ إعداد الخطة .
- دراسة المطبوعات التي أرسلها المجلس الأعلى للتخطيط والتي تضمنت استراتيجية التنمية في دولة قطر ، ودليل اعداد الخطة ، والجداول والنماذج التي تستخدم في إعداد الخطة .

وبناء على طلب المجلس الأعلى للتخطيط في الانتهاء من الخطة في أكتوبر ١٩٩١م تم تحويل الخطة من خطة خمسية إلى خطة ثلاثية .

قامت اللجنة بتجميع وتحليل كراسة التخطيط التي تمثل ردود الكليات ، وترجمتها إلى مشاريع تخدم أهداف الخطة وكذلك الدراسات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف ، كما تم برمجة المشاريع مالياً وإعداد الجداول الاستثمارية لها ، ثم قامت اللجنة بالإعداد النهائي لمشروعات الخطة وتم رفعه إلى مدير الجامعة حيث تضمن تقرير مشروع الخطة ثلاثة أقسام رئيسية هي :

- الاستراتيجية والسياسات العامة .
- الوضع القائم مالياً وإدارياً .
- المشروعات والبرامج .

قام مدير الجامعة بإرسال مشروع الخطة إلى وحدات الجامعة المختلفة وإلى المجلس الأعلى للتخطيط لإبداء الملاحظات والآراء عليها ، كما تم عرض مشروع الخطة الثلاثية على مجلس الأمناء الاستشاري .

تلقت اللجنة ملاحظات الكليات والوحدات المختلفة بالجامعة على المشروع وتقوم اللجنة في الوقت الراهن بإعداد المشروع النهائي للخطة الثلاثية للجامعة .

ثانيا : المهام المستقبلية للمكتب

توصل أعضاء المكتب الفني للتطوير الجامعي بعد العديد من المناقشات خلال اجتماعاتهم الدورية للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ضرورة اهتمام المكتب في المرحلة القادمة بمتابعة قضايا التطوير الجامعي ومشروعاته ، والقيام بدراسات ميدانية حول الإستخدام الأمثل لإمكانات الجامعة ، والنهوض بالعملية التعليمية ، وإعطاء الاهتمام الأكبر لدراسات التخطيط والتطوير والتحديث من جوانبها المختلفة ، على أن تنتقل الأعمال ذات الصبغة التنفيذية الموكل بها المكتب إلى الإدارات المعنية بالجامعة .

ومن خلال مناقشات مستفيضة ، انتهى الأعضاء إلى الموافقة على أن يقوم المكتب في المرحلة القادمة بإجراء الدراسات في المجالات الأربعة التالية :

أولاً : دراسات حول الشئون الأكاديمية :

وتتضمن ما يأتي :

- حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .
- العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس .
- وضع نظام للتقويم المستمر للمقررات المطروحة .

- مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من أساليب التدريس والامتحانات والخدمات بالجامعة .
- وضع نظام عام لاختيار الكتب الدراسية وإجراءات اعتمادها .
- اقتراح التوصيات التي تكفل النمو العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس . وتساعد على حسن مشاركتهم في الندوات والمؤتمرات واللجان والأنشطة العلمية والمختلفة .

ثانياً : دراسات حول الكفاءة التعليمية للطالب :

وتتضمن ما يأتي :

- حقوق وواجبات الطالب .
- دراسة نظام الساعات المكتسبة وفعالياته .
- النظر في قواعد القبول الحالية ، ومدى علاقتها بالكفاءة التعليمية للطالب .
- إمكانية الارتفاع بمستوى الأبحاث العلمية للطالب .
- كيفية مساهمة الأنشطة المساعدة والمعاونة في رفع كفاءة الطالب .

ثالثاً : دراسات حول البرامج الجامعية والتنمية :

وتتضمن ما يأتي :

- نوعية التخصصات والبرامج التي تقدمها كليات الجامعة .
- أوضاع الخريجين في مواقع عملهم .
- احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة التي تتمشى مع خطط الدولة التنموية .
- مدى الارتباط والعلاقة بين البرامج التي تقدمها الجامعة واحتياجات الخطط التنموية للدولة .

رابعاً : دراسات حول الخدمات المساندة :

وتتضمن ما يأتي :

- دراسة الوضع الحالي للخدمات المساندة بالجامعة وإمكانية تطويرها وتحديثها .
- كفاءة المباني والتجهيزات ومدى الاستفادة منها لرفع كفاءة العملية التعليمية والبحثية .
- الاستفادة من الخدمات الجامعية في تلبية احتياجات المجتمع .
- اقتراح التوصيات اللازمة بهدف التنسيق بين الوحدات الجامعية لتجنيب الازدواجية في تقديم الخدمات .

وبناء على ذلك وفي ١٩٩٢/٦/١م تم رفع مذكرة إلى مدير الجامعة بالنيابة يطلب فيها المكتب موافقة سيادته على أن يقوم المكتب بهذه الدراسات خلال المرحلة القادمة ، وتمت

الموافقة ، وعليه ، قام المكتب الفني في بداية العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢م بإعادة النظر في اختصاصاته ، تمهيداً للقيام بهذه الدراسات .

وقد انتهى الأمر بصدور قرار مدير الجامعة في ١٩٩٣/٢/٢٣ بتشكيل اللجان التالية :

أولا : لجنة الخطة

- الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي
- الأستاذ الدكتور محمد عزت عبد الموجود
- الأستاذ الدكتور ناصف عبد الخالق علي
- الدكتور عصام حسين رشدي
- الدكتور محمد محمود يوسف
- الدكتور علي أحمد الكبيسي
- الدكتور سيد سعيد السويدي
- الدكتور شكري سيد أحمد
- السيد/ صالح محسن الباهلي

وتختص اللجنة بوجه عام بإعداد كافة الدراسات لإعداد خطط وبرامج الجامعة وفقاً للسياسات التي يقرها مجلس الجامعة في إطار الخطة العامة للدولة وعلى الأخص ما يأتي

- إعداد مشروع خطة الجامعة وتوفير البيانات اللازمة لها .
- تقديم التوصيات بتحديد أولويات تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة .
- متابعة وتقويم تنفيذ الخطة وفق البرامج المحددة .

ثانياً : لجنة تطوير الحرم الجامعي

- الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي
- الأستاذ الدكتور مجدي صلاح الدين سيد نور الدين
- االدكتور عصام حسين رشدي
- االدكتور ناصر محمد عبدالله معرفية
- المهندس/ محمد علي مال الله

وتختص اللجنة بوجه عام بدراسة تطوير الحرم الجامعي وتحقيق الاستخدام الأمثل للمباني والمنشآت الجامعية وعلى الأخص ما يأتي :

- دراسة ومراجعة كافة الدراسات والمشروعات الهندسية الخاصة بالحرم الجامعي ، ومتابعة تنفيذها وفقاً للمواصفات والشروط المقررة ، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية .
- إقتراح ما يلزم من تعديلات أو إضافة مباني جديدة لمداركة احتياجات الجامعة .

ثالثاً : لجنة الشؤون الأكاديمية

- الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم مقرراً
- الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالفتاح سعود
- الأستاذ الدكتور عمّار جمعي الطالبي
- الأستاذ الدكتور محمد عزت عبدالموجود
- الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم أحمد
- الأستاذ الدكتور عبدالرزاق يوسف قنديل
- الدكتور نظام عبدالكريم جعفر
- الدكتورة نورة خليفة السبيعي

وتختص اللجنة بوجه عام بالقيام بدراسات حول كافة الشؤون الأكاديمية وعلى الأخص ما يأتي :

- حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس .
- تقديم ما يلزم من التوصيات التي تكفل النمو العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس .
- اقتراح نظام لتقويم المقررات الدراسية .

رابعاً : لجنة الكفاءة التعليمية

- الأستاذ الدكتور علي أحمد الكبيسي مقرراً
- الأستاذة الدكتورة جليلة مصطفى خليل
- الأستاذ الدكتورمحمد وضاح عقيلي
- الأستاذ الدكتورفاروق حافظ القاضي
- الدكتورة شيخة عبد الله المسند
- الدكتورة قدرية محمد علي
- الدكتورة نور سلطان سيف العيسى
- السيد/ محمد عبد القادر فرغلي

وتختص اللجنة بوجه عام بالقيام بدراسات حول الكفاءة التعليمية لطلبة الجامعة وعلى الأخص ما يأتي :

- حقوق وواجبات الطالب .
- تقويم نظام الساعات المكتسبة بالجامعة .
- دراسة العلاقة بين قواعد القبول المقررة والكفاءة التعليمية للطلاب .

خامساً : لجنة البرامج والتنمية

- الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي مقرراً
- الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالفتاح سعود
- الدكتور عصام حسين رشدي
- الدكتور حمدي مصطفى المعاز
- الدكتور علي محمد يوسف المحمدي
- الدكتور عبدالله سالم المناعي
- الدكتور خالد راشد الهاجري
- الدكتور شكري سيد أحمد
- المهندس/ حاتم إبراهيم التوكابري

وتختص اللجنة بوجه عام بالقيام بدراسات حول البرامج الجامعية والتنمية وعلى الأخص ما يأتي :

- دراسة مدى كفاية التخصصات والبرامج التي تقدمها كليات الجامعة في ضوء الاحتياجات المجتمعية .
- القيام بدراسة حول احتياجات المجتمع من البرامج والتخصصات المختلفة التي تتمشى مع خطط الدولة التنموية .
- القيام بدراسات حول أوضاع خريجي الجامعة في مواقع عملهم .

سادساً : لجنة الاتحادات والمجالس الجامعية

- الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم مقرراً
- الأستاذ الدكتور عبد العال حسن مباشر
- الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن كمال
- الدكتور عبد الله محمد أحمد الحمادي
- الدكتور علي أحمد الكبيسي
- الدكتورة أمينة علي حسين الكاظم

وتختص اللجنة بوجه عام بالقيام بدراسة ومتابعة توصيات وقرارات الاتحادات والمجالس الجامعية الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية واقتراح ما يلزم بشأنها .

سابعاً : لجنة الخدمات المساندة

- الدكتور عصام حسين رشدي مقرراً
- الأستاذ الدكتور مسعد سيد عويس
- الدكتور فوزي أحمد زاهر
- الدكتور حميد عبد الله محمد المدفع
- الدكتور محمد الخزامي عزيز
- الدكتورة نجاح محمد عبداللطيف النعيمي
- الدكتور ناصر محمد عبد الله معرفية
- السيد/ أحمد السيد عالم
- السيد/ أحمد محمد كامل القطان
- السيد/ سالم عبد الله المري

وتختص اللجنة بوجه عام بالقيام بدراسات حول الخدمات المساندة بالجامعة وعلى الأخص ما يأتي :

- دراسة الوضع الحالي للخدمات المساندة با لجامعة وإمكانية تطويرها وتحديثها بما يخدم العملية التعليمية والبحثية .
- دراسة مدى مساهمة الخدمات المساندة في تلبية إحتياجات الجامعة والمجتمع .
- إقتراح التنسيق اللازم بين أنشطة الخدمات المساندة في الجامعة .

ويأمل المكتب أن توفق هذه اللجان في ممارسة اختصاصها وأداء دورها على أفضل وجه ممكن .

خـــاتمـة

خـاتمـة

وبعد ، فنرجو أن نكون قد نجحنا في رصد وتوثيق نشاط المكتب الفني للتطوير الجامعي ، وإبـراز دوره وإنجـازاته في خدمة الجامعة ، منذ نشأته في أواخر ١٩٧٩ وحتى أواخر العام الميلادي ١٩٩٢ ، ولقد كان تحقيق تلك الإنجازات راجعاً بالدرجة الأولى إلى المنهجية التي اتبعها أعضاء المكتب في أداء مهامهم وإلى قناعتهم بالدور الهام الذي يؤدونه ، وإلى تفانيهم في إنجاز هذه المهام .

ولا شك أن هذا الملف سوف يصبح أحد المصادر الجامعية الهامة ليس فقط بالنسبة لدور المكتب ، وإنما لتاريخ الجامعة وتطورها في مرحلة هامة من حياتها ، وهي مرحلة النشأة والنمو التي تستحق التسجيل قبل أن يسدل عليها ستار النسيان أو تفقد بعض وقائعها .

وإذا كان هذا الملف قد ركز على دور المكتب الفني ولجانه وأنشطته المختلفة ، لكن كان هناك حرص كبير على الإشارة إلى دور كل من أسهم في نشاط المكتب من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس والعاملين تقديراً لجهودهم الطيبة وإسهاماتهم البناءة .

وندعو الله أن نكون قد نجحنا في التأريخ لتلك الفترة ، ورصد أنشطتها الهامة ، وألا يكون قد فاتنا تسجيل الملامح الأساسية لدور المكتب الفني للتطوير الجامعي .

والأمل كبير أن يتمكن المكتب الفني في مرحلته الراهنة ومع توجهاته الجديدة من متابعة الجهـود السابقة والقيام بدراسات جديدة تسهم في تحسين مستوى الأداء ، وتحقيق أهداف الجامعة ، وأن تظل جامعة قطر على الدوام منارة من منارات العلم والفكر والثقافة والمعرفة .

تـم بحمـــد الله وعـــونه

نبذة عن أعضاء

المكتب الفني للتطوير الجامعي

والعاملين به

أولاً : أعضـــاء المكتـب :

سعادة الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٣/١٠/١٩٧٣م .

مكان العمـل : كلية التربية - قسم أصول التربية .

الوظيفة الحالية : مدير الجامعة بالإنابة .

فترة العمل بالمكتب الفني : مقرر المكتب من ٢٧/١٠/١٩٧٩ إلى ٣٠/٣/١٩٨٧ .

سعادة الدكتور عبد الرحمن حسن الإبراهيم

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٥/١٠/١٩٧٤م .

مكان العمـل : كلية التربية - قسم المناهج وطرق التدريس .

الوظيفة الحالية : أمين عام الجامعة .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ٩/٦/١٩٨٠ إلى ٣٠/٣/١٩٨٧ .

الأستاذة الدكتورة لطيفة إبراهيم الحوطي

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ٢٤/٨/١٩٧٣م .

مكان العمـل : كلية العـلوم .

الوظيفة الحالية : أستاذة ، ورئيس قسم الفيزياء .

فترة العمل بالمكتب الفني : عضـــوة من ٢٧/١٠/١٩٧٩ إلى ٢٩/٣/١٩٨٧ .

مقررة المكتب من ٣٠/٣/١٩٨٧ حتى الآن .

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السعيد البيومي .

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٧/٩/١٩٧٩م .

مكان العمـل : كلية العلوم .

الوظيفة الحالية : أستاذ بقسم النبات ، وأمين عام مجلس الأمناء الاستشاري .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ٢٧/١٠/١٩٧٩ حتى الآن .

الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيـم

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٩/٩/٢٢م .

مكان العمـل : كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

الوظيفة الحالية : أستاذ بقسم التاريخ ، ورئيس وحدة بحوث التاريخ والوثائق بمركز الوثائق والدراسات الإنسانية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٧٩/١٠/٢٧ حتى الآن .

الأستاذة الدكتورة جهينة سلطان سيف العيسى

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٣/١٠/٤م .

مكان العمـل : كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

الوظيفة الحالية : أستاذة بقسم الاجتماع ، والمستشار الأكاديمي لشؤون الجامعة بأمريكا .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٧٩/١٠/٢٧ إلى ١٩٨٧/٣/٣٠ .

الأستاذ الدكتور محمد عزت عبد الموجود

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٩٠/١١/١٣م .

مكان العمـل : كلية التربية .

الوظيفة الحالية : أستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٩٢/١١/٢٥ حتى الآن .

الأستاذ الدكتور عصام حسين رشـــدي

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٨١/١/١م .

مكان العمـل : كلية الهندسة .

الوظيفة الحالية : أستاذ بقسم الهندسة الميكانيكية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٨٧/٣/٣٠ حتى الآن .

السيد الدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصاري

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٤/٩/١٨م .

مكان العمـل : كلية التربية والدراسات الإسلامية - قسم الفقة والأصول .

الوظيفة الحالية : عميـد الكلية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٨١/٣/١٤ إلى ١٩٩٢/١١/٢٥ .

السيد الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن كمال

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٥/١١/٩م .

مكان العمـل : كلية التربية .

الوظيفة الحالية : أستاذ مساعد بقسم الصحة النفسية ، ومدير مركز البحوث التربوية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٨٧/٣/٣٠ إلى ١٩٩٠/١٠/٢٤ .

السيدة الدكتورة فوزية عبد العزيز محسن بوكشيشة

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٧/٩/١٨م .

مكان العمـل : كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

الوظيفة الحالية : مدرسة بقسم اللغة الإنجليزية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٨٧/٣/٣٠ إلى ١٩٩٠/١٠/٢٤ .

السيد الدكتور على أحمـد الكبيسي

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٧٦/٩/٢م .

مكان العمـل : كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

الوظيفة الحالية : مدرس بقسم اللغة العربية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٩٠/١٠/٢٥ حتى الآن .

الدكتورة نور سلطان سيف العيسى

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٨٠/٣/٣١م .

مكان العمـل : كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

الوظيفة الحالية : مدرسة بقسم اللغة الإنجليزية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٩٠/١٠/٢٥ حتى الآن .

السيد الدكتور ناصر عبد الله معرفية

تاريخ الإلتحاق بالعمل بجامعة قطر : ١٩٨٥/٤/٦م .

مكان العمـل : كلية الهنـدسة .

الوظيفة الحالية : مدرس بقسم الهندسة الكهربائية .

فترة العمل بالمكتب الفني : من ١٩٩٢/١١/٢٥ حتى الآن .

ثانياً : الموظفـون :

السيد محمد علي عبد العزيز مال الله

الوظيفـة : مهنـدس .

السيدة بدرية مبـارك العمـاري

الوظيفـة : مساعدة إدارية .

السيد نصـر محمـد جعفـر

الوظيفـة : سكرتير .

الآنسـة تانيـا مـــارش

الوظيفـة : سكرتيرة .

السيد تونس شيخ شاهل حميـد

الوظيفـة : سكرتير .

كما قامت كل من

السيدة شيـلا ديسـوزا

السيدة سيرينـا ريجـو

السيدة أنعـــام الشيـــخ

السيدة إبتهاج محمد أحمد الأحمداني

بأعمال السكرتارية للمكتب في أوقات متفرقة .

الحرم الجامعي في صور

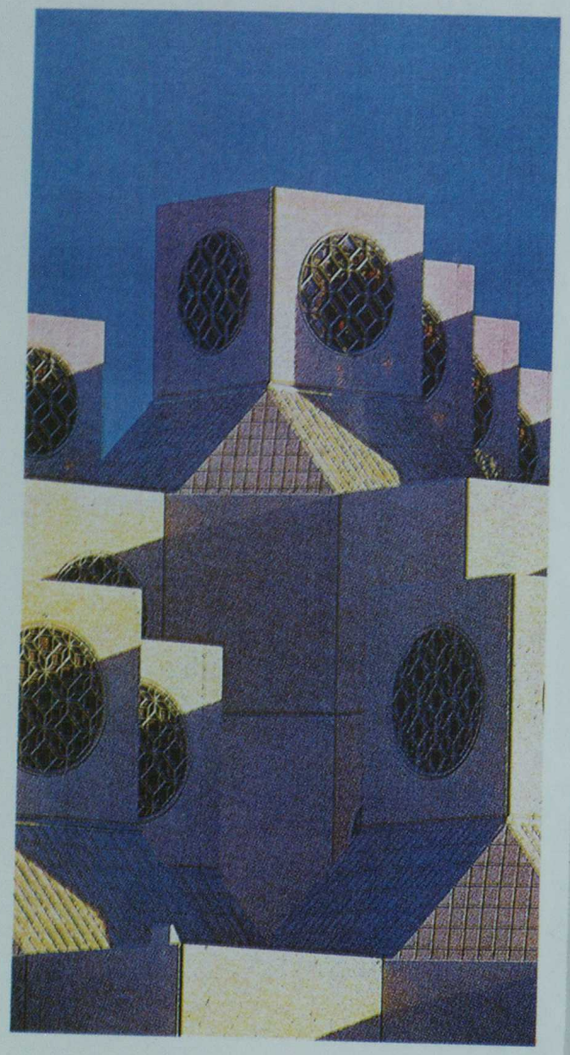

أولاً - الحرم الجامعي في طور الانشاء

(أ) المباني الجامعية

خلال مراحل الانشاء

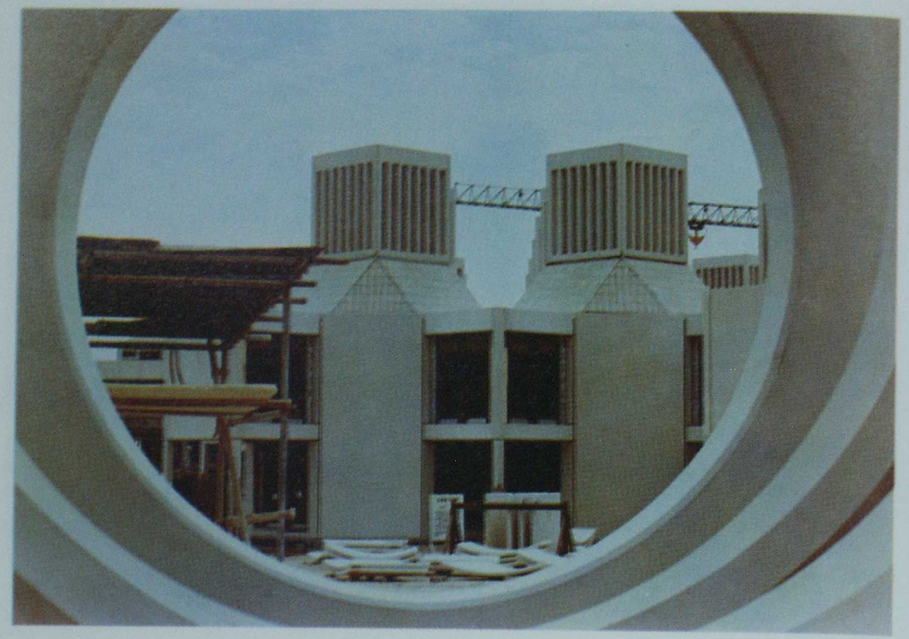

منظر خارجي لوحدة المباني الجامعية (المثمن)

وحدة المباني - المثمن - واتصالها بالدرج الخارجي

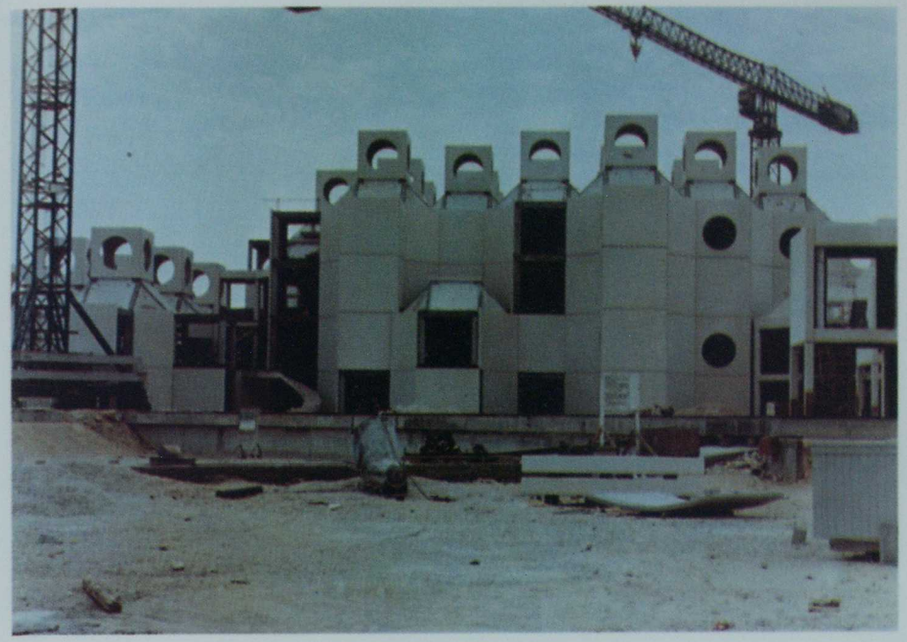

مبنى المكتبة والمعارض

جانب من مبنى البنين وخلفه الإدارة

منظر داخلي لإحدى باحات مبنى الأنشطة الطلابية

مبنى الأنشطة الطلابية من الداخل

معامل كليتي العـــلوم والهنـدسة

مبنى الأنشطة الطلابية من أعلى

منظر جوي لكلية العـــلوم

منظر جوي لمباني الجامعة

المباني الجامعية من الجهة الشمالية

مبنى البنين ووحدة الخدمات المركزية وخزان المياه

مبنى البنين ومبنى إدارات الجامعة

الحرم الأكاديمي في مراحله النهائية

(ب) لقطات من زيارات
بعض المسئولين لمواقع العمل

زيارة سمو ولي العهد

الحرم الأكاديمي من الجهة الجنوبية

منظر جوي للحرم الجـامعي

زيـارة سـعادة مختـار أمبـو
مدير عـام منظمـة اليونسـكو

إحـــدى زيارات أعضاء
لجنة الاستعداد للانتقال

ثانياً الحرم الجامعي بعد

إستكمال الانشاء

(أ) المباني الجامعية من الخارج

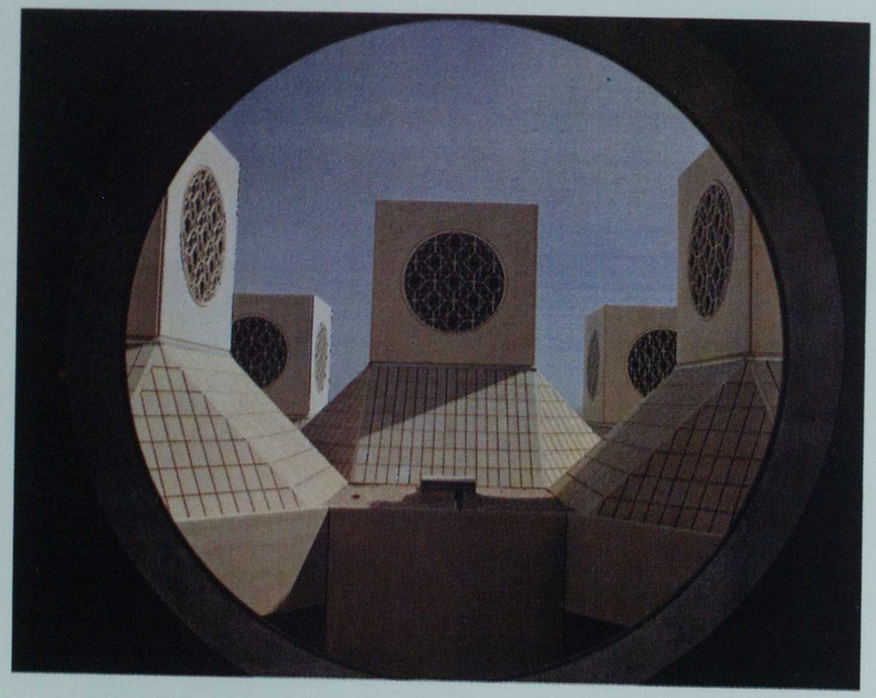

مباني الجامعة كما تبدو من الطريق الدائري

مبنى المعارض والمكتبة

المبـاني الجـامعية ليـلاً

إحـدى الممرات الخارجية

بعض انمـاط الزراعة في الممرات الخارجية

المظلات والمشربيات في الممرات الخارجية

الممرات العلوية والدرج الموصل لها

منظـــر للـــدرج

الـــدرج مـــن أسفـــل

إحدى اللافتات الإرشادية الخاصة بكلية الهندسة

اللافتات الإرشادية في ممرات الحرم الجامعي

تنوع الوان اللافتات الإرشادية للكليات والمباني المختلفة

(ب) المباني الجامعية من الداخل

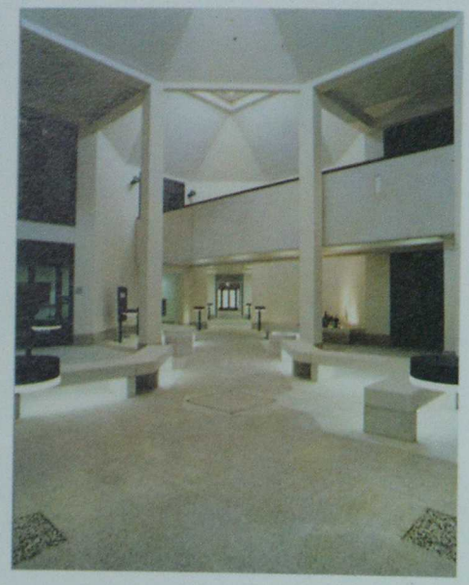

الممرات العلوية والباحات الداخلية

بعض أنماط الزراعة الداخلية

إحدى الباحات الداخلية

أحد الممرات بالطابق الثاني للمبنى

ممر داخلي بمبنى البنين

باحة داخلية تحت تصميم البادجير

الممر العلوي بمبنى تكنولوجيا التعليم

سلم داخلي

تصميم الإضاءة بسقف مبنى الإدارة

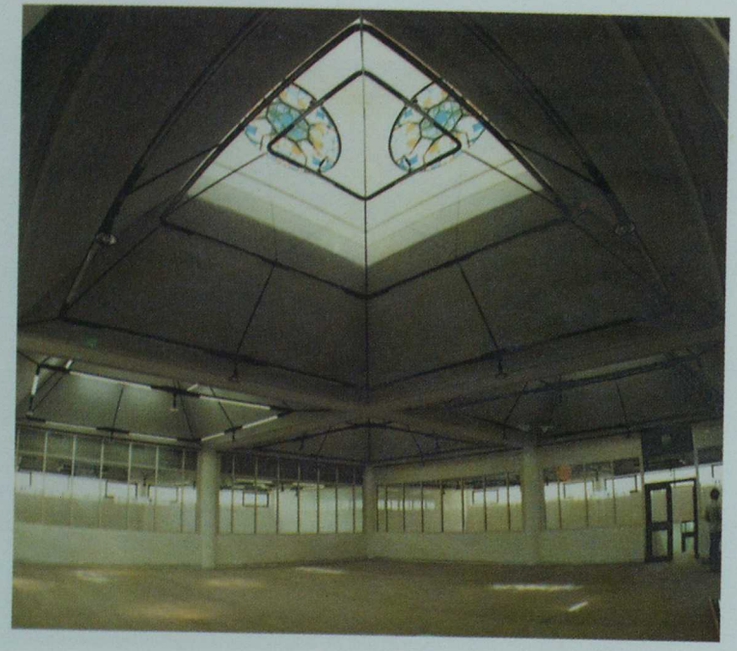

تصميم الإضاءة بسقف بمبنى المكتبة

تصميم للنوافذ ذات الزجاج الملون (آيات قرآنية)

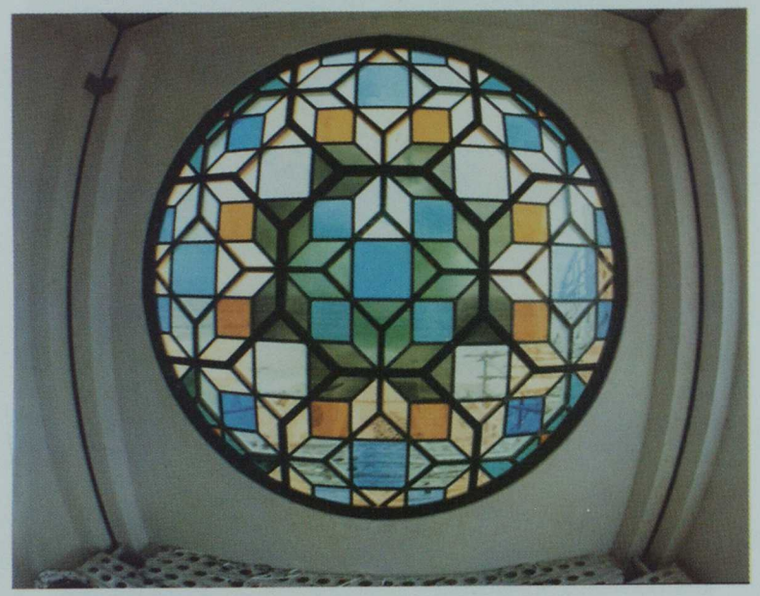

تصميم للنوافذ ذات الزجاج الملون (تصميمات زخرفية)

قاعة تكنولوجيا التعليم

قاعة محاضـــرات كبيـــرة

قـاعة محاضرات بكلية الهندسة

بعض نماذج من الأثاث في إحدى قاعات المحاضرات

(تابع) بعض نماذج من الأثاث في إحدى قاعات المحاضرات

حجرة سمينـــار صغيرة

قاعة للرسم الهندسي بكلية الهندسة

قـــاعة مطالعة

معمل الصحة النفسية للأطفـال

إحدى الكافتيريات بمبنى الجامعة

معمل اللغات والصوتيات

بعض نماذج للأثاث المكتبة

بعض نماذج أثاث مكاتب أعضاء هيئة التدريس

(تابع) بعض نماذج لأثـاث المكتبة

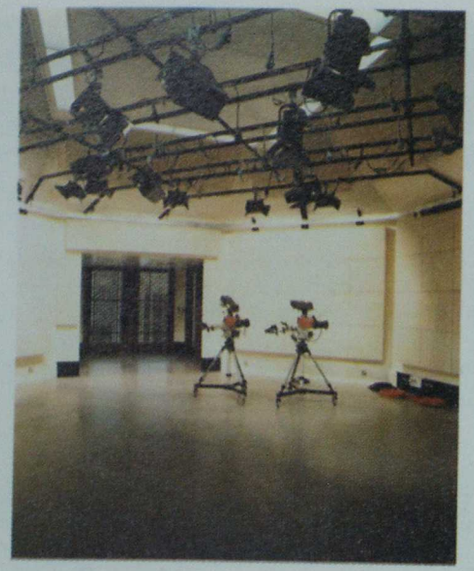

ستوديو التلفزيون بقسم تكنولوجيا التعليم

استغلال المثمن في توزيع الأثاث

نماذج للأثاث الثابت ببعض المعامل

(تابع) مناظر للأثاث الثابت ببعض المعامل

منظر لأحد معامل الكيمياء

أمثلة لبعض التجهيزات المعملية

منظر لمعمل بقسم الاقتصاد المنزلي

بعض التجهيزات بمعامل كلية الهندسة

منظر داخلي لمعمل هندسة التشغيل بكلية الهندسة

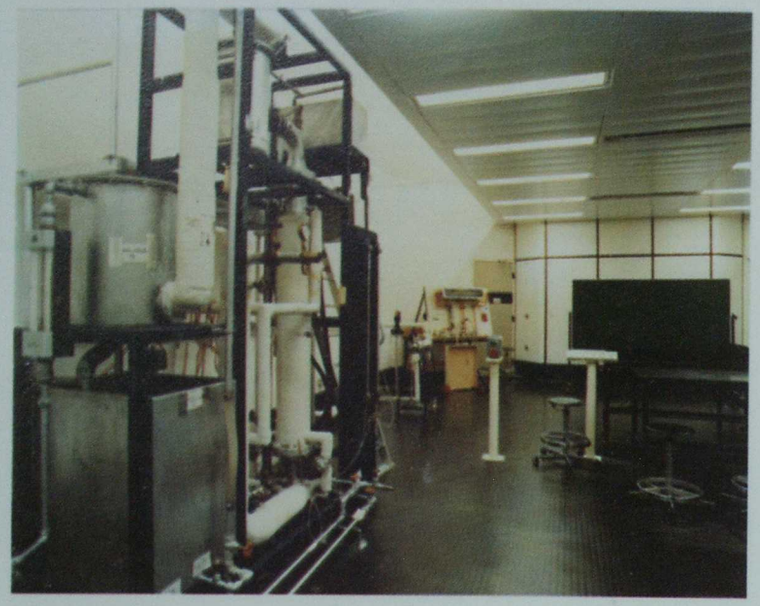

أمثلة لتنوع التجهيزات بالمعامل العلمية

الإشـراف العـام والمتـابعـة
المكتب الفني للتطوير الجامعي - جامعة قطر
ص . ب : ٢٧١٣ - الدوحة - قطر

رقـم الإيـداع بـدار الكـتب القطـرية
٢٧٨ / ١٩٩٣م

مؤسـسة دار العـلوم للطباعة والنشـر